



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

جامع الفصولين

المؤلف

سليمان بن علي القرماني

هذا

الكتاب للشيخ الاسلام علامته الانام سليمان
ابن علي القرماني علي جامع الفضولين

بالتعاون والكمال

والحمد لله على كل

عمل

بروح غيظ طلبت وصالة

فأعرض غني واستطال دلاله

وأعد بالهجر الموبد بعد ما

حياتي بنقر مستطاب زلاله

إذا قال عندي للتواصل باعث

فقد ما نبل ما بالابلال

منافع الى هتاف فظ بان باعث



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن اعلن معالم العلم واعلامه وانقن شعاعير الشرح
واعلامه والمصلاة والسلام على من ختم به النبيين وانبي دجته
عليه عليين محمد سيد الكونين ورسول الثقيلين وعلي الله
ومجده العيين ديني الخلق بالتجدين باللسان والسفنتين ولعل
فيقول المختصر الى الله العلي الغني سليمان بن علي القرماني لما
مررنا عن قضا قره حصار وقانا ربنا عذاب النار ففقدت
فيه خلي الباد ودرخي الحال وباسفت في العدو والاصال بضي
العر بلا استعجال في ايام كهل بلا اعتمال فغرت بخلوص النية
ورصدق الطوية ان اطلع جامع الفصولين حاوي الفروعين
والاصولين فان جامع له سيات الغايات وصاحب الآيات
وكتابه اريد يع له قدر رفيع يستريح الروح لا يري مثله في
الفروع لوجازة لفظه يشبه الالفاز والرواي يحكي الابعجاز
فاختصر في غاية الاختصار وصغر حجمه نهائلة الصغار ولم
يتروك من مسائلهما الا ما تكرر وضم اليهما من ساير الكتب ما تيسر

بمدانه

بمدانه معترض على المسافر ومعترض عما قال الخائف ولومع
بان يقول اقول وينبغي وفي كتبها عجول حتي كتب فيه الثمانية
وثمانين سوالا ومن سمعها بعد محالا فيقول قلما يسلم
مكثارا واقل عشار من كثر كلامه كثر خطاؤه الفضل
للمتقدم فخداني غيره العلماء العجول فيما قالوا من الفروع مع
والاصول ان ادور في حرماها حومان الهايم واصول في
حرماها اصولان الحاييم ولا يمد الكري ضحا بمقلته ودونه
قائم الارجا مجهول واخوض في حياضها التجري العيان
المضائقان يستقي منها الظمان واغوص في بحارها ما يخرج
منها اللؤلؤ والمرجان لم يطعمها انس قبلهم ولا حبات
فاستصغيت منها اجوبة عما يقول بان يقول اقول
بتقريرات الاوائل والاواخر وتقريرات الافاض والاكابر
وبما سمح به الخاطر الفاتر اوسخ للناسر القاصر مع قلته
المبضاغة وقصور البارع في هذه الصناعة وما هذه الا
هبة لية الله ومعانيته واعانتة علي ابائته فبدات كتبتهما

في اول شهر رمضان المبارك ونختمها في سنة اتم ربكون
الله تعالى وتبارك سنة اربع وتسعائة من تاريخ الهجرة النبوية
في اخر صفر باخر سفر لا يتدخني بالهولوسي اني بختي ثم تبليت
بقضا فطمونيه فنظر بها نظرة ثانية وتبعته ما سودت وكتب
ما اعتدلت وجعلت تحفة الى حضرة من خصله الله تعالى
باو فرح خط من العلي واوفي المضائل العلمية والعملية بالقدح
المعالي وما من مكرمة الا وكان لها حائزا ولا محدة الا وصار
بها فائزا وحق له قول من قال لقد ذلت له سبل العالين
وفاق الخلق طرا بالبيان الذي هو ميع الزمان فسيم
لجنان فصيح اللسان صحيح البيان وصاحب وقت واصد
عهد لا سكر وبعثت صاحب قران ابو الفتح سلطانا
بايزيد خداوند كار ابن سلطان سلطان وينصرك الله نصرا
غريزا بفتح مبين وعدل واحسان الا وهو من مسح الله
به روس ايتام العلماء وورث به امور الضعفاء بان جعله
وزيرا ثانيا ولعن ان ملة المصالح اليه

ثانيا

التي ثانيا **س** اتته الوزارة متقوفة اليه جروا ذبا لها فلم
تلك فضل الله ولم يك يضلح الا لها ولورا سماء اصدغهم
لزلزلت الارض زلزالها اشفاقا عليهم ولحقا فالهم اعني
حضرت ميج باشا يسر الله له بشا وهو مظهر فرله تعالى
توفي الملك من تشاء وتؤمن تشاء وتذل من تشاء بيدك
الحديد على كل شيء قدير فان نظربعيني العناية والاهم فده
نفر باي الهم وان قيل بلطفه العجيب احبني العظام وده
رسم ومن احباني ريمما فكانا احبني الناس جميعا
فان مسخ رأيي بيداكم فيحصل لي اعظم النعم والا فقل
سبح في الارض الواسعة والكف صغر والرجل فافية
ورحم الله امراته نظر وانصف واتبع الحق ولم يتعسف ونظر
ناظرا في خزنة الطيبات من فيه **س** على اني راض باهمل
الطوى واخلص منه لا على ولا ليا وبالله اعتضد عسما
اعتد واعتصم مما يصم واسترشد الى ما يرشد فما
الاستعانة الاله ولا التوفيق الا منه ولا المولى الا هو

عليه نزلت واليه **الفصل الاول في القضا وما ينصلح**
قول دار الحرب يمتنع ما يندرج بالشمات حلاف لا **فصل**
 اذا احكامنا لا يجرى في دارهم وكذا عكسه ولو سلم ثم وقتل
 مستامنا لا قوه ولا ذية عندنا ويتاد عندنا **فصل**
 اسيرنا مدرئ عندنا صوره كمن اسلم ثم فجب الكفارة للحاق
 وامر ابدية في ماله وفي الخطاء بكفارة ايضا او العصمة المنقومة
 بدارنا لا تبطل بجارض ولم يقدر للشبهة
 هذا التعليل يقتضي ان يجب الذية على من اسلم ثم قتل مستامنا
 هذا الكلام **اول** الاقام اربعة **اما** يقتل احد المشايخ
 مستامه فيها فودي من ماله فلا يكف القصاص او وقت
 القتل يتعد الاستيفاء لانه بالمنع ولا بعد المشبهة
 فيجب الذية لوجود العصمة في الدارين في حال القاتل ولا ينفذ
 على العاقلة اذا الوجه عليهم باعتبار النزع والقبض
 في الصيانة وقد سقط ذلك بتباين الدارين او يقتل
 من اسلم ثم ولا يجرى بدارنا فينبغي ان يكون حكمه كذلك

من ماله فيجب
 القصاص او

او يقتل من اسلم ثم مستامنا ولا قوه ولا ذية عندنا
 لعدم الولاية عليه وانعدام العصمة المنقومة او يقتل احد
 الاسيرين منه فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطاء عندنا
 لان الاسير صار تبعاً لهم بهتهم اياه فقط العصمة المنقومة
 وهي ما يوجب المال عند التعرض على من حقن دمه فلم يجب الذية
 في العمد والخطاء لكن العصمة المؤتممة وهي ما يوجب الذية
 فيجب الكفارة وعندما يجب الذية في العمد والخطاء لان العصمة
 المنقومة لا تبطل بالسر كما لا تبطل بالاستيذان فظهر ما ذكر
 ان العصمة المنقومة اما يعتبر في القاتل دون المتول
 حتى لو قتل الحزب مسلماً مستاماً ولو دار الاسلام ثم ذهب
 اليها ثم جاء الى دار الاسلام بالاستيذان او الايمانه فينبغي
 ان لا شيء عليه لعدم جريان الاحكام عليه ولو جوب القصاص
 عليه وقت القتل لكونه حربياً فاذا سقط بالاستيذان او
 الايمانه سقط عنه ما مضى وتبقى العجبان العصمة المنقومة
 لا تزج في حق من اسلم ثم بانفاق ايمتنا فكيف يعذر عليهم

و

بما لم يتولوا به وان اعترض عليهم بدليل الشك فيهم
 بيان وجه البراءة على أنه لا يخص بما ذكره تأمل قولهم
 المفتي في زماننا لو سئل فلو كانت المسئلة مروية عن اصحابنا
 في الرواية الطامحة بلا خلاف بينهم يغني بقولهم ولا يخفى
 براءة ولو مجتهدا اذ الظاهر ان الحق مع اصحابنا ولا بعدوهم
 واجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى مخالفتهم ولا يتقبل
 حجة لانهم عرفوا الادلة ويميزوا بينما صح وبين ضده اقول هذا
 من حسن الاعتقاد فمالك ثقة اقدم منهم والآلاف دليلهم
 اضبط واحرز واكثر تنبعا بالاجابة والآثار من الشك
 ولم يكن الا احاديث مدونة في زمانهم وصاحبه مثل ما دونه
 بعدهم اذ الكتب الستة واثباتها دونت بعدهم وايضا
 راي المجتهد لو خالف رأيهم لا كتابا ولا سنة واجماعا متفقا
 وتابعيا قبل فتواه في زمني الصحابة كسائر مثله فيجب
 ان يعمل براه البراءة غيره اذ يزعم انه صح رايه على غيره
 فكيف يحل له العمل بغيره وقد ذكرناه وجه المحذور في المجتهد

العمل باجتهادهم ويحكم عليه بتقليد غيره هذا كلامه اقول
 حاصله ان الدليل جاربعينه في اجتهاد الشك فيلزم ان
 لا يجوز اجتهادهم خلافا من قبله لانهم عرفوا الادلة ويميزوا
 بينما صح وبين ضده فيلزم ان لا يعمل براه ولا يغني براه
 لان اجتهادهم اقوى من اجتهادهم لكثرة ثبوتهم والحق ان مد النقص
 غير وار لان الكلام في مفتي المتأخرين من متقدميهم ولا يثبت
 في حديثنا اجتهادهم فيها ~~لأنهم لم يثبتوا~~ ~~في حديثنا~~ ~~لأنهم لم يثبتوا~~
 ولو مجتهدا ~~في حديثنا~~ ~~لأنهم لم يثبتوا~~ ~~في حديثنا~~ ~~لأنهم لم يثبتوا~~
 في زماننا مثل الشك فيهم وهم محض لان تتبع الاحاديث
 وضبط اسانيدهم والتميز بينهم بحيث يطالع على ما لا يطلع
 عليه السلف متعذر جدا بل محتج على وان وجد فلا يفتقر
 يغرضنا لانه مجتهد مطلق لا مقلد بوجه كان فيهم
 والتفاوت بين المفتي في زماننا وبين السلف فاحص
 لا يقاس مفتي زماننا ولا لم ان الشك فيهم اضبط واحرز
 واكثر تنبعا واثباتا للثبوت لان هذا من حسن الاعتقاد

بعد رواية اصحابنا
 عنه برواية ظاهرهم

وقوله اجماعا وصحابة وتابعيا مع ذكر شرحهم لا طائل تحته
وما ذكره الوجه من قبيل العمل باجتهاد دون امر الفتوى
اونه حتى المجتهد المطلق لو وجد ولو كان المستند في غير ظاهر
الرواية فلو وافقت اصول اصحابنا بعملها ولو لم يجد لها رواة
عن اصحابنا واتفق المتأخرون على شيء يعمل به ولو اختلفوا
بجتهده ويقتى بما هو صواب عنده اقول جعل اصحابنا بمنزلة
الصحابة في لزوم التقليد وهذا مخالف للاصول ومذهب
اصحابنا هذا كلام **قول** لم يوجد في الاصول ما ذكره ولعل
ما زعم من مذهب اصحابنا ما نقله من وجه المحيط وقد عرفت
حاله فلا تعبد وما وجهه الاصول ان اجماع المتأخرين
في حكم لم يبق خلاف من المتقدمين من اجتهاد المتأخرين
فيه كما كان الحكم كذلك في كل قرن قرنين وان سبقت خلاف
فعندما ان اجماع المتأخرين لا يرفع الخلاف المتقدم وعند
محمد بن يرفع كسب ام ولد فان عمره كان يقول انه لا يجوز على
كان يقول انه يجوز ثم اجمع المتأخرون على انه لا يجوز **فصل الثاني**

بجاز بيعها يجوز عندهما وعند محمد لا يجوز مع مروى اجماع
الصحابة ١٠ ومن اجماع التابعين ولم يجرأ الى يومنا هذا كما هو
في اصول الفقه ولما تقلد الصحابي فيجب اجماعا فيما سلكوا
عنه المسالك ولا يجب اجماعا فيما ثبت فيه خلاف منهم
في غيرهما فعندنا في لا يجب لانه تألم يرفع الى الشيء
لا يعمل على سماع منه ومعه يجب ويحمل على سماع منه **قول** لو
اتفق اصحابنا لا ينبغي للفتوى ان يبالغوا براءة اذ الحق لا يعود
اقول فيه نظر لما مر وبقي في الفصل ان الحق لا ينبغي
له ان يحكم بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا بهذا كلامه
اقول ما مر من حسن الاعتقاد الحق في حق المفتي في زماننا
من مقلدي ابي ٢١٢ ولو مجتهدا وقد عرفت جوابه هناك و
كذا حال القاض من مقلدي ابي ٢١٩ ولو مجتهدا لا ينبغي ان يبالغ
اصحابنا براءة لو اتفقوا اذ الحق لا يعود بهم الى لفر ما ذكره الا ان
المفتي اذا انفسق يجب عليه ان يفتي بما اتفق اصحابنا ولا
يجب على القاضي ان يحكم به بل هو اولى بالنسب ان يحكم بما اتفقوا

برأيه حكم مخالف لبراه بلا اجتهاد فعلى ما هو رواية
 كما صرح به الفصل الثاني وان كان عرض المصنف نقله
 الفصل الثاني ان الحنفى ينبغي له ان يحكم بخلاف مذهبه او الكا
 مجتهدا او وقع اجتهاده نظر الى الاستسناد فهذا على الظاهر
 ما ذكره اوله وانفق اصحابنا لا ينبغي للفقيه ان يخالفهم
 برأيه بل يحل لراى على الاجتهاد وهذا غير لازم اذ الراى
 اعم منه بجواز استعماله في غير الاجتهاد وان سلم فيجوز على
 اختلاف الرواية فرداية الوجيز غير رواية ظهر البرهان ايضا
 ما ذكره في الفصل الثالث في المسئلة فيها كما عجز عن الانفا
 لا بوجوب الفواق عندنا خلافا للشافعي وما ذكره من مقتضى
 ان يتفق اصحابنا ولا يكون المسئلة المختلف فيها ويريد
 القاضى ان يخالفهم برأيه وايضا على انه لا يلزم من ظاهره ان
 يتفق اصحابنا فيها فيكون ان يوجد فيها رواية من اصحابنا
 وان كان غير ظاهري والعلمى كجهده ووقع اجتهاده على
 خلاف ظاهر الرواية فحكم بما وقع عليه اجتهاده وان كان مخالفا

المجتهد

لرايه

لرايه ظاهر الرواية فلا مخالفة بين الثقلين
 السلطان لو قال لرجل جعلتك قاضيا ليس له ان يتخلف
 الا اذا اذن له فيه صريحا او دلالة بان قال جعلتك قاضيا
 القضاة لان قاضي القضاة هو الذي يتصرف في القضاة
 تقليد او غرلا واجاب النسخي الله غير صحيح لانه ذكر فيه
 ان هذا القاضي مقلد من جهة قاضي القضاة وليس فيه
 ان قاضي القضاة ما ذونا باستخلاف اقول يمكن التوفيق بينهما
 باعتبار الزمان اقول ويمكن ان يجاب عن قول النسخي
 ان معني النيابة كونه قاضيا باذن السلطان ويكون
 خليفة السلطان حقيقة حيث لا يعمل القاضي عزله الا
 اذا قال السلطان ول من شئت واستبدل من شئت
 على ما صرح فحينئذ يكون معنى قوله جعلتك قاضي القضاة
 فوضت امر القضا اليك تقليد او غرلا والفرق بعينه هو
 التقليد والنيابة غير مقيد به اختصم غريبان
 عند قاضي بلدة مع قضا ومثلي سبيل التحكيم اقول

فعلي هذا لا يجوز قضا قاضي بلده بين الغريبي الحدود
والعصاص لان التحكيم لا يجوز في هاتين المسيلتين
والغزل الحكي لا يحتاج فيه الي علم الوكيل فلو مات موكله او
اخرج ما امره ببيعه عن ملكه او ارتد ولحق ينغزل وكيله
علم اولاه وما ذكر من الحاق قول ابي خيفة اذ تصرفات
المرتد موقوفة عنده فكذا وكالته فلو اسلم تقدرت ولو قتل
او لحق بطلت وكالته وقال لا تصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته
الا بموته مرتدا او يحكم بحاقه اقول فيه نظران المرتد اذ لحق
بدار الحرب ولم يحكم به الحاكم حتى عاد مسلما صار كان لم يزل
عند ابي خيفة روح وايضا ذكر له في سير الكافي انه حربي
مقبور غير انه يرجي اسلامه فتوقفنا فام اسم جعل
العارض لعدم العارض ولم نعمل بالسبب ولومات او لحق
بدار الحرب وحكم بحاقه استقر كفه فعل السبب اخ وهذا
ليدلي على عدم بطلان تصرفه بمجرد الحاق بل لا بد من الحكم
به عنده ايضا فينبغي ان يكون حكم الموكل كذلك لا يبطل
توكيله

توكيله بمجرد لحاقه عنده ايضا هذا كلامه اقول
احكام المرتد منها غير لازم يكون لدوامه حكم ابتداءه
فكما لا يجوز توكيل من لحق بدار الحرب فيما بقي من دارنا
كذلك لا يجوز بقا التوكيل ومنها لا ضرر له لا يضرول
الا بالقتل او بالحاق والحكم به كالنكاح والملك وقد
صرح في الوقاية والجمع حكم يوافق ما ذكره هنا وما ذكر
في سير الكافي وغيره انما هو في حق الحكم اللازم لا مطلقا
وهو هنا اعتراض المصنوع القاض لا يقبل
الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدي اليه ويكون ذلك
بمنزلة الشرط اقول بخالفه ما ذكر في الخلاصة لو اهدي بلا
شرط ولكن يعلم يقينا انه يبعينه عند السلطان فما بيننا
رحمهم الله تعالى علي انه لا باس به اقول لا يلزم من جوازه
بلا شرط لكن يعلم يقينا انه يبعينه عند السلطان قاضيا
كان او غيره جوازا لا اخذ من حيث انه قاض اذ يجوز
ان لا ينفعه الاعانة والقاضي يشتغل بامره فيكون رسوة

في المعنى واقله يورث التهمة فانضج الفرق ٦ ٦ ٦ ٦

الفصل الثاني في الجبهه في قوله

وما يقول قضاء زماننا من تقليد هم شافعي المذهب
في اليمين المضافة وبيع المدبر وهما له لو كان المقلد من لا يري ذلك
والمسئلة على الخلاف فقاد حكم الشافعي رحمه الله تعالى على
الخلاف كما لو حكم المقلد بنفسه اقول اذا كان الحكم على الخلاف
على تقدير ان يكون المقلد ممن لا يري ذلك فضا ركانه حكم نفسه
فلا فائدة في التقليد اقول الظاهر ان الائم مبني على ما ذكر من حل
الاقسام على الحكم وعدم الحل فعندنا لا يحل وعنده يحل وقوله ان
التقريض ولو ضابه كفعله بنا على ما هو المشهور ان الرضا بالكفر كفر
يرد عليه انه انما يلزم ذلك ان لو كان حراما عنده ايضا وانما يرضي
بفعل يحل عنده ولعل ان القاضي الخفي اذا رآي مصلحة لضرب
شافعي المذهب للتفريق ليجز الاتفاق يكون منا باعده الله كما
استحسن المتأخرون لضرب شافعي المذهب لهذه المسئلة وقوله
فقاد حكم الشافعي رح على الخلاف كما لو حكم المقلد بنفسه فالمناسب
لمذهب

لمذهب ابني خيفه رح الجواز مطلقا اذا التائب كالوكيل فكما يجوز
ان يوكل فيما لا يملك التعرف كوكيل مسلم وفيما يبيع الخمر كذلك
يجوز ان يئصب نايبا شافعي المذهب ليحكم فيما لا يري وفيما يري
فينبغي ان لا يكون عنده روايتان كما يكون اذا حكم بنفسه ولنا
لقولنا عدم الجواز كما في التوكيل المذكور فاذا كان كذلك كان الخلاف
بينه وبين صاحبيه اذا حكم نايبه شافعي المذهب واذا حكم
بنفسه على خلاف مذهبه يكون فيه روايتان عن ابني خيفه رح
فانضج الفرق بين الخلافين حكم بصلحه خلع الاب صيته
نقد وزال المهر عن ملكها ويبرأ الزوج عن المهر لانه قول
مالك اقول مران اصحابنا لم يعبروا بخلاف مالك فقهرات
فيه اختلاف مشايخنا رح اقول محتمل ان يكون فيه اختلاف
الصحابه رح لا مجرد خلاف مالك فقط كما مر مثل ذلك في
خلاف الشافعي فحينئذ يكون النظر الى الدليل دون الغايل كما هو
ولو اقر ذواليد انه للغايب وصدق المشتري في شرايه

الفصل الثالث في الجبهه في قوله
لغيره ولا يصح قوله

لا يوم بالتسليم اقول لو كان له المقر يد عارية
يجب ان يسمع عليه دعوى السراي من الغائب المقر
له عند من يجعل المتعير خصما في الاستحقاق بالملك
المطلق حتى يشترط حضور المتعير مع المعير هذا
لاما اقول المذكور فيما سيجي لو استحق العارية بينه
ليشترط حضرة المعير والمتعير وفي هذه المواضع
اختلاف المساج وفي اشتراط حضرة المودع مع المودع
اختلاف المساج ايضا ولا يلزم منه ان يكون المتعير
او المودع خصما لجواز ان يكون شرط لاحضار العارية
والوديعة ليسير الشاهد اليهما عند الشهادة وايضا
يكفي للمتعير والمودع دعوى الامانة في الدفع عن
الخصومة كما صرحوا به ولا نسلم ان ملك المنفعة يكون
سببا لما يدعي على الغائب لانه غير مضمون عليه
اخذ لقطة ثم ضاعت منه فوجد هاتي يد اخر فلا خصومة
بينهما بخلاف الوديعة والفرق ان الثاني ولاية اخذ اللقطة
كالاول

كالاول بخلاف الوديعة اقول دل هذا على انه لو تعدى ثم زال
التعدى ثم ملكت بضمين لانه ليس بيد مالك لامر من الخصومة
فبتعديه ظهر انه غاصب ولا يبرأ الا بالبراءة الغاصب **اقول**
اذا ضاعت اللقطة من يد الملقط ثم وجدته في يد ملسط آخر لولاية
لاخذها لما ذكره ولا يلزم منه ان يكتم بده يد الغاصب بل يد الملقط
كالوديع حتى لو تعدى بها ثم زال التعدى يعود الى الامانة كالوديع
فاذا ضاعت ثم وجدته في يد آخر كانت به الاخر امانة ايضا
لولاية اخذها ايضا فقد تعارضت اليدين فزحمت يد الاخر
على يد الاول لوجودها فيها بالفعل فيكون يد الاول ايضا
يد المالك معنى الوديعة الا انه موقت وابتدأ الغاصب
المالك وقت من الاوقات لا بشئ على زوال بيد المالك
فانضج الفرق **اقول** فاذا ضاعت الوديعة من يد المودع
من غير تعدى ثم وجدته في يد غير ملسط فلا خصومة
له وبين يد مالك في المعنى وهو سبب له **اقول** ان التعدى لها
زال بيد المالك عنها معنى فيضمن فاذا زال التعدى يعود الى الامانة

اذا ضاعت الوديعة من يد الملقط ثم وجدته في يد ملسط آخر لولاية
لاخذها لما ذكره ولا يلزم منه ان يكتم بده يد الغاصب بل يد الملقط
كالوديع حتى لو تعدى بها ثم زال التعدى يعود الى الامانة كالوديع
فاذا ضاعت ثم وجدته في يد آخر كانت به الاخر امانة ايضا
لولاية اخذها ايضا فقد تعارضت اليدين فزحمت يد الاخر
على يد الاول لوجودها فيها بالفعل فيكون يد الاول ايضا
يد المالك معنى الوديعة الا انه موقت وابتدأ الغاصب
المالك وقت من الاوقات لا بشئ على زوال بيد المالك
فانضج الفرق **اقول** فاذا ضاعت الوديعة من يد المودع
من غير تعدى ثم وجدته في يد غير ملسط فلا خصومة
له وبين يد مالك في المعنى وهو سبب له **اقول** ان التعدى لها
زال بيد المالك عنها معنى فيضمن فاذا زال التعدى يعود الى الامانة

منه ويكون
العدم الشئان

وموت المعنى به المالك فلا ضمان بعده الا بالاعتدى مرة اخرى
 قوله والواراد ان يرجع فيها وطلب للثمن يقتضى له بغية مولاه
 لو ما دوننا لا لمجردا عالم بحكم مولاه ولو قال القن لنا محرم
 وقال الوامب لا بد انت يا دون صدق الوامب ^{بسم الله} حسنا
 اقول فيه نظر ولو بر من القن على انه محرم ترد بينة اقول
 القن لا يخلو اما يكمن مدعيها او منكرا فلا بد ان يكون له بينة
 او البينة للاسكان فلو قوله دسيسة حمال لقوله عدم البينة
 للمدعى واليمين على من انكر مع امكان الواقعة فالظاهر عند
 ينبغي ان يصدر القن مع يمينه لانه ينكر الاذن والاصل القن
 المحر وايضا الوامب اذا ترك ظلاف القن فحجر السيد للوامب
 عملا بالنقل والعقل ^{اقول} في القيس ان الوامب هو المدعى لانه
 لا يجد على الخصومة وجه الاستحسان ان المدعى جميع موقوف العبد
 فاذا لم يقبل البينة على المحر يخلو الوامب على عدم المحر وهو
 يستلزم ^{في الغالب} ان الوامب العبد انما محرم سقطت الدعوى
 لان الموامب يغير ملكا للمو فلا يقبل بينة العبد على المحر

فتركه وسوم
 المدعى

الاذن وكذا

والدعوى

والدعوى على المحر يكون للمولى فاقضه المحر وان دفعه النظر بالحرية
قول الوكيل بالخط من جهة الغائب لو اودع عند غيبه
 فذوال اليد يكون صفها الكلام في عامه الا ان يرى ان فلان الغائب
 دفع الى الميت الذي دفع الى وغاب فليمنه عن الخصومة ولا يعمل
 وصيها الا هذا وعلى قيس قول ان يرى يصير وصيها كل شيء
 اقول لو يرى ان وصل اليه من الغير ينبغي ان يكون عن الخصومة
 ان لم يكن يذكر الميراث ما يتوفى الميراث المحر فلا وجه له قوله
 الا ان يرى من هذا الكلام **اقول** ان ذوال اليد او الميراث المودع
 باحدى معارف ثلث معروفة بالوجه والاسم والنسب ولم يشهد
 الشهادة عليه كذلك لا يندفع الخصومة عن ذوال اليد كما سيجي
 واذا بينا ان مات يكون ذوال اليد وصيها من كما مر ثم فلا
 يخرج عن الخصومة واما اذا بر من ان فلانا الغائب فعم
 الحامس الذي دفع الى وغاب فقد اثبت ان ذوال اليد قد وصل
 اليمن جهة الغائب فيكون وجهه عنده وقيل على المحر غير صحيح لان
 الوصاية غير مقفولة هناك **قول** لا يترط حفره الصبي للقبيل

انما قاله

وصيا يلزم شرط ان يكون الناف عالمًا بوجود الصبي
وان يكون الصبي في ولاية قال الاستروشنى هذا دليل
على ان لا يلزم شرط حضرة عند الدعوى قوله لا على انه حضرة
ليس شرط لنصب الوصي لانه لا يلزم شرط حضرة عند الدعوى
اقوله لا على انه حضرة ليس شرط لنصب الوصي لانه لا يلزم
بينهما لا مكان نصب الوصي فلفظ التركة وضبطها بلا شيء
من الدعوى **اقول** سياتي الكلام في نصب الوصي للدعوى
المتعلقة لتركة الميت وحضرة الصبي ليس بشرط فيها ويستلزم
المطلوب فهذا العذر يكفي لتأييد قوله بعض المتأخرين والله اعلم
الفصل الرابع في الدعوى والمضيق قوله وارلها ادعى
رجل نصف على اخرها يكون مدعى ربه ومدعى نصفه
او في يد النصف فلو كان مدعى للنصف الذي يده يكون
مدعى للنصف ^{الذي يده} المعين وهو مدعى النصف المعين
اقول على هذا فيما ذكره الفروع في مسائل المتنق وهو ان
يقول المدعى نصف لمن سميته بقرار و نصفه مدعى النصف

له فينبغي ان يكون مدعى ربه فينبغي ان يقضى له بربه لا بنصفه
بعين هذا الدليل مع انه قال بنصفه هذا الكلام **اقول** قد ادعى منكر
نصفه معيناً بان قال ليس كل شيء بل يبي لي ولمن سميت ومننا
ادعى على ربه الشيوع كما مر به **قول** ^{له} عليهما
فبرهنا على احدهما والاخر غائب قال ابو صبيح افضى المال وقال
ابو يوسف افضى به عليهما لو كانا شركيين فيما عليهما وقيل ابو
افضى المال عليهما وقيل هذا الجواب يستعمل على قول ابي
اذا الحاضر لا ينصف خصما غائبا عنده في جنس هذه المسألة
وقيل ابو صبيح يقضى على الحاضر بنصف المال وقال ابو يوسف افضى
عليهما جميع المال وفكرة المبسوط ان عند ابي الحكم للحاضر على الحاضر
يقضى عليه وفكرة بعض مدعي المسألة ان الحكم على قول ابي
يقضى على الحاضر ذكره بعضها انه يتعدى الى الغائب وتارة ذكر
قول ابي يوسف مع انه صبره وتارة ذكر قوله بخلاف قوله وكان
اي؟ روايتان واما الفرق فلا ريب له اقول يحتمل ان يكون افضل
الروايت بناء على اختلاف الروايت في جواز الحكم على الغائب **اقول**

لا اجدر رواية في هذا الحكم على الغائب على حصة ٩٠
وانما يوجد منه ان اذا حكم عليه فذلك في اظهر الروايات على ٩١
لكونه مجتهد فيه ولعل ان مبنى اصلا في الروايتين متهما
الشركة لو كانت فحاشية ينضم الوكالة والكفالة في حصة الشركة
في البيع والشراء فينضم الخاف خصما عن الغائب فيما له وعليه
وان كانت عتانا او غيرها ينضم الوكالة فقط ولا ينضم الخصم
عن الغائب **قوله** وكذا لو كان كل منهما كفيلا عن صاحبه او
الخاف كفيلا عن الغائب والاصل على الخاف والغائب كفيلا عن
كل سواء فينضم الخاف خصما عن الغائب الاصل على الخاف والغائب كفيلا
عنه فيه نظر اذ يجوز ان يكون المال على الاصيل دون الكفيل كما قبل
الكفالة **اقول** هذه الشركة المفاوضة ظاهرة اذا كان المشتري
بالشيء خاف او شريك غائبا وهو كمثل من الخاف بمقتضى الشركة
المذكورة ومنه ان يكتفي في صورة المسئلة على انه لو اشترى الدين على
الكفالة بهذا الدين على الغائب يعني ان يثبت الكفالة بتعاين الدين
او الخاف فينضم خصما عن الغائب هذه الدعوى **الفصل في**
الوقف الغائب انه شركة من فلاح الغائب وهو ملكه وقال في اليد

١٢٤
مولى فبرمى المدعى حكم على الخاف والغائب المدعى بئذ وله ومنه لاد
والمدعى على الغائب مولا ^{بئذ} سبب ثبوت ما يدعى على الخاف
اذ الشراء من المالك سبب لا محالة قال على الدين في فصوله ومنها عوجة
ذكر في فتاوى الصغرى لو صدقة في اليد في ذكر والعش لا يابى في اليد
بالسليم الى المدعى لئلا يحكم على الغائب بالشراء باقراره وهي تجب
اقول لا عجب فيه لانه باقراره يصير موهبا والموهب ليس بخصم ومنه
الاجابة **اقول** من الخاف ان الخاف عرض على من المالك في اليد
الفصل الثاني فيما يصح خصما بانه لو كان المقرب بالشراء بدعوى
ينبغي يسمع عليه ودعوى الشراء من الغائب المقر له عن من جعل المستعبر
خصما حتى يشترط حضور المستعبر مع المعير الجاهل ومنها سلمها ويعرض
على عماد الدين والحي ما ذكره هناك في لو ادعى على الموهب كونه
من موهبه سعى ان يسمع او المدعى علمها وله بينهما المسئلة لا محالة
حتى لو لم يذكر الغائب كفتا في خصوصية بينهما مسموعة فذواليد لو ادعى
انه له وهو خصم بخلاف الموهب على انه لا يثبت له سبب بحجة ان الامر بالسليم
لا يستلزم الحكم على الغائب بالشراء جوازا من مقتضى المقر حتى يقر

لا يدعى على المقر وانما يدعى على المشتري ما ادعى **قوله** لا يدعى
 انه كفل بغير ما عتد بها لو طلقها ثلثا وانه طلقها ثلثا فادعى على
 بالكفالة وانكر العلم بوقوع الثلث فبطلت طلقها ثلثا حكم بالعلم
 على الحاضر فالمدعى شيان سببها فادعى فادعى فادعى فادعى
 المدعى على الغائب وهو الفرق شرط المدعى على الحاضر لا سببها وفيها
 لا ينقض الحاضر خصما عن الغائب عند عامة المشايخ فمضى في الحكم
 عن الغائب عند عامة المشايخ فينبغي بعضنا المهر على الحاضر لا بالقر
 على الغائب **قوله** قال الامام ابو ذر ان الاثر ينقض خصما لا باثا
 شرطه كما ينصب صحة لان الحق كما لا يثبت لا سبب لا يثبت
 بلا شرط كذا ذكره البرازي وفكرة الميتة القناتى ثم كما ينصب
 خصما عن الغائب في اثبات سبب صحة فكذا في اتيان شرط صحة اذا لم
 لم يكن اثبات صحة الالبه فمضى عن السبب كما مر في حق القاذف
 صحتها لم يكن اثبات الكفالة الالبه فيكون سببا لما يدعى وان كان
 اصلا بطريق التعليل كما اختاره المصنف فلما بعده **قوله** كما لو
 ادعى القاذف انه قذف فلان ويرى المقدوم ان فلانا حرمه واكفل
 غير الغائب طاهرا اقول قد مر ان كونه سببا يثبت وبينهما

مناقاة **قوله** المراد من السبب هنا كمالا يمكن اثباته الالبه وهو
 شامل للشرط ايضا وسبب المدعى على القاذف القذف على المحض
 فتعني الحجة ان يكون شرطاً فلما مناقاة بين الكلامين معني
قوله شري بيتا وطلب السبب الشفعة فبرهن المشتري
 انه شراء فلان وان فلانا وكله بشراة منذ سنة لا اقبل هذه البينة
 لانا لو قبلتها الزمت البيع على الغائب اقول ظاهر يومه انه
 لو سمع البينة ويثبت كالتة لا ترفع عنه الخصوم وليس كذلك لو لم
 يعلم المبيع فان وكيله اشترى خضع الشفعة عالم يعلم المبيع
 الى موكله **قوله** ظاهر السباق والسباق ان العوض من
 الحاضر لا يصب خصما عن الغائب وان كان المدعى عليهما واحدا
 ومصدق الشفعة لا اندفاع الخصوم عن الوكيل بما ادعاه
 هذا اذا اضاف العقد الى نفسه ما اذا اضاف الى الموكل
 سمع البينة فينبغي ان يدفع الخصومة عنه لان الحقوق راجعة
 الى الموكل **قوله** وفيما نحن فيه لا اتصال بين السابح والزوج
 او لا يخلو لما ان يدعى المشتري ان باعه زوجها او باع

٤٠
 ٤٠

او يدعى ان لها زوجا ولا يذكون من زوجها فلوا دعي ان بايع زوجها
 بصير الباي خصما عن الغايبة لان اتصاله بالوادعي ان بايع بايعه
 زوجها اذ ليس بين بايعه وبين زوجها اتصال سبب وكذا الوادعي
 ان لها زوجا ولم يعين من زوجها اذ يحتمل ان بايع زوجها بنفسه
 خصما ويحتمل ان غيره زوجها فلا يصح خصما بسبب وكذا يقول
 منبه الوكيل والبيع الفاسد كذا في الكفالة لان اتصالها
 اقوله سر ان المشتري لو ادعى ان بايع زوجها لا يصير الباي
 خصما في كل هذا الجواب يذكر فيكون هذا راجعا **اقول**
 والحق ما قاله اولاً موافقاً لما قاله البزازي ومثية الفتاوى ولا
 سببية بينها لاحتمال الطلاق وان نفس النكاح لم يصب
 بالابتداء البقاء وان شهدوا انها امرأة في الحال لا يقبل ايضا
 لان البقاء يقع للابتداء وكذا اصيب البيع الفاسد **المؤكل**
 لاحتمال فسخ البيع فيها **وقوله** وكذا يشكل ايضا بامرة بيان
 اصل الثالث من منبه الدعوى رقية الشهود اذ لا اتفق
 بين مولايم وبنى المدعى عليه مع انه جعل خصما عنه في الاستكثار **اقول**
 انهم قد صرحوا بالحكم بالحجة حكم على كافة الناس فاعلم عليه محمد الاور

حكم على مولاها بالحجة فهذا اصل مقرره عند المنبه فلا اشكال
 والمعتبر في الباي ما يكون سببا بين ما يدعى على الغايبة والحكم
 مطلقا لا يمكن ثبوت الا انه لا باعتبار البقاء فهذا اصل مقرر
 عندهم تأمل **قوله** لو برهنت على زوجها انك قلت تا توذرك
 مني مازنا كما يكنم ازم من سب طلاق وقد تزوجت فلانة عند علي
 تطعن لثبوت الشرط وهو التزوج عليها وهذا الواو عرفت فلانة
 الى زوجت بنفسه فيكون الشهاكة بعد دعوى النكاح ومثية
 النكاح عليها ولو كانت فلانة غايبة عن مجلس القضاء والباي
 بحاله لا يثبت والحاصل ان لو ادعت تطعن طلاق نفسها بنكاح
 غيرها وبرهن ان تزوج فلانة ففي قبول من البينة روايتنا
 اقوله والحاصل ان يوم اء حاصل ما قبله وليس كذلك لان
 حاصل ما بعده تعلق الاصبه بتزوجها على امانة والحاصل
 المذكور تعلق طلاق امانة بتزوج غيرها فيسقطها فالحقة
 فلوزاد وقال توازن من سب طلاق والشيء في حاله كان الحاصل
 المذكور حاصل ما قبل **اقول** ما ذكره من احوال الجبين لكن ما ذكر

من قوله وهو لو ادعت فلانة اني تزوجت منه الى لا يثبت الا بيمين
 الى دعوى ثالثة **قوله** ينتصب فيها بتزويج الغائب **قوله** هذا الجيد
 اذا حكم على ابي ان يزوج الحكم على الغائب قيل فما يقرر يقضى على
 الحاضر لا على الغائب فكيف يستلزم بغيره الاصل **قوله** اذا
 ادعى المشتري ان البائع زوجها على الغائب فمضمنا شيئا من العيب
 والنكاح فاثبت العيب ضرورة فمن حيث انه عيب لا يستلزم ثبوت
 النكاح من حيث انه زوجها للغائب حتى يارم صحة على التو
 عند القائل على انه يدعى على البائع فعلا وهو الزوج للغائب
 والفعل لا بد له من فاعل ويتم الكلام به ولا يقتضي ذكر المفعول
 لانه فضاء وهو يمكن لثبوت العيب الذي هو كافي للرد فان قلت كتمان
 مواده مما يقرر على الحاضر لا على الغائب مسيلا الى قال لامرأة
 لو طلق فلان امرأته فانت طالق فبرهنت امرأته كالحالف عليه
 لان فلا تطلق امرأته قلت بذكر فلا تطلق المسئلة
 على قبول بينة في حق الحاضر دون الغائب بل الظاهر ما ذكر

ادلى هذا بعدا
 الحكم على ابي ان يزوج
 الحكم على الغائب

منك ان قبله صحتها والا فلا **قوله** واقول فالاولى ان يثبت
 خصم الغائب الا خصم عنه جاز وعليه الفتوى الى **قوله** هذا الحق
 كما حقه والعجب ان المصنف فيمكن واثقان مهين
قوله غاب المكفول عنه فادعى الكفيل على الطالب ان
 الالف التي كفلت بها عن فلان من ثمنه وقال الطالب لا بد من
 ثمن عبيد فالتقول للطالب فلو برهن عليه الكفيل لا يقبل ولا يقبل
 خصم عليه كلا ولا لو كان المطلق صام او برهن على الطالب
 ان الالف التي يدعى عليه ثمنه سدا كذا ط اقول سفي
 ان سدا الكفيل ايضا الى **قوله** ما يجب على الكفيل المطالبة
 المتعلقة بالالف مطلقا على ما هو الاصح فالجواب عنها ان المسع
 او الالزام فالعرض خصوص الالف يكون خارجا عما يجب
 عليه فلا يكون خصما عن الغائب خلافا لما اذا حضر المطلق
 يكون محسبا عنه حقيقة لا كفاية ولا على قول من يرى تكرار
 اليمين فينبغي ان يدفع عن نفسه الكفيل لان البراءة عن الكفيل
 لا يستلزم البراءة عن الاصل خلافا للعكس حتى لو برهن انه من

مما نحن الخسر بسقط عنهما كما يشتر اليه من ثمن خمر كفسل **قوله**
 ادعى نكاحها فبرئت امرأة فلان الغائب لا يدفع دعوى كدعي كما
 لو ادعى قنا فبرئ من ذوال اليد ان حكمه فلان لا يدفع عنه الخصومة
 كذا من ادعى ان يدفع عنه الخصومة في مسبة القن كما في
 مسبة النخ **قوله** الحق اذا لم يدع انه وريث لم يثبت قوله
 هكذا وكذا البزاري في كنفه الخاص عشرة بقية سبيل الدف
 حيث قال ولو برئ من ان فلان ولم يذكر الايداع منه لا يقبل ولعل
 البرء ان الاقرار لا يتم بدون التصديق حتى لو كذب وروى بطل
 ن اذا لم يصدر الغائب عن المذكور لم يثبت الحكم للمقر فاذ لم يستلزم
 للمقر **قوله** لا يدفع الخصومة عنه خلاف القول بالوديع
 فانما عند شرعي فاذا ثبت بالبينة ثبت له الاحكام بدون التصديق
 وسبب مسبة القن بعد اسطر **قوله** برئت على ذي اليد
 معتقة الغائب حررا وموكلها وهذا استحقاق بغير حق ليقبل
 ادعى قنير الحافر عنها ومولا يملكها الا بذلك فيبصر خصما
 فيحكم بعينها وقصده اقول فعلى هذا لو برئت انها امرأة

فلان الغائب ينبغي ان يدفع دعوى النكاح باجوبى هذا التعليل
 وقد صرح خلافة من قولنا بستر ان المحتاج بين شروط العتق في حكم العتق
 والحكم بالحرية حكم على كافة الاثام فهو مستلزم قهر اليد عنه ولما اتم
 خافرت فخصومة الغائب فقبل تصدق ثبت نكاح المدعى فلا يعتبر
 اقرارهما فافترقا او على قن انه ملكي فبرئ من القن انه مكلف ولا
 الغائب يدفع دعوى المدعى كما لو برئ من ذوال اليد ان في يد مدعي
 يدفع الخصومة كذا من ادعى ان يثبت ان يد على نفسه الغائب
 انزل هذا يؤيد ما قلنا انما دفع المدعي عنه الخصومة
 في مسبة القن انما اذا ثبت ايضا برئ من على انه مكلف فلان الغائب
 ولم يرد عليه فينتفى ان يتحد احكاما في العرف لا يقال على المرأة في يد
 الزوج بل على انما كانت نكاحا لا يمكن ان يقال ان يد على نفسها
 نية عن الزوج الغائب بل القول بنكاح صحيح سواء جهر
 او غائب لا يؤيد ما قاله انما فسخ ان يدفع الخصومة وكلها
 لقبض منه فغائب الموكله احد الوكيلين فادعى الوكيل الآخر
 فاقهر الغريم بدينه ونحوه كالتة فبرئ الوكيلان الدان وكما

وفلان الغائب يقضي بدينه بولائها حتى لو حضر الغائب لا مكلف ايمان
 وكذا الدخول في المالك والتوكيد في ديني عليهما الوكيل اذ اقام حكمه على التوهم
 بالدين وبولائها او التوكيد في خصوصه في العينة والدين توكيد بالدين اقول
 هذا التعديل لا يناسب الصورة المذكورة اذ الكلام في التوكيد يقتضي
 كما مر صراحة فلا حاجة الى اثبات التزاما فلو عكس قال اذ التوكيد يقتضي
 توكيد خصوصه لكان انسياك وكلما يقتضي ثم فاصم وبرهني فاصح الى
 اثبات كونه وكيلاً بخصومه بان التوكيد بالقبض يستلزم ولكن هذا
 في الدين لا في العينة وايضا هذا عند اى صورة وعند اى صورة
 لان التوكيد بالقبض ليس بتوكيد بخصومه عندهما او بالقبض
 بخصومه هذا كلام **اقول** هذا المقام مما اجمعه الفقهاء لا يظهر
 المراد عندهم وبالله التوفيق ان التوكيد بالقبض عند اثبات التوكيد
 لان التوكيد بالقبض توكيد تام وذكر الشئ وتام اخصومه انما يكون
 بالقبض او اخصومه ممكنة عالم يقتضي وهذا صريح به واذا وجد
 القبض ثم اقول لو كان فيكون احواله ان عند الوكيل فلا يكون
 ضمنا بعد بخصومه لغرض وهذا ظاهر لا يستلزم فيه وقال الوكيل

بالخصومه توكيد

بعض

وقف على طلب العلم لان هذا من احوالهم

بعض العينة لا يكون توكيداً بالخصومه فيجب ان يكون مرادهم التوكيد
 بخصومه لا يكون توكيداً في حق الدفع بعد تمام اثبات الوكالة
 والموكلة سواء كان ديناً او عيناً بدل علمه هو انه هذه المسئلة
 في الكتب وما ذكره ههنا من المسائلين كما نقلها في يكون التوكيد
 بالقبض توكيداً بانبات الموكلة ان يجرب مدعى عليه لا التوكيد
 بالقبض توكيداً بما يتوقف عليه القبض وهذا اذ لم يذكر
 من اذ توكيد بالخصومه في اثبات المدعى استند احتياج الخصومة
 الى القبض هو ظاهر ومتى تحقق اخصومه في هذا المقام بالقبض
 بدون القبض لتوقف على محج الغائب فقد علل بان التوكيد بالخصومه
 توكيد بالقبض يعنيها على التلازم من الجانبين ولقول الوكيل
 بالقبض توكيد بالخصومه لتوهم اخصومه في حق الدفع كما توهم المصداق
 حين قال التوكيد بالقبض استلزم توكيداً بالخصومه ولكن هذه الدلائل
 لا في العينة وايضا هذا عند اى صورة لا عند اى صورة ومحمد ومي
 هذا يندفع توهم التناقض من صدر التوهم حين قال في هذا
 الوكيل بالقبض هو الذي ملكه القبض طلاق الرسول فانه لا امر

توكيد القبض لا احتياج
 القبض الى خصوصه

بادار الرسالة بالتسليم والبيع اذ لم يسلم اليه لا يملك الخصومة
 بخلاف الوكيل فينبه من ان للوكيل بالخصومة القبض وصحة ايضا
 في باب الوكيل بالخصومة والقبض والوكيل بقبض الدين الخصومة
 لا بقبض العين فلو اقام محذوذا والوكيل بقبض عينا موكلا به
 منه بقضيه ولا يثبت البيع بقبض ثانيا على البيع اذ ا
 حصر الغائب بكلامه فهذا تناقض الى نقل الاول والدفع
 ما قلت وصرح لما قلته ان الوكيل بالقبض لا يكون كسائر الوكلاء
 قياسا لكونه امينا وفي الاستحسان يقصر به لا ينقل اليه ما ذكر
 ان لا يكون خصما لهذا بحينه به في الدين ايضا لكونه امينا
 بعد ثبوت الدين للموكل سواء كان بالادارة او بالبيع ولا يسمع
 دعوى الابراء منه لانا نقول ان الدين يقضى بامثالها
 فلا يكون ما قبضه من الموكل فيكون له خصما في حق الدين
 فلا يكون امينا حرا بخلاف العين فان ما قبض الوكيل على الموكل
 حيلة اخرى في اثبات هذه الحجة ان يدعى على ضمان نفقة العدة
 معلقا برفع الفرقة بالاداء وبره على ما ذكره ويحكم بالفرقة
 ويطلبه

أقول

أقول برونه من الجية ما ورد في الجية الاولى من النظر قد مر ارفع
 النظر المذكور هناك ان اذ ايل هذا الفصل فارح بها قوله
 وكذا الوحات وله ورثة غيب وماله مصر بيد المقرني بالمقضي عليه
 فالقاع لا يدفع شيئا منه حتى تحضر المقضي عليه لو غايبا قال ما ذكره
 بما اقول ما ذكره الاصل ان القصة يقضى بنفقة المرأة الغائبة في
 ماله لو كان موصوع الغائب متا بنجاح ووديعته او لقطعة
 أقول الظاهر من السابق والسباق ان نفقة الزوجة
 مستثناة عن هذا الحكم كما ورد في المسئلة السابقة فلا يحال
 سها قوله وكذا في يده فبره في آخره شره مما ذكره الغائب
 يحكم بالملك للحاضر حتى لو حصر لا يملك الا بالكان وقد مر غيره
 اقول ينبغي ان يحل هذا على ان ذل اليد يدعى لنفسه اما لو ادعى
 ذو اليد له ووديعه او غصب او نحو وبره من يرفع الخصومة عنه
 أقول هذا ظاهر من قول حكم بالملك للحاضر فلا حاجة الى النظر
 الفصل في ما انواع الدعوى والاطراف
 اقول ما يحتاج في نقله الى المؤنة كبره وشعبه فهو مال حمل مؤنة

ورثته لو لم يضر

مليح

لا ما يحتاج في نقله الى المؤنة كسكر وزعفران قليل وقيل ما
 اختلف سعي في البلدان فهو مال ومؤنة لا ما اتفق **اقول**
 ولقابل ان مع اتفاق سواد الزايب المخصوص وكبح او اسرع في
 لمصلحة الناس وان سلم فامناك هذا الحكم مبني على الاكثر لا على
 وجه النذر لان اختلاف الاسحال يستثنى على المؤنة اكثر
 البلدان **قول** ادعى قنا تكتيا وبين صفاته وطلب احضاره
 فاحضرنا حالف بعض وضف معال المدعى هذا ملكي وبمى يتبل
 قال وهذا لا يستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي
 ولم يزل عليه سعي دعواه ويجعل كانه ادعاء ابتداء فاقالو
 لو قال هذا القن الذي ادعيته اولاً لا يسمح للتناقض **اقول**
 اقول هذا يخالف ما قبله فظهر ان فيه اختلافاً ولكن ينبغي ان لا
 يقبل لظهور الكذب وتخل به الشهادة **قول** قد مره لما قبله
 ولا يشترط كمال اللون والهيئة في الداية لكونها يتغيران الاكثر
 فاذا تعرض السامد عما لا يجب عليه في الشهادة لا يمنع
 واما ما القى فوجب عليه بيان صفاته فاذا تناقض في البيت لا يقبل

اقول هذا لا يستقيم في
 التراب وقوله لانه مال
 حمل ومؤنة بلا شك
 مع السعي متفق في
 البلدان

سهاكها

شهادتها فلا يلزم اختلاف المشايخ فيها على ان التناقض
 وقع على المدعى لا على الشاهد **قول** ادعى زندي يعجيا طوله
 كذا فبر من انه ملكه بخضر زندي سعي سمع لكن يذرع فلو نقص
 في الذرع او زاد لا يقبل البينة لظهور كذبها والوصف في
 الاشارة لغرض الايمان اما في باب الشهادة اذا شهدوا
 بوصف فظهر بخلاف ما شهدوا لا يقبل كما لو ادعى دابة
 فقال عن الدابة التي سها اربع سنين ملكي وشهدوا
 كذلك فظهر انها اذ بدوا انقص لا يقبل لظهور كذبهم كذا اما
 اقول وذكره او اسطر فصل فخر به العقارة مثل الشهاة
 بملكه ارض من ان ذكرا في مدعى شهاة حال لا يحتاج اليكم
 بالمشهور به ولا ذكر سواء فظهر ان في باب الشهادة اختلاف
 في الغاء الوصف **قول** لو ادعى سها للدابة بتعزير عنه
 عند ادائها بجلية وجب على الشاهد ان يشهد على بان
 دعواه واما ما لم يدع المدعى فذكر ان السامد ما لا يملك
 لا يمنع الشهادة واما ما ذكره في فصل فخر به العقار

س

فيكشف عليك حاله فلناك ان شاء الله تعالى **قول**
 ادعي حردا وذكرا وزند كذا او الحمد بحرف جمل الحكم فوزن
 قواد على قدر المذكر او نقض بصح الدعوى والحكم او اوجبت
 الشهادة عليه اذ الوزن في المثار اليه لغو والتعارف لا ينعى
 صح الدعوى فان قيل الوزن وصف وقد قال الوصف لغو البعبع
 لا في الشهادة فبين كلامه حنا فاة **اقول** على التوفيق ما في الشهادة
 لم يظهر كذبهم منا اذ لم يذكر انهم شهدوا بالوزن الذي دعاه
 كمالا و حارم فظهر الكذب ثمانية الدعوى لا في الشهادة بل حنا فاة
اقول اذا حمل الدعوى على الابتداء ثم شهد ان **عليها**
 فلا تناقض في الدعوى ايضا واما على ما ذكر المحقق لا يوجد
 الموافقة بين الدعوى والشهادة ومعيضه قبولها **قول**
 وعلى ان يكون في صيغة روايتان فافذ ثم برأيه **قول** عليه
 ما نقلت آنفا من الذين من ان ذكر **الحكم** لا يحتاج
 اليه ولا ذكره سواء فلا اشكال في ما قلت آنفا من ان الشهادة
 تحتل بالكذب مسعى ان لا تقبل **اقول** والجواب قد عرفت من

يحل الدعوى ابتداء ثم الشهادة عليها **قول** لو ذكر في دعوى
 انها ياخذ خمس مكاييل يزور وبين حدودها واصحاب
 واضطواء في البذر ليعتلف فيه المتأخرون **اقول** هذا حرج في ذكر
 ما لا يجب على المدعي في الدعوى اختلاف المتأخرين واما على الشهادة
 فلا ولاية منها ايضا **قول** جماعة من اهل الشروط لا يكتب دار
 فلان اذ المدعي دخل في الحدود قلنا ليس كذلك اذ المدعي
 ومن لا يدخل تحت المغيبات **اقول** كل من القولين به قول الغاية
 ومن القيل بعدم وقولها لا يسمع على الطلاق فانه الغاية
 قد يدخل وقد لا يدخل في هذا الباب **قول** هذا ما هو من
 مباحث الوصوف في جواب فرجه وقد ذكر في الفصل الثاني
 والعشرين مباحث متعلق بالغاية وسنكلم عليها
 ان شاء الله تعالى **قول** ولو ادعى كيتا بذكر جنسه كبر او غير
 ونوع كيتا بذكره الى **اقول** ينبغي ان يكون هذا الجواب
 بجنسه واما كذا **الحكم** في يجوز بيان وزنا وبه يفهم
اقول جواز **الحكم** بالوزن لا بناء شروط الا ان كان بالكيل

وهو المشهور المستعمل في كل زمان ومكان ولهذا جعل شرط
 واحكامه بابا مما في كتاب البيع **قوله** وفي بيع العبريل يتعين
 مكان العقد للتسليم اشبه الى انه يتعين لان ابا يوسف
 ومحمد قالوا لا يلزم بتعين مكان العقد وقاساه في بيع العبريل
 وتأويله لو كان العين حاضرة يتعين مكان العقد للتسليم او
 في بيع العين يتعين مكان العين للتسليم ولا يتعين مكان العقد
 حتى لو باع في المصر تارة السوا ويتعين مكان البتة اقول فيما مر
 من التأويل حيث اذا لم يصح في كل مكان على البيع فغلبها يتعين
 ان يتعين مكان العقد عندهما ولو كان العين غائبة والتأويل
 يقتضي خلافا ويلزم اما يؤول التأويل او يكون المقصود خلافا
 كما لم **اقول** مراد المأول ان القياس انما يصح اذا كانت
 العين حاضرة لتصرحهم انهم قالوا لو باع في المصر تارة السوا
 يتعين مكان البر والظاهر ان المقصود عليه يكون متفقاً
 عليه وان جاز ان يكون متفقاً عليه وان كان كوران يكون مختلفاً
 بينهما **قوله** ادعى بتر الوشع اماناً وبين وصفاً قبله وقبل لاويته

بانه يسأل عن دعواه فلو مرضا او املا كما لا يعني بالوصف لا يفتي
 بمثل ولو سلمنا اوسع غير بتره ذمته يفتي بالصح كذا في الدرر
 اقول هذا يتغير ويوافق ما مر من قوله هذا في الجواب له كجسمه
اقول قد عرفت جوابه هناك **قوله** ولولا البلد نفوذ مختلفه
 والكثرة الرواج سواء كقطر يغيم عدليه ويارثا في الزمان
 الاول لم يجر البيع بلا بيان اقول سفيان بن عجلان هذا على الكيل
 سواء في الغلبة ومختلفة في الحالة والا فيجوز نقضه في قبيل
 انه لو استوى الكثرة الرواج لا فضل للبعض على البعض حال البيع
اقول في البلد نفوذ مختلفه متبادل لا سبي وقد زاد قوله ولا
 للبعض على البعض اي لا اختلاف في المالبية فيجب ان يغير منها
 بالاختلاف المالبية بقرينة ظرفيه وعدليه والا يكون ما ذكره او لا
 تاتل **قوله** وفي البلد نفوذ واحد او روج لم يصح الدخول ما لم
 يبين وكذا لو اقر بعشرة دنانير حمرة في البلد نفوذ حمرة
 لم يصح ما لم يبين كلاف السح فانه يتفرق الى الارواح اقول
 ينبغي ان يصح اقراره في حق الجبر على البطلان اقل حقه له اقول

الحق وهو يفتح ويجز على البيان وهذا اولى وقدم قبل هذا
 ان بينة الاقرار بغير بلا بيان وصفه يجوز في حق الجبر **البيان**
اقول فالقوله الهدي في جهالة المقصود لا يمنع صحة الاقرار لانها في
 مجهول لا بان انكف ما لا يدري ادخل في جراحة العلم انما
 او يبقى عليه بغير حيل لا يحيط به والاقرار اخبار عن
 الحق فيصح به الظاهر ان هذا التعليل الجبري من ان ما ذكر
 لولم يلزم عينه او مثله ولا سبيل على الزام لانه مختلف الوزن
 والقيمة وايضا المراد من المقبول منها التمسك المطلق على ما
 ذكر في كتاب البيع وهو يصدق على اي فرض متيقن وجدا على
 سبيل العموم والمراد من المقبول المجهول على ما يشهد الالة
 العامة الشاملة على الاقرار على سبيل الاجمال فلا يلزم جواز
 البيان في الجمل العام جواز التيقن في المطلق ولعل عند المجتهدين
 دليل يثبت بما ذكر وعلم العلم مخصوصه لا يستلزم عدم
 مطلقة ولو سبب فرضه او سلم يصح طلب قيمته في الحال
 ان لم يشترط اذ **اقول** فيه تغليب ولا يلزم التصرف في العلم

فيه قبل قبضه ومولا حور لقوله نعم لانا هذا الاسم على تقدير
 المضي على العقد او راس مالك على تقدير الاقاله **قوله** واما
 امر عبد ال لطان فليس كراه فكأن محمدا هو الامر بما لا يمكن الامر
 لغوا فضمن المأمور لا الامر اقول ينبغي ان يكون امر المولى
 كما مر ان لطان في صحة الدعوى عليه على ما ذكر في فضائل
 وكذا ذكرناه انه يضمن من امر قن غيب باطلا فاما رجل **اقول**
 العبد مؤاخذ بافعاله فلا سواء كان ما ذونا او مجورا وسواء
 كان امره المولى او غيب ويضمن عما يدره ان وجده والافق مال
 مولا سواء ادعى على المولى او عليه خلافا لكتاب فانه يضمن
 باعتبار امره اكراما **قوله** وكذا الوادي غرس شجرة فخره
 فهو على ما ذكر فلو بين ذلك فان اقر المدعي عليه امر بدفع البناء
 والشجر واللا حكمة بانه ما بينه وما غرسه في ارضه فلو نكل
 امر بدفعها اقول لو بين الارض ولم يكن فيه بناء غير ما ذكر
 ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر اكتساب المدر بل يحتاج الى ذكر طول
 وعرضه او القيمة الحاصل بغيره لو اثبت **اقول**

المفهوم من الكتب الفقيه ذكر المدة العقار يكفي لصحة الدعوى
فان اقر المدعى عليه او نكل شئت المطر وان الى بالبيت يحتاج
الى الاستئذان الى المدعى ليشهدوا به فاما فيما نحن به
لا يفهم الحاكم عند المدعى في يد كذا ذكر لصحة الدعوى
فيجب ان **قوله** قبل الاقرار اخبار عما سبق وقيل عليك الحال
استدلالا بما اقر له جلفه اقراره ثم قبل لا يسمع ولو كان
اخبارا صح وكذا كذا الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في الزيادة
المستترة حتى لا يملك المقر له مطالبة ذلك من المقر **قوله**
يرد عليه انه يجوز ان يكون التملك فيه مشروطا بعدم الرد
والتصديق يكون الهبة مشروطا بالقبض وكذا يجوز ان يكون
الوجه شرطاً في الزيادة باقرار الاصل **قوله** ولو كان اخبارا
كافا مضمونا عليه اذ استهلك واستغل لا اولى به لو اقر بقبض
وانه متاع صح ولو كان عليه كالا يبيع عند اقره اقره
وعند ما كذا قد ذكر اى صفة لا اقرار غير الحق كالا يبيع الثلث
لا اقرارها **قوله** هذا انما يتم اذا كان الاقرار كالهبة في التملك

بلا عوض فلا يتم الا بالقبض واما اذا كان التملك فيه يتم با
لاقرار والتصدق الذي مما بمنزلة الاجاب والقبول
في الهبة فلا يتم ما ذكره لان المانع في تملك المشتاع القبض
الكامل الذي مشروط وتمام في الهبة وهو ليس بشرط
في الاقرار او دعوى شيئا بغيره وقال هو ملكي وهذا احدث
يد بلا صح قالوا ليس هذا دعوى الفضي على ذي اليد كذا
لو قال هو ملكي كان بيدي وهذا احدث يد بلا صح اقول
على قبلي ما ترون في حقه فاقوى رشيد الدين قبيل دعوى كذا
من انه لو ادعى انه ملكي وفي يدك بغير حق يبيع **قوله** اى يبيع دعواه
ولا يلزم منه ان يكون الدعوى دعوى غصب غنية ما في اليك
انه يبيع دعوى الملك منا ووفق بين دعوى الغصب على الغائب
ودعوى الغصب مبني بطريق الملك عليه **قوله** ادعى ان لي
على العهر محمد بن محمد كذا ورثا وهو مضاف شهدهما
هذا العهر محمد وله عليه كذا ثبت المال لا النسب اذ المدعى
وشهده ليسوا بخصم في اثبات النسب المال لوجه الشك

اليه ثم قال وعلى قيس مسئلة اخرى وهي انه لو ادعى على فلان
 ديناً وادّعى مات وانت وادّعى وابنه واسم ابيك كذا واسم
 جدك كذا وبرهن بقبل ويثبت النسب وسعى ان يكون
 كذا **اقول** يمكن الفرق بينهما بان الاشارة منها تغني
 عن ثبوت نسب اذ الحى يثبت عليه بالاشارة وان لم يثبت
 نسب واماته فلا يمكن ثبوت صحة عليه الا بثبوت نسب
 اذ المال على الميت فلا ينتقل الى المدعى عليه الا يكون وارثاً
 فافترقا **اقول** هذا هو الوجه في الفرق الا ان ثبوت المطلوب
 يحتاج الى البيان ليكون المدعى خصماً في ثبوت النسب
 ولا يحصل مقصود بدون ثبوت النسب منه فيكون ما يدعى
 على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر تأمل **الفصل الثاني**
تحديد العقار قوله لو باع داراً بطرقة جازئاً فالقرفا
 لانه يتناول طريق العامة فلا يتناول طريق الخاص وهو ما سطر
 فيه صاحب دون غيره فاشترط في العقد لا ينفصل عن هذا
 لسعي ان كونه ذكره في الدعوى **اقول** في طريق العامة ما يخص

دون شخص فلا يستقيم قوله وهو ما يتطرق فيه صاحبه دون
 غيره الا اذا حمل على حاله المردور **اقول** الطريق الخاص للدار
 ما هو المسمى بالمالك دون غيره وهو المراد من قوله ما يتطرق
 فيه صاحبه دون غيره يدل عليه اضافة الدار اليه لانها للخصيص
 فان كان للدار طريق خاص فيها ونعم ولو كان باب الدار
 طريق العامة فان ذكر بطريقها في بيع مثله هذا الدار فقد ذكر
 ما ليس لهما معها فلا يتناول طريق العامة لعدم اضافتها اليه
 فلا ينفذ البيع لانه ذكر ما ليس فيها معهما فالظاهر انه لا ينفذ
قوله كتب في الحد الرابع لزين الرقيقة او الزقاق واليه
 المدخل والباب لا يكون كثرة الاذقة فلا بد ان ينسبها الى ما
 وان كانت لا تنسب الى شيء يقول رقيقة بالجملة او بالقدية
 او الناحية ليعتبر به نوع معرفة **اقول** دل هذا على انه لا يكتفي
 ذكر الثلاثة ويحتمل ان يكون غرضه من قوله لا يكون فلا بد الى
 انه بيان الرابع لا بد منه كدائمة **اقول** غرضه متعين بقوله
 كتب الحد الرابع بان المراد بيان حال الرابع فلا بد منه لفظي

قوله وهذا لا بد من على ان بيان الرابع لا بد منه اذ بين قولنا
 بيان الرابع لا يبين الا بكذا فرق فلا دلالة له بقرينة وقول ايضا
 بالحدود الثلثة يتميز تلك الرقعة من سائر الاراق فلا يضر للثمة
 وايضا في قوله كما اي بالجهة نظرا للمعرفة الحاصلة بذكر الجهة
 او القرية يحصل بدون ذكرها اذ ان المعلوم ان الرقعة لا يكون
 الا بالجهة او القرية فذكرها وعدم سواء **قوله** المراءى في التحديد
 معرفة المحذور من حيث انه محذور بها لا معرفة بعض الحدود ببعضها
 وموظ على انه كوزا راء الرابع والثاني يوجد الازمة بعضها
 مستقيم وبعضها معوق فلا يتميز المطر ايضا روق المحلة
 او القرية يتميز عن روق النجاس او الحد او مثله لان هذا
 بعد ذكر المبيع في اي محلا في اي رقع من ازمة البلدة على ما فصل
 في اول الفصل فيكون المحلة محذورة لذكرها ثانيا فيتميز عن غيرها
 وهو المطلوب **قوله** لو ذكرنا الملك الرابع ارض الوقف لا يكفي
 وينبغي ان يذكر انها وقف على الفقراء او على مسكينا او نحو **قوله**
 ينبغي ان يكون هذا وما يتلوه من جنس على تقدير عدم المعرفة

الاج والاف هو تضيق بالضرورة **قوله** الواجب معرفة الوقف
 في الشهادة والدعوى معرفة الموقف عليه واذا ذكر في المحلة
 فينبغي ان يذكره فلا تضيق في لان من علم انه وقف علم انه ملك
 هو عليه فلا حوزا لمسا ملة بذكره **قوله** كذا في ميان وهي
 قد يكون للغياب وقد يكون ارضان كما ملكه على امدل القوة بالمال
 وقد يكون ارضان كدعي دوات القرية من وقف الفاع فحوض
 ميان وهي ايضا فهذا لا يحصل التعريف اقول في نظير
 الارض ميان وهي لو كان معروفا في نفسه ينبغي ان يحصل التعريف
 والجهالة في ملكه وفي جهة التملك لان التعريف كما لو ذكر الرجل
 معروفا فشهدوا به او بملقه لا بابه وجهه يكفي بذكرها
 استهربه وجهه ابيه وجهه لان التعريف بذكره وعدمه
 لعدم معرفة النكاح **قوله** اذا كان ارض ميان وهي متعوق
 في القرية او كانت غير معروفة لا يكفي وما وجد على وجه النقرة
 لا يتفرع عليه الحكم الكافي وما ذكره الذي يدستغنى عنها
 لشهرتها انما هو في الجملة دون بعضها ولعل من ايا ذكره

لا يفي كذا ذكره لان
 ارض ميان وهي

المصنف في هذا الكلام في ذكر الحدود وقد ذكرنا بعضها
 ما ذكر على ان ذكر الحدود واجب عند اى حال وان كان في الحدود
 مشهور **قوله** لوجعل الحد طريق العام لا يثبت طريقه ذكره
 العامة او البلدية لان ذكر الحد لا اعلام ما ينتهي اليه الحدود
 قد حصل العلم حيث انتهى الى الطريق اقول هذا يؤيد ما مر
 انما في النظر ارض ميان ديهي اذ لا اعلام في ايضا حاصل
 وان لم يذكر جهة المالك وجه تركه **اقول** طريق العام من حيث
 طريق يصلح ان يجعل حد العدم الاضافه الى غيره واما
 ميان ديهي فلا بد له من اضافة الى من تركه او من جهة تركه ^{الفرق} قطار
 بلام **قوله** والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور
 وطور واية عن ابي بصير في نظام الحد حيث يصلح حدا والحد
 كالنهر عند اى حال وسور المدينة والنهر والطريق لا يصلح
 حدا لا يثبت وينقص وربما يوجب السور لا يبقى وعنه كذا السور
 في هذا الطريق واجزاء المارة منه النهر وعند ما يصلح حدا واقار
 قولهما اقول في قول اى حال نظر لان تبدل دار فلان اسرع من تبدل

السور

السور ونحوه عاوة ومع هذا اذا اصلح دار فلان حدا فينبغي
 ان يصلح **اقول** دار فلان وان تبدل ا طول الزمان بالملك او
 بالبيع من غير كفى لا يخلو عن مالك فينظر اليها حتى لو بقي بعضها
 من ملكها يحد ودنا خلافا ما ذكره ابي حنيفة فانما النظر فيها ليس
 من حيث ما ذكر **قوله** واما الدار فلا بد من تحديده ولو مشهور
 عند اى جهة وتام حده بذكر حد صاحب الحدود وعند ما
 التحديد ليس بشرط في الدار المعروف كذا اعمروس حاش
 بكوفة وهذا مما يحفظ جدا اقول في قول اى حال نظر
 اذ الغرض من ذكر الالكه واجبة هو التوقيف فاذا كان
 مشهورا معروفا فينبغي ان لا يحتاج الى ذكر اسم حده
اقول ما ذكره ليس لهما ومواعيد ارض عليه كل موضع اذا
 خالفهما ودليله بوجوب ا يحصل التعريف بقصى ما يمكن
 ولا شك ان التوقيف الحاصل بالشهرة والحدود مع اتم
 من التعريف بالشهرة وحدها واكتفيا بما يحصل بالتميز
 عن غيره والا خلافا بينهما في امثال مبنى عليهما ما ذكر

وتتبع تقف عليه **قوله** بين حدوده ولم يبين انه كرم اراضى
 اودار وشهدوا كذلك قيل لا يسمع الدعوى والشمالية وقيل
 يسمع لوبني المص والمحلة والموضع وقيل ذكر المص والقرية
 والمحلة ليس بلازم وقال عماد الدين في فصوله وكتابته
 في اول هذا الفصل من اختلاف اهل الشروط في البداية
 اجماع منهم على شرطية البيضا **قوله** ما سبق لم يدرى اجماعهم
 لجواز ان يكون الاختلاف بين فرق شرطوا البيضا ولو سلم
 ان الاختلاف في البداية روي عن الكل يجوز ان يختلفوا
 فيها على تقدير الذكر ولا يلزم منه عدم الكل فلا دليل على
 الاجماع **قوله** ذكر الحد وهو يستلزم ما له الحد وان ذكر الحد
 في الدعوى بلفظ عام كالملك مثلا فلا بد في الشمالية
 ان يشير واليه فيحكم عليه اوله واما اذا ذكر الحد ^{بلفظ}
 عام ولم يبين انه كرم اراضى اودار ولم يذكر المص والقرية
 او المحلة فاذا اختلف المدان والحكم المدعى والمدعى عليه
 فيشير واليه فينتفى ان كوز هذا فان كان مراد القابل لهذا

فانظر ان هذا يجوز ان كان خلاف ذلك فانظر ما لا يجوز سمي
 على قول اي؟ اذ عند حصول التعريف فمضى ما يمكن شرط كما
 بيناه من قبل وما ذكره المص فهو على طريقة المفعول فاذا وجد
 الدرواية تؤيد ما ادعاه اعله والا فدعوى مجردة لا يعتد به **قوله** شري
 علوي ليس له سفلى كذا السفلى للعلو اذ السفلى مسح من وجه
 من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد من تحريم وتحديد يعني تحريم
 العلو اذ العلوي في تحديد السفلى لان السفلى اصل العلو
 تتبع في تحديد الاصل اولى هذا اذا لم يكن حول العلو حجرة فلو كانت
 فينتفى ان حد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلانه ويؤكد
 وقد امكن اقول الفرض هو العلم به وينبغي ان يجوز بان يكون
 اذا علم بكل منهما ولكن الكلام في الاولوية **قوله** يمكن ان يكون السفلى
 كبير او علوي بيوت متعددة فاذا بيع بيت منها فلا بد من
 تحريمه وعلوه من قال طوا اذا لم يكن حول العلو حجرة
قوله السعد لو غلط في حد لا يقبل شهادة بخلافه
 احد ودون الفرق ان المشهود به يختلف بالغلط لا بالكر

وانما ثبت الغلط بالاقرار ان غلطت فيه اما لو ادعاه المدعى عليه ليس
 ولا يقبل بينته لان دعوى غلط الشاهد من المدعى عليه انما يكون
 بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه جنى اجاب المدعى
 فقد صدق ان المدعى كلف الحدود فيصير مدعى الغلط بعد ^{قضا}
 اقول يمكن ان يجب ان هذا ليس لك فلا يكون حج بدعوى الغلط بعده
 مناقضا فيسفي ان يعقل **اقول** صدق المسئلة ادعى دارا وبنى حدوده
 باسماء صاحبها واجاب المدعى عليه على وفق ما ادعاه باقرار الحدود
 وانكار الحدود واللام يكنى جوابا فيلحق الحاكم بالجواب حتى يجب
 فاذا اجاب بانكار الحدود سأل بنية ليشهد واعلى وفق ما ادعاه
 المدعى وبنى حدوده باسماء صاحبها ثم قال غلطت في بعض اسماء صاحبها
 ويدل عليه ما ذكره البرازي ولو غلطوا في الحدود والحد بن ثم تداركوا في المجلس
 او غير يقبل عند مكان التوقيع وامكان التوقيع ان يقول كان اسم ^{فلانا}
 ثم صار اسم فلانا او باع فلانا واشتراه فلانا واما قول المصنف ان هذا
 ليس فاعلم ان معنى ان هذا المدعى الحدود ليس كمن يكون
 اقرا بالحد وهو ان يدعى الملك لنفسه لان هذا لا يكون جوابا للمدعى الذي يدعى

صدور واما وبين ان المدعى المذكور في يد غيره حق الالبه والالب يكون تعشا
 وعنا واما كماله في قلبي ان هذا العالم يحفر واعلى الارض والا فينبغي ان
 يكفي الاشارة الى الحدود في الدعوى والشهات في حصول كمال التميز
 بها لكن ذكر في الفصل السادس في تدبير العقار لو تعذر نقل
 كرجى فالحاكم مخير حفر او بعث امينا فيسمع الدعوى والبنية ويقضي
قوله وايضا يمكن ان يغلط للمخالف في تحديد المدعى فلا تناقض
 اقول هذا ما صنف من قول البرازي حيث قال والغلط لا يستلزم ان
 المدعى ان الشاهد غلط لكن الشاهد لو اعترف بالغلط يكون قرا
 ولو انكره قال على هذا لا يكون غلط منه قوله ثم قال ويقضي
 دعوى الغلط في احد الحدود ان يقول المدعى عليه احد الحدود ليس
 ذكره ان احد او يقول صاحب الحد ليس هذا الكلام الذي ذكره
 وكله ذكر في الشهات على النقي لا يقبل **اقول** لو قال المدعى على
 بعض حدوده كذا الا ما ذكره الشاهد والمدعى سفي ان يعقل بنية عليه
 من حيث اسماء ان بعض حدوده كذا فينبغي ما ذكره المدعى ضمنا فكون
 شهات على الالبات لا على النقي **اقول** ان ابنك الحدود لا على النقي

فبقى التناقض في صحة الدعوى لعدم صحة الدعوى
 على ضعف ولهذا قلنا يمكن الدفع وبهنا بعد صحة الدعوى فلا يمكن
 عليه وكذا يلغى المدعى عليه الدفع خطأ الحدود بجزان يكون
 بعد صحة الدعوى وان سلم ان الدفع يكون مختلفا كما لو ترك
 ذكر الخلاف اي يقبل الشهادة ولا يدفع بالغلط والاصح انه لا
 يقبل الشهادة ويدفع وهو اختيار الصدر من هذا ما سيجي وانه
قول شهد له بدار فقل لا قبل الحكم البناء للمدعى عليه لا للمدعى
 يحكم له بدار لا ببناء لدفع البناء تبعا فالبناء قبل الحكم
 كنعيش المحل ولو قال له بعد الحكم ضمنا قيمة البناء اقول على
 الفرق بان البناء لما حكم به كما حكم بالدار صار كانه صرح به
 في الشهادة فضمنا بالرجوع بعد الحكم **اول** ليس البيع
 في هذه المسئلة كما تبين في دعوى الارض وفيها بناء وشهدا
 على الارض وسكتا على البناء ليس دعواه في البناء او صار
 محكما عليه في البناء تبعا وهذا البيع بمعنى الضمني لان الدار
 اسم العرصه والبناء جميعا فيكون جزءا من ضمنا فاذا رجعا

عن شهاقة الدار ضمنا قيمة الدار فكذا اما في ضمناها فلا مخالفة بين
 والله اعلم **قول** ادعى عرصه الكرم سوى اشجار وزراجه وشهدا ان هذا
 المحمود ولم يثبت اشجاره وزراجه مل يقبل شهاقتهما اجيب
 لانما شهدا بالزيادة على ما يدعي المدعى او لم يذكر الاستثناء
 اقول هذا وما يتلوه اشارة الى ان جعل البيع كالمصره **قول**
 ان الشهادة بالمحموده شهاق بالاشجار وزراجه فلا توافي الدعوى
 فلا يقبل **قول** شهد له بدار وذكر بناء او لا فقصي له بهائم قال
 لا ببناء للمدعى عليه او قال بعد الشهادة قبل الحكم فانه اذ اثبت
 لشهوده فيبطل شهاقته في الارض والبناء ولو قال البناء للمدعى
 عليه فهذا ليس باكذاب اقول لو قال المدعى بعد الشهادة قبل
 الحكم ليس البناء الى انما هو للمدعى عليه فينبغي ان لا يكتم الكذبا
 ايضا على ما مر من ان شهده لو قالوا بعد الشهادة قبل الحكم
 البناء للمدعى عليه لا للمدعى اليه لا يكون الكذبا منهم لشهادتهم
 او يثبت ان يكون كل من القولين الكذبا اذ كل منهما يستلزم الآخر
 فينبغي ان يتحكما **قول** فرق بين قول الشاهد قبل الحكم البناء

لا المدعى وبين قول المدعى ليس البناء على انما هو المدعى عليه حجة اللفظ
 والمعنى اقول اللفظ قطعي واما المعنى فلان كلام الشاهد لا يفصل ^{بكل ما يبين}
 ولهذا جعل كتحسين المحتمل كما خرج به قبيل خلاف كلام المدعى فانه يفصل
 بكلام السامعين لكن بر عليه ما سبق من ان الشاهد بكل الحائز ^{المدعى}
 اقر بان استثناء ابن وكان مدعى كونه است بطلب الشهادة فالأقرار
 ببعض المدعى المدعى عليه كذاب للشهره ويمكن دفعه بكلام ^{كل لعدم}
 وما ذكره من التأييد فيحتمل كيفية الاقرار على طرته اظهر او يكون المنه
 روايتان تأمل **قوله** بغير البناء بذكره في الشاهد مقصود في
 الشهادة والقضاء فلما اقر المدعى بعد ذكر البناء للمدعى عليه
 كان كذبا بالشهره وبطلت الشهادة والقضاء ولو لم يذكر البناء
 في الشهادة وحكمه بالبناء والدار ثم اقر بالبناء للمدعى عليه لا يكون
 كذبا بالشهره لدفع البناء تبعا فلم يكن اقراره كذبا بالشهره
 اقول فعلى هذا لو قال شهره بعد الحكم البناء للمدعى عليه لم
 يذكر البناء في الشهادة ينبغي ان لا يضمنوا قيمة البناء لدفعه
 تبعا فلا يكون اقرارهم به كذبا بالانفسهم بغير ما ذكره اقرار المدعى

وقد مر خلاف **اقرار** واعلم ان احوال الشاهد في الشهادة
 ثلثة احدهما ان يشهد بالدار للمدعى ولا يفصل شيئا والثاني
 ان يتعوض البناء بالشهادة للمدعى ايضا والثالث ان يتعوض العلم
 لمن هو وقد مر حواشي الحكم بمدعى الدار بالبناء تبعا للوصية في الشا
 حتى لو ادعى المدعى عليه او اقر المدعى بان البناء له يحكم له لان البناء دخل
 تبعا ^{الحكم} لا يبطل القضاء في العصة وفي السا وفي البناء والعصة
 اصالة فلا يصح دعوى المدعى عليه البناء وسطا القضاء باقرار المدعى
 ان المدعى عليه وبغير الشهادة اذ رجعوا عنها فان حمل القسم الاول
 بغيره ذكر البيع او غيره في بعض المواضع على الشا فحكم الشا
 وان حمل على الشا بقرنه ذكر عدم البيع واستراك حكمها باقرار كثير
 الشبهات وعشيرة اختلاف الروايات تأمل والله الهادي
 واما اصطلاح المصنف كذاب الشهره انفسهم فليعل هذا يخفى لان الاصطلاح
 في صقهم الرجوع وهو سبب الضمان **قوله** المدعى عليه لو قال ساء ابن خات
 من كرههم ازهر خوتني را ومدعى استثناء كرهه است واز قاضي كرهه
 من طلبه كرهه ترا علمه نيل من عار كرهه علمه ازهر خوتني را قال لا يضمن

اقول من اختلاف ما قبله والحق عندي هو كما قبلنا **الظاهر** ان هذا قبل اقامة
 فيجوز ان يكون فيه اختلاف المتأخر **قوله** ادعى كرمنا ولم يذكر البناء صريحا وقيل
 ثم برهن المدعى عليه اني بنيت البناء بقبول وبوجه دفعه اقول من مظلوم في الدار
اقول فرق بين دعوى الكرم وفيه بناء ودعوى الدار وبناء فلا بد من الدار
 من البناء وان حُزبت خلاف الكرم وكذا قوله لو كان الولد ظاهرا وشهد الامة
 ولم يذكر الولد حكم له بانه وبولد فلو لم يكن ذوا اليد ان الولد لا يقبل اقول
 ان يكون هذا على اختلاف في البناء فيقبل على قبلي البعض فها قد
 من قوله لو شهد ابا لارض وسكننا عن البناء لسمع دعوى البناء وصار
 عليه في البناء بتعا **قوله** فرق بين الولد والبناء في التبعية فان تبعية
 الولد للام للتولد ونماء لها وتبعية البناء للمقرار عليها وعدم القيام
 بدونها وايضا يمكن ان يقول البناء مد لا تعلم حال البناء المدعى
 ام المدعى عليه ويحكم المدعى بالتبعية وهذا لا ينافي الكون عن شهادته
 الارض فيكون لما ذكر قبلنا تأمل **قوله** قيل لو لم يعرف احد دونهما
 لا يكل الشهادة ولو عرف الا انها لم يشهدا بها لا يقبل شهادتهما ولو
 الا صوب اقول ينبغي ان يحل لهما الشهادة ويقبل اصل الملك لو

تصادقا الخصمان على ان المشهود به هو المتنازع فيه ويطلب من المدعى
 شهود الحدود ارتفاع النزاع في الحد ايضا على ما يبيح في آخر هذا الفصل
اقول قد ذكرنا كل شهداء ملكية محدوده وشهادتهم ان
 بالحدود يقبل شهادته الفرع في فمحتمل ان يشهدا باسما
 صاحب الحدود ولا يعرفان بلخا صهم ولا يخصصه الدار كما
 بعيد هذا ويدل على قوله شهد ملكية محدوده في لا يتأسس عليه
 اذ الشهادة بلا ذكر الحدود لا يقبل كما مر به بعد **قوله**
 القاض يعرف حدوده ولا يعرفها سواه فشهدوا ان من الدار
 ملك المدعى لا يقبل اذ القاض انما يقضي للمدعى بشهادتهم والعلم
 انما يعرف حدوده ولا يعرف الملك الا بشهادتهم فشهدوا ان الملك
 بلا ذكر الحدود لا يقبل ولو تكلم على قوله وكو شهدا على المتنازع
 فيه والصمان تصادقا على ان المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي
 ان يقبل الشهادة في اصل الدار وان لم يذكر الحدود فهذا اعتراف
 آخر غير مسلم عند القوم وان اقتضى القياس جواز ان يكون فيه
 استحسان اقول في الفرض هو التمسك فيشغى ان يريح حكمه بحسب ما ينبغي

اقول الغرض حصول العلم للقاضي بشهادة الشهود بالحدود وإذا
 لم يحصل العلم المقصود لم يصح حكمه ولما قوله ولو شهدا عند المتنازع فيه
 الخصمان تضاداً قاعلياً أن المتهم به هو المتنازع فيه سفي أن يشهدا
 في أصل الدار وإن لم يذكر أحده لغير الجهاد المفضية إلى النزاع الخ
 فالظاهر أن هذا تكلم بمقتضى القاعدة والقياس لا بالنقل عن المتنازع
 فيميز أن يكون فيه شك فبذلك لا بالقياس الجلي وكوشدة الدار التي بله
 كذا التي لا يصح دار فلان بن فلان القلابة التي في يد هذا الخ
 عليه لم يرد المدعى ولكن لا يرد حده ولم يقال المدعى لكنا أنا انك
 شهيداً لغيره فز حد وهو ما فيهم فشهدوا أن حدود
 كذا ذكره بعض الشيخين يتبدل ذلك بحكم بما للمدعى وفي بعضها أنه لا يقبل
 أنها يتبدل لأن محل الشهادة غالباً يكون بهذا الوجه فانه إذا شهد البائع
 في البلدة والعقارة السوله والظاهر أن الشهود لا يعرفوا حده
 المبيع لكن سمعوا ذكر أحده فشهدوا على تلك الحدود المذكورة في البيع
 ولو كانوا لا يعلمون الحدود حقيقة **اقول** بينهم من أن ذكر الحدود شرط
 وإن لم يعينوا الحدود عند حضور الدار ويعلم أول الكلام ذكر أحده

واللاصق يكفي فلا بد من تقديره في الأول لينطبق أول الكلام آخره فينبغي
 أن يكلف المدعى بإقامة البينة أن الدار المتهم به في أي موضع كما
 به في آخر هذا الفصل **قول** لو قالان شهدا أن الدار التي في كورة هذا محل
 كذا لاصق بمسجد كذا أمكن للمدعى ولكن لا نعلم أسماء الجيران
 فقال المدعى أنا التي بشهود يشهدون على الحدود لا يقبل
 الشهادة أو شهود الملوك لم يشهدوا الجيران وحده وشهود
 لم يشهدوا بالملك فلا يقبل بخلاف الشهادة عند معانية الدار والمعرفة
 حصلت بالاشارة بلا ذكر الحد فيقبل قوله سعي أن يكون هذا على الرواية
 الأخرى لا على قوله الأظهر **اقول** قد مر في الرواية الأظهر لا بد من ذكر
 الحدود وإن لم يعينوا عند حضورهما فإذا حضر وأخذ الدار وأشاد اليها
 وقالوا إن هذه الدار ملك لهذا المدعى بحكم المدعى وإن ذكر أحده
 عند الغيبة كما مر به فيكون هذا متفقاً عليه وفرق بين قولهم
 لا تعرف حدودنا وبين قولهم لا نعلم أسماء الجيران وموطنهم
الفصل الثامن في دعوى الحال مع دعوى اليد وفي رواية
 أي سليمان لا يثبت للتاريخ ملك المحدثين فصار كما لو حضر المورثان وبرز

على الملك المطلق حتى لو كان للملك المورثين تاريخ يقضى لاسبقهما
 اقول ينبغي ان يكون حكم هذا حكم دعوى الشراء من اثنين للمورثين
 كما يعين في تلقي الملك منهما فمن لم يعتبر التاريخ في الشراء
 ينبغي ان لا يعتبر التاريخ في الارث ايضا **اول** يمكن الفرق بالتزول
 بدخول يوم الموت في القضاء او التاريخ وقع قصده تقدم الملك
 ولانه واحد متعين لا يمكن القدر فيه خلافا يوم البيع فانه يمكن التعذر
 فينا عتده يوما فسخا او اقالا لم يعقدان بتعال اخر يوم آخر
قوله ان ارضا واحد مكملين قضي لاسبقهما بخلاف ما لو لم يعلما
 من رجلين لانما ثبت ان الملك لسايعهما **فك** ^{في} _{لا} هذا
 لما في البزاري حيث قال وارضاهما فقط فله خلافا اذا ادعياه
 بتعلق الملك من رجلين فانه بينهما ارضا فاولاهما الهداية حيث قال
 وانما اقام كل واحد منهما البينة على الشراء فليخ وذكرا رجلين
 فهما سواء اي تاريخا واحدا ولو ذكر تاريخين قال بنى اولى ولو وقت
 البينتين وقتا ولم يوقت الاخرى قضي بينهما نصيب لان توقيت
 احدهما لا يدل على تقديم الملك جواز ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما لو

وعف بخزانة المهرري بالارزهر

كان الباع واحدا فيعلم منهما انه اذا كان الشراء من رجلين وتاريخ
 احدهما اقدم يكون للاقدم لا يثبت الملك لبايعه فوضت لارزهر
قول وكذلك كل سبب لا يتكرر لانه معنى الشراء كل بعد وجلب
 ولو كان ما يتكرر قضي به الخارج وهو كسب وعرض اقول على هذا
 ينبغي ان يقضى بالخارج لانه ما يتكرر **قوله** اذ ابرمتا على الشراء
 يعتبر التاريخ الاستعنى منا لانه اتفاقا على ان الملك كان للبايع
 وانما اختلافه التلقي منه وذلك في السبب قد انت
 التلقي لنفسه وقت لا يشارك فيه صاحبه خلافا لصل الخرس
 فان فيها لا يمكن الاتفاق والاختلاف المذكورين في الشراء والحاصل
 ان فيه دليل آخر لاعتبار التاريخ ومنام يوجد ولم يتعرض عمادا
 على ما سبق **قوله** ليد بكر شاة بر من زيد انا له وولد في
 ملكه وحكم له بها ثم بر من عمرو انا له وولد في ملكه يوم زيد باع
 البيت اذ الاولى قامت على عمر في ملكه على عمر وولد
 اعادها فهو اولى لانه ذو اليد وان لم يعر من عمر وولد اقول له ثم بر من
 زيد على الشراء حكم له بها اذ بر من على شيء لور من عليه لا ليد بقاء

كان احد عليه هكذا لورثتها واول **قوله** فعلى هذا الوجه من بكرة النسب
 بعد الحكم لعمر وينبغي ان يحكم بكرة لانه ذو اليد فلو لم يكن بكرة **النتائج**
 بعد الحكم لزيد ينبغي ان يحكم بكرة ايضا لان زيدا خارج بالنسبة الى بكرة وكان
 وازيد بالنسبة الى عمر وسعي تاثيره **اقول** ان وجه الرواية على ما ذكره
 فيها ونعم الا ان ما ذكره لا يدل على ما ادعاه لان زيدا لما صار ذميا لم يكن
 له صادر عمر وخارجا وبعد الحكم لعمر بالبينة فقد خرج زيدا عن حكم ذم
 كما خرج بكرة عنه بعد الحكم لزيد ثم بعد ذلك لو حكم لزيد بالنسبة لبحار
 حكم ذو اليد ولو اقام بكرة البينة على النسب فالتماثل بين حكم ذم
 اليه ايضا بعين ما ذكره في زيد لانه لما قبل البينة **قوله** فحكم
 لعمر فكانه لم يخرج عن زيدا ابتداء بخلاف ما ذكره في السابق فان
 هناك لم يخرج الموهع عن حكم ذي اليد لظهور الحكم الاول على
 خصم لان ذي اليد قد اعترف ان يد لهاته وان لم يثبت بالنسبة
 الى المدعي وعدم الثبوت عند الحكم لا ينافي الثبوت في نفس الامر
 وقد ذكر في البازي مسئلة يخالف هذه المسئلة نوع مخالفة
 وهي ان يمتنع الخارج مع ذي اليد بينة على مكر المطلق وحكم الخارج

وبرهن آخر على النتائج فادعى الخارج المقتضى له برهانه
 على النتائج في حله قبل ان يحكم به لمدعى النتائج على الخارج
 قبل برهانه هذا اذا لم يحكم للمدعى النتائج ان الخارج المقتضى
 صار ذو اليد وقد ذكرنا ان صاحب اليد على النتائج يمنع
 القضاء للخارج ولو لم يعد الخارج المقتضى له برهانه حتى قضى
 على المقتضى عليه الاول اعني الخارج ثم برهن الخارج المحكوم له
 على النتائج لم ينقض الحكم لانه انما جعل ذو اليد بالحكم الاول وقد
 انتقض تلك اليد بالحكم الثاني فصار المقتضى له الشخص صاحب
 فكان برهانه اولى ويمكن الفرق بين النتائج والملك المطلق
 يستدفع الخالفة تأمل **قوله** يستغنى عن برهن
 شراء من زيد وادعى ذو اليد شراء من زيد ولم يبرهن
 حتى قضى به للمدعي ثم المقتضى عليه برهن على الشراء هل يقبل
 ان يقبل لانه لو برهن في الابتداء قبلت بينته فكذا لا يثبت
 فصار كما لو ادعى النتائج وقد مر **اقول** ينبغي ان يكون
 خلاف على مسئلة الذخير وينبغي ان لا يقبل على حامها لاختلاف

والجامع **قول** الشراج والملك يشقان بالبينه فكذلك التزج بزيادة
الاثبات بالبينه ومنها يكون التزج بالقبض وهذا لا يكون
بالبينه كمانه الخارج وذو البينه الملك المطلق وايضا
قد راجع الشراج لعزل السعي عما روى انه قضى لذو اليد
دونه الخارج لا بالقياس به ينبغي ان لا يلتفت الى بينه
ذو اليد بعد الحكم عليه فقله ان يختلف فيه واما قوله به عن التزج
الحق فغير مسلم مطلقا لانه لما حكم فقد قوى جانبه لا اتصال الحكم به
كحالة الاقوال الضعيفة **قول** اشروني وعما والدينه فضوليها
ذكره الهداية لو ادعى المالك بسبب كذا اشرا من واحد وان احدهما
لا الاطر يقضى للمدعي اذا اتفقا ان الملك لا يتعلق الا بوجهه فاذا
اثبت احدهما تاريجا بحكم به حتى يتبين انها تقدم شرا وغيره ولم يذكر
فيه ان المبيع في يدهما او في يد احدهما او في يد غيرهما هذا
طاف صا ذكره الذخيرة اقول ذكر في الهداية قبيل
نقله بورقة بالتقريب ما يوافق لما ذكره الذخيرة في الف
ما حمله على الهداية والمراد مما نقله غير ما حمله يعرف بالاعمال

وشووها

وشووها **قول** قد فهم صاحب الفضولي من عبارة الهداية حيث
قال ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخر فهو لصاحب الوقت
ومن دلالة الهداية ايضا حيث قال خلاف ما امكن البائع
واحد لانها اتفقا على ان الملك لا يتعلق الا بوجهه فاذا ثبت
احدهما تاريجا بحكم به حتى يتبين انه تقدم شرا وغيره فقد يدل
على بعض الوقت والمدة وايضا قول الهداية فان الذي
اشان كل واحد منهما انه اشترى من هذا العبد معناه من صاحب
ومن قولهما ولو ادعى الشرا من واحد معناه من غير صاحب
وانها خادجان والا لما كان خيار من المشتري بين العبدين
بغير شركة وقد مر به صاحب الهداية في الموضعين فلا بد في
التزج به ان المبيع في يدهما او في يد احدهما لا في الغيبه الذي
والهداية واما قول الهداية وان لم يذكر تاريجا مع احدهما قبضه
اولي فمعناه انه في يده لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه فلو
لما في الذخيرة وهو قول المصنف قبيل نقله بورقة بالتقريب الا انه في يد
والا فخرج فلا يخفى لغيره **قول** وقال على الدين في فضوليها

احدهما او في

والفرق في الهدية ولو كان تاريخ احد المالكين فهو كما لو وصف بالبيع
 وبرمنا وارخا واحد المالكين والبيع في يد احدهما يحكم للابن
 ههنا اذ كل من المالكين ضمن عن يمينه قوله ذكره المسألة الثانية
 في الهدية حيث قال ان اقام كل واحد منها بيته على الشراء
 من آخره ولم يوص في صورة الاثنين مسئلة خارج والفرد المذكور
 ثم غير الفروع المطلق منها بل بعينهم في الحالة فالفرد المذكور منها قائم صاحب
 ان اشتمل الى ان لا عين في صورة الاثنين بخلاف ما هنا **اقول** عيار الهدية
 حيث قال وان اقام كل واحد منها البيعة على الشراء في آخره وذكرنا
 تاريخا فلهما ولا يثبتان الملك لبايعهما فيصير كأنهما صفرا ثم يغير
 كل واحد كما ذكرنا في تاريخه ان تغير عليه شرط عقدهما فلعل كل
 رغبة في تلك الحكر فيكون وبما ذكرنا المتفق ففهم عما ذكرنا من دلالة
 قوله وذكرنا تاريخا ان تاريخا واحدا ما وبما يكون المبيع في يد ثالث
 غير المدعين بعضي للابن حتى لو كان تاريخا في احد المالكين وان اقام
 لا الاخر يعطى للموتخ اذا كان في يد احدهما كما لو وصف بالبيع
 وارخا وكان تاريخا في احد المالكين او تاريخا في احد المالكين دون الاخر يكون للاخر

كذلك

كذلك وكذا لو كان البيع في يد احدهما وارخا في احد المالكين دون الاخر
 يكون للموتخ لا يثبت الملك لبايعه في الوقت لان تاريخ الاخر
 والحاصل ان مدار الحكم بالانفصال اذا تلقى الملك من رجل واحد
 في التاريخ وكون البيع خارجا عن يد المالكين انتفى واحدهما
 يكون الحكم على خلافه كما في الارث من اثنين لهما كان في يد احد
 لا يقال لان ذلك ما ذكره الهدية في قوله غير مناج البند وقوله
 بغيره كل واحد منهما يثبت ان يكون المدعيان خارجين لانا
 نقول نعم هذا بشرط كون الحكم بالانفصال من المدعين لا مطلقا
 كما توهمه المصنف وعلى هذا ما ذكره المبسوط لا يخالف ما ذكره الهدية
 لان ما في المبسوط جيني على ان البيع في يد احد المالكين تاريخا
 وما ذكره الهدية مبني على كون تاريخهما سواء بشرط كونهما خارجين
 ويكون المبيع في يد غير بايعهما حتى لو صفرا ولو عبا يكونان خارجين
 ايضا كما صرح بقوله **اقول** فلا حاجة لاحالة الفرق على الهدية
 والفرق ما ذكره الاستدلالين ولو انما له عبا تلقى الملك
 من اثنين وكل منهما يحتاج الى اثبت الملك لبايعه فكان البايعين

حفرا والدار في يدهما وادعيا ملكا مطلقا ويرى ما يحكم الخارج
 ملكا منهما فاما لو ادعيا تكتي الملك من واحد لكان ملكا لاجتماع
 الى اثبات ملك بايعة لنبوت ملك ببقا وقتها وانما يحتاج كل واحد
 منهما الى اثبات الانتقال الى نفسه بسبب الشراء **اقول** هذا لا ينفذ
 لما ذكره الهداية لان ما ذكره الاستدلال من مبنى على كون الجميع
 في يدهما لان يد المشتري يد البائع معنى بشرط عدم تعرضها
 للشارع وما ذكره الهداية خلافا لما ذكره **قوله** راقول لو ادعيا
 من اثنين دار في احد ما لا الاخر ينبغي ان يحكم للورث عندنا والخارج
 عندهما كما اختلفوا في ملك المطلق في دعوى تكتي الملك من اثنين
 يقول ان حكم دعوى الملك المطلق كما يعرف من الفرق **اقول** الملك
 ليس مطلق بالنظر الى المشتري وان لم يظهر بالنظر الى البايع
 او لم يورثا لو ارضا سواء وما اجاب مبنى على ما فهمه وعدم اعتبار
 الشارع مطلقا اذ تكتي الملك من اثنين وقد عرفت حاله **قوله**
 وكذا لو برهن الخارج على الملك بسبب موته بسنتين ورمى اليد
 انه ملكه مطلقا موثقا بثلاث سنين فهو الخارج ايضا لو اخرج خصم

عن بايعة على ما ذكره فكان حفرا ويرى على مطلق الملك ويرى ذواليد على
 الملك المطلق فهو الخارج كذا مرنا اقول على ما ذكره كفاية من ان
 الاسبق اولي من التلقي من اثنين ينبغي ان يكون الاسبق اولي
 خصوصا فينبغي ان يكون فيه روايتان **اقول** ان سلم وجود الاولوية
 هناك لا يستلزم وجود ههنا لان دعوى المطلق في المدعى عليه
 مقورة لا يكون بتبديله فان جاء البائع فادعى الملك المطلق والشراء
 من ذي اليد فقام البينة على ذلك فيبينة ادعى وان ادعى الشراء
 من غيره او الارث فيكون خصما عن تكتي الملك منه فلا بد ان يستلزم
 الى المطلق فيكون بينة ادعى انه لا تكتي عليه لو شك في
 سبق تاريخ احد ما يحكم للخارج **قوله** لو ادعيا الشراء في واحد
 وبرهن الخارج انه شراء شراء اسبق ولم يورث ذواليد فهذا
 من الخارج يكفي للسبق اقول على هذا فيما مر من ان لو ادعى
 انه شري من زيد منذ سنة ويرى ذواليد انه شراء عن باكر
 منذ سنة وكذا ينبغي ان يثبت به السبق ويحكم لذو اليد على
 رواية اعتبار السبق في صورة التلقي من اثنين **قوله** لو ادعيا

من واحد فارخ احدهما لا الآخر فذو التاريخ احدى وكذا الوارخ
واحد ما سبق فهو للتسبق فلو اعتبر كل من السابق والتاريخ
يكون التاريخ احدى في صورة التلقى من واحد بخلاف التلقى
من اثنين حتى يسلك البعض في التاريخ المعين فلا يلزم من
اعتبار فيه اعتبارهما فيها **قول** ان التاريخ وذو اليد لادى
الشرايين واحد ولم يورثا فقالا احدهما سوسم بستر اذ سيع
لغوبه است وبر من على هذا فتوا الى من الله **قوله**
لما ثبت السابق بهذا التدرج في البيع ولا في البيع ما لم يتعدوا
ان غفره كان في رجبته كذا وعقد الا فلكان في شعبان
تلك السنة ثم قال من يخاف المتعدون كانوا يقولون
السبق يثبت بهذا القدر بلا يثبت ولكن وجدنا في بعض الشروط
انه لا بد من بيان التاريخ ونحن ~~اذكر~~
الا وهو عندي ان يثبت السابق بهذا القدر اذا غرض لفظ
الامر للقاء وهذا التدرج كافيه **قول** ما ذكره وليد الحوز ولذا
~~دليل~~ من لم يجوز يرى رايهم صوابا فكل حزب فالديهم

فمثل هذا الاعتراض لو كتب علماء الكتب تدبر **قوله** عيني في بدئنا
فادعاء رجلان فبرئى كل واحد منهما انه ورث من ابيه فلو لم يورثا او ارثا
سواء فهو بينهما انصافا وان كان تاريخ احدهما اقدم فهو الاقدمهما عند
وهو بينهما عند محمده واقول لا صوب عندي ان لا يعتبر التاريخ في
دعوى التلقى من اثنين ولم يورث من كل من النقل الملك من جهة **قول**
قد سبق منا القول فيه وهو ان الموت واخذ تحت القضاء لان التدرج
وقع في تقدم الملك فصدرا ولان واحد لا تعدد فيه دون يوم الشراء
فانه يمكن التعدد بان فشتى يوما ثم عقدا في يوم آخر بعد تأمل
قول لو كان سبهما فبرئنا على الشرايين واحد ولم يورثا او ارثا سواء
فهو بينهما ولو ارث احدهما لا الآخر فالمورخ اولى اقول قوله فالمورخ
اولى بخالف بما قرره الكافي من ان العينة لو كان بيدهما فهو بينهما
الا او ارثا واحدهما اقدم فهو الاقدمهما **قول** حاصل ما ذكره المصنف
قوله ان تاريخ الاخر ينبغي ان يكون بينهما لاندراج هذا القسم قوله
لو كان العينة في ايديهما فهو بينهما بقرينة الاستثناء فلهذا الاستدلال ينبغي
على ان الحكم غير المذكور حكم المذكور وهذا قد مر ان الحكم في المسئلة

بخلاف المسئلة المستدل بها بالقرينة فالقرينة اولى لاحتمال عدم حصول
 قوله لو كان في يد مائة المسئلة وان كان في الظاهر عموم النطاق ولا
 يحتاج الى ما ذكرته في الجواب **قوله** لو اجتمع نكاح ومبة او معة
 او صدقة فالنكاح اولى اقوله لو اجتمع نكاح وهبة فيكون
 يعمل بالبينتين لو استويا بان يكون منكوفا لدا ومبة للآخر
 بان يجازى المنيكوفا فينبغي ان لا يبطل منه الهبة هذا على ما
 المومن وحمله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن
 مع النكاح **اقول** ان ادعى كل من الموهوب والمصدق به حل النكاح
 بهما في البضعة بعد القبض وعدى النكاح يدعى حل النكاح فيهما مطلقا
 فالظاهر ان ادعى النكاح اولى لانه يدعيها بغير ممانعة
 فيكون كالشراء والهبة ومدة الدعوى لا يكون من المبرهن لان تفرقه
 في الرهن لا كونه يحتمل ان المراد من هذه الاشياء ذكر سبب الملك
 والمدعى من النكاح المراد لانه سبب تملكه ما ذكره في هذا الكلام
 مما انه وان كان بيد مائة فهو بينهما فابعد للقسمتين في الجميع
 على هذا التقدير ثم يظهر قوة سبب المهر على غيره كما صرح في الوقاية

في الاحتجاج الى ما سكت في المحصل **قوله** والقصود في الهبة ان يقضى بينهما
 احتمال القسم اوله اذ الشيوخ الطائري لا يفسد الهبة والصدقة ^{في}
 كذا في الذين اقوله النكاح من جهة الصور المذكورة فلا يستقيم ايضا
 لانه لا يقبل القسم **اقول** لو كانت المهر وسبب الملك يكون النكاح سببا
 للمهر فيكون قابلا للقسم **قوله** لو شهد اشع تسليم الهبة ^{للمهر}
 استدل على اقرار الباي او على معاينة البيع والتسليم والحكم
 يختلف فان الشهادتين بالبيع شهادتان بالملك للبايع والشهادتان على
 اقرار الباي ليست شهادتين بملك الباي اقوله الشهادتان على المعاينة
 قد يكونان غير ملك الباي بان يبيع وكالة فلا يستقيم جعل الشهادتين
 على معاينة البيع شهادتين بالملك للبايع **علا لاقول** **اقول**
 ان قرع الوكيل ببيع بطريق الوكالة يكون يد الموكل شهادته
 بمعاينة البيع شهادته بالملك للموكل فيفيد الملك للمشتري فيحكم
 عليه باقامة المشتري البينة بعد انكار البيع ^{المقصود}
 من الشهادتين بملك الباي لان البيع مشتمل على ايجاب القبول
 فالشهادتان بالبيع شهادتان لهما خلافا لشهادتين على الباي

بالبيع فانه لا يغير الملك بدون قصد من المشتري به وان لم يصرح
 الوكالة بالبيع فالشهادة بالمعينة شهادية بملكه الا ان يقر بالوكالة
 فيحتاج الى التصديق او يقيم عليه بينة ان الملك لغيره وبالحكم هذا
 بحسب الظاهر في جميع حقوق المالك في البيع عليه فيكون حكم الحاكم
 بهذا الاعتبار وان عرض عليه شي آخر فامر آخر قال في المحيط اليد
 المنقول ثبت باقرار المدعي عليه فبرص الحكم على الحق باليد بملك
المقتضى في الاستدلال قوله ولو كنت
 في السجل فشهدوا على موافق الدعوى لا يغني بصحة المحضر وكذا لو كنت
 كذلك في كتاب الغاف الى الغاف لا يقبل الكتاب ومكذاه المحيط
 لو كتب وشهدوا على وفق الدعوى لا يصح لقول الشماخي في دفع
 الدعوى ان يدعيه الشاهدان لنفسه كما يدعي المدعي لنفسه قول
 الغرض بالوفور فانما بينت الشهادة عما ادعاه ليس في المدعى
 لا ما ذكر فينبغي ان يصح كقولهم شهدوا على وفق الدعوى بناء على
 المتعارف لان الغرض معلوم عرفا ولا اشتباه ولا في **القول**
 الغرض من السجل وقت الحاجة فاذا طرأ فيه بالاقتضاء المدعى

وقت الحاجة يزداد الحاكم في العمل به خوفا من المرد وفينوت المقصود
 منه سيما اذا حال الغاف احد الحائسين في دعائه بغيره او بالخلق لا واجب
 ان يعلق الطلب ويضع الكتاب ابتداء **قوله** كتب شهادتهما نسخة
 ومما اتيان وقد اختلفت المدا في النسخة فقالا ما يجهل كواهي مي
 مي ومعهم كوي اندر بن نسخ فانه بر سر مدعي را بر سر مدعي عليه تقبل ولو قال
 ما يجهل كواهي مي ومعهم كوي اندر بن نسخ است لا يكتفي بهذا القدر بل
 الى المدعي والمدعي عليه اقول لو كانا هذا كورين في النسخ مع كور
 الصحة ينبغي ان يكتفي بذلك القدر اذا اشار اليهما مذكورة في النسخة
 فقولهما ما يجهل كواهي مي ومعهم كوي اندر بن نسخ است بغير الاشارة
 اليهما فهذا القدر يكتفي **اقول** في ظاهر هذه النسخة لا يلزم ان يكون
 مكتوبا شرعيا حتى يتراعى فيه شرار يدعي الشهادة ولو سلم ذلك
 فكتب فيه شهد الشاهدان المدعي فلان فلان غيب الدعوى لا يستشاه
 بان لهذا الرجل المدعى فلان بن فلان على ذمة هذا الرجل المدعى فلان
 ولا لا كذا اقراء المکتوب عند الشاهد ما يجهل كواهي مي ومعهم
 اندر بن نسخ است والظاهر ان الاشارة المكتوبة فيها غير الاشارة

في الملقوط فلا يمكن التعبير عن احدنا بالآخر لان هذا عبارة الكاتب على
 طريق الغيبة لا على طريق التكلم بخلاف غير الاشارة فانه يمكن التعبير
 بالحكاية بامثاله ولشجابه **قول** ونسب التعريف ذكر ثلثة اشياء على
 هذا هو ذكر لقبه واسمه واسم ابيه قيل يعني والصلح انه لا يمكن اقول النور
 التعريف لا تكثير الخوف فينبغي ان يكون ذكر ما يحصل التعريف **قول**
 لو ذكر لقبه هل يقوم ذكر مقام ذكر جده ويحصل منه ما يحصل من لا
 والصلح انه لا يقوم ذكره مقام ذكر الجد ولا يحصل منه ما يحصل منه
 من التعريف فلا يحصل التعريف المقصود كما يقوم ذكر الصناعة
 مقام الجد ويحصل منه ذكر التعريف المقصود منه **المهر** فله وجب على
 بيان جه قيام مقام حصول التعريف الكلا منه كما يحصل من
 ذكر الجد واما قوله الغرض التعريف فما لا يشفي العليل تأمل
قول المدينة والقرية والكورة ليست سبب للتعريف ولا تقع الموق
 بالاضافة اليها اقول **سبب** نظر لانه قد يقع المعرفة بالاضافة
 الى المدينة لا بالاسم والنسب بان كان يعرف الغريب بمدينة لا بنسبه
 مثلاً يعرف بالسمرقندي والحاصل ان المعقب هو حصول المعرفة

وارفع الالباس باي شيء كان **قول** المصنف العامة لا يغير شخصاً
 شخصياً وتبين شخصياً مساوياً للشخص المعروف وهو المرامى ذكر اسم
 ونسبه وما ذكر ان الغريب يعرف بمدينة كالسمرقندي مثلاً فهو معروف
 لان ذلك لا يغير من حيث انه نسبة الى مدينة بل من حيث انه علم ولقب لغلبة
 استعماله عند قوم حتى لو لم يذكر اسمه ونسبه لا يغير التعريف عند غير هذا القوم
 فلم يكن المعرفة الحاصلة منه لازمة عند العالم بالنسبة مطلقاً وهو المقصود **منها**
قول شهدا امرأتين باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال **العلم**
 للشهود هل يعرفون المدعى عليها فقالوا لا لا يقبل شهادتهم على
 المسماة ولو قالوا تحملنا الشهادة على امرأة اسمها كذا او كذا
 لانهم ان هذه المرأة مدعى هي فكلام لا سمعت شهادتهم على المسماة
 فكان على المدعى اقامة البينة ان مدعى بخلاف الاول اذا اقر
 بالجهالة فبطلت شهادتهم اقول قد اقروا ان كذا بالجهالة ايضاً
 فبهذا القدر لا يحصل الفرق ويمكن الفرق بان يحمل الاول على الشهادة
 اصالة والثاني على الشهادة على الشهادة فيتم ايهما **البيان**
 لانه الاول **قول** للجهالة في الثاني طارئة لان حمل الشهادة بدو معروف **المشهور**

غير ممكن فلم يثبت كجوزة الطائر ولا كجوزة الابل كاشيوع الطائر
 في الهبة بخلاف الاول فاما قالوا لا فقد اقر والابو فيها مطلقا على ما هو المتبادر
 فهذا فرق واضح بينهم منه لا ما ذكره المصنف انه لا يثبت من العبد **قوله** لو
 اراد الرجل ان يعرف المرأة التي يريد ان يستهد عليها اولها بوجاه او بامر
 من الامور ينبغي ان يدل عليها ومعاها جماعة من النساء ممن يثق بهن
 وذكر الرجل فيسألن من فلانة فلانة فان قلن نعم تركها
 اياها ثم نظر اليها فخصت لغوى فيصنع مثله ذكر كذا كبريد عليها مرارته
 او ثلثة فاذا وقع موافقة قلده بقولنا ورجاله من امكنه يستهد
 عليها اقول المعتبر حصول المعرفة فيسفي ان يحل له الشهادة اذا حصل
 له المعرفة ولو في المرة الاولى **اقول** ما ذكره ادب القضاء الذي هو
 الاجب الاول لاسرط الحل والجواز فالاحسن ان يدعى الشهادة ما يبرح
 لان شرط اعلية شرط اعلية يدل عليه قوله سفي ان يدخل الح
 وقوله فيما بعد وفيه تعريف الولد يكفي كلمة المذكي والمترجم والاثنان
 احوط ومما خذ قوله المصنف هذا احوط لتقطع الاحتمال والاشتباه ^{البعيد}
 عن ورود النسيان بعد تحلل الشهادة كمالا يفسد حتى المشهور ^{الذي} عليه

نسوق

يعتمد عليه **قوله** جرى بينهما سح او عقد آخر واشهد عليه جماعة
 بشرط كتابة معرفة الشهود المتعاقدين بوجاهها واسمها ^و
 قالوا ابو زيد لا يكتبان ذلك وفيهما من يحبان لا يكتبون الا حياط
 قال صاحب المحيط وعند المتعاقدين لو موافقة عند الناس لا حاجة
 الى كتابة ذلك ولو كانا غير معروفين فلا بد من معرفته بوجه يمكن
 الشهادة عليه وعند عيبة او مودة يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه
 فلا بد من معرفة اسمه ونسبه اقول القابل ان يقول لزم من توريث
 ان المعرفة بالوجاه او بالنسب لا بد منها لاداء الشهادة وهو غير مطلوب
 ولا يلزم منه ان بشرط كتابة المعرفة وهو المطلوب ويمكن ان يقال
 بان يحل كلامه على كتاب بجلده بلا اعانة بينه ككتاب القاضي
 فلا بد من البيعة بالبلغ الوجوه لتقطع الاعتقال الفاسد فيشرط
 ان يكتب فيه ما يحتاج اليه لاداء الشهادة فلم يثبت ان يشترط كتابة
 المعرفة في كوكيب القاضي وهو الخط ولكن ظاهر كلام الاطلاق في كل
 من الاشكال **اقول** الغرض من شرط المعرفة بالمعاقدين وجها واما
 ونسب المعرفة بهما وقت اداء الشهادة لانها لا تشهد جماعة

لعمري

اعتمادا عليهم وتكملوا فوجب عليهم ان يخرجوا عن عهدنا فاذا
 كتبوا ما يحتاجون اليه من مواعيد من عهدتهم لقطع الاحتمال
 والاشتباه احتياكا لفساد عليهم عاقبة الامر فاذا لم يكتبوا ما ذكر
 تحتنا ان تغيب الحفوضات عن ضوابطهم فلا يخرجوا عما وجبت عليهم
 فيكونوا سببا لفساد حقوق الناس فلا يحتاج الى ما يتكلف
 به المص على ان ما ذكره في كتاب القاض امر بعد ما تم شرائطها في الشرع
 على التوجه لاعمالنا حدين **قوله** وطريق علم الشهور بالنسب
 يستمد عندهم جماعة لا يتصور تواترهم على الكذب عندنا ^{ونفسها}
 شهادة الرجلين كافية سائر الحقوق اقول كسبل للفقهاء العلم
 بالنسب شهادة عدلين وسعي ان كسبل للشهور ايضا **اقول**
 القياس بان كون شهادة رجلين كافيا لا يحكم لانه خبر محتمل
 للصدوق والكذب المحتمل لا يكون حجة مازنه لكننا تركنا القياس
 بالنصوص لانه امر الحكام بالعمل بالشهادة والنفي مخالف للبيان
 تخفف بحدود فلا يقاس عليه غيري والتقوى غير الشاكلة
 ولهذا يصح تقريره من لا يصح شهادة كما سبق ولهذا شرطوا

بما لا يثبت
 بغير الايمان والبرائة
 بغير الشهادة

التواتر فيه **قوله** ولو طعن في احد اهل جماعة شرطها البورح
 ينبغي ان يشهد على شهادتهما عدد الاطرين على النسب حتى لو اصابوا
 الى اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما على النسب وعلى ما
 في الكتاب بما استمدوا عليه اقول **قوله** لان كثرة النزاع لا يعتبر
 مع كون الاصل عدلين لان صدور الفرج وان كثرت خضوع الاصل وكان العدلين
 شهدا فقط فلا يوجد شرط علم الشهور بالنسب عندنا **قوله**
 معونة جماعة بالنسب حتى شرط عندنا حاصلة من الامر مهنت لان
 حقوق الخزانة في احضار الجماعة لانه حصول عليهم المصروف في نفس الامر
 على ما هو الظاهر من عبادته فاذا طعن الخزانة في احضارهم وشهدوا
 عدولا وشهدوا على شهادتهما وقت التحمل اولا وقت الاداء
 بدو استنادهم ومنهم على اشهادهما فكانا قايما مقام غيرهما في الجماعة
 ولهذا يجوز اجتماعهم مع الاصلين كحاضر قوا به فبهذا الاعتبار وجب
 شرط علم الشهور عن عندنا **قوله** واكتفى بالجمع والظاهر انهم
 اذ شهدوا بالنسب فقد شهدوا شهادتهم عند الاداء كما سار النسب حتى لو

فسوا بطلت شهادتهم وان اومهم عبارة المصنف خلاف ذلك تأمل
القضية في التناقص قوله الاستعانة والاستبداد
والاستيلاء به من المدي عليه او من غير وكذا الشراء والمساومة وكذا التهمة
ومالكه من الاجارة وغيره ما يمنع صاحبها من دعوى الملك لنفسه ولغيره
اقول كون مدعي الاستيلاء اقرار بعدم الملك للبائس ظاهرا واما كونه اقرارا
بالمالك لذى اليد فغيره روايتان كما سيأتي في اول المطوعة الفصل والظاهر
عندي ان محذور ذلك ليس باقرار لذى اليد او قد يفعل ذلك مع وكيل المالك
فلا يكون اقرارا بالمالك لذى اليد فلا بد ان يميز بالقرائن فجعل اقرارا
بموضع دون موضع كسبب التناقص على هذا ينبغي ان يصح دعواه
لغيره في بعض المواضع لانه بعضها **اقول** عدم الدعوى محذور مثل
مدعي الاستيلاء على قول من قال انه اقرار للمالك لذى اليد الذي هو المالك
ما ذكره الفقهاء في اللد ظاهرا وكذا على قول من قال انه ليس باقرار للمالك
لذى اليد لكن الوكيل ساوم او استبد به من ذى اليد بعد الوكالة
اذ حرج الوكيل والموكل عن الخصومة فلا يصح الدعوى عنها بعد ذلك
واما الفاساوم او استبداء قبل الوكالة في بئر من المدي عليه ساوم

٣٠
حرج عن الخصومة ايضا ويكون محذورا عن الوكالة ويصح الدعوى
عن الموكل منذ اكله مصرحة في الكتب واما غير ذلك الاستعانة والاستبداد
وغيرهما ما يثبت بهما فالظاهر من السابق والسياق انها مشروطة
في مدعي الاحكام فلا بد ان يكون مدعي الدعوى ولولا عند المحمدين
ولعل الدليل فيها التناقض اذا ساوم او استجار لغيره ثم ادعى
المالك لنفسه او لغيره لانه اقرب للاستيلاء لغيره ان لا يمكن له ان
ادعى بعد ذلك لنفسه يكون تناقضا او على الاصح ادساوم لغيره
ثم ادعى المالك لغيره اقرارا على قوله ان اقراره انه ملك لذى اليد
لا شبهة في عدم جوازها واعا على قول من قال انه اقرار بانه لا ملك له
فالظاهر انه لا يجوز ايضا الرجوع عليه حتى يفرق متناقضا باللفظ الى نفسه
لا احتمال قوله اقرارا على انه ملك لذى اليد على ما ذهب اليه البعض
بخلاف مخرج الاقرار بانه لا ملك له لعدم الاحتمال فكيف من يثبت محجبا
ولا يثبت ضمنيا كما هو المشهور وعلى انه لو قال ذى اليد اريد لي
عند وجود هذا ان يكون للمدعي فيمكن قول المستعير اقرارا
بملك لذى اليد واما ما ذكره بعضنا فانه حجة على المستعير حيث قال مستعيرا

ثم برهن انه لا يثبت الصفة قبل قال القائل هذه على الرواية
التي جعل الاستحجار ونحن اقرار بعدم الملك للمدعي
وعدم كونه ملكا لغيره وجاز ان ينوب عن الغير واما على
الرواية التي يكون اقرارا بانه ملك للمطوع منه لا يسمع
الدعوى لغيره كما لا يسمع لنفسه فعلى هذا
يجوز التفرقة بين الولي الابن الوكيل لانه لا يثبت كونه سماعا
الصغير من نفسه صوغ الحقوق الى الصغير عند البلوغ ويجوز
ان يكون في الصغير خصوصية بحوزة ليست بكبيرة فلا يلزم من حوزة
فيه حوزة في الوكالة مطلقا ويعلم منه اذا اقر بغيره لغيره لا ملك
ان يدعي لنفسه ولغيره لان الاقرار في هذه الاشياء ضمنى الصفة
اذا كان مانعا فالصحة يكون اولى للتمسك واما ما ذكره المحققين
قوله فالظاهر عندي انه يجوز ذلك ليس باقرار له اليد
اذا قد يفعل ذلك مع وكيل المالك ان علم انه وكيل للغير يكون مع
يد المالك بلا شبهة وان لم يعلم ذلك فالظاهر ان حكمه حكم المالك فلا
يجوز دعواه لغيره بناء على هذا تأمل **قوله** ولو ادعى المتوفى بغيره

المدعى عليه انكر استبعته منى وتوهم انه ملك منسب لا يصح
منه الدفع لان اقرار المتوفى على هذا الوقف لا يصح اقول كما لا يخفى لا اقرار
على الوقف لا يصح الاقرار على الوفاة فينفى ان يتم احكامها والصحة عندي ان يبطل
دعواه ما لا الاقرار يصح في صحتها وان لم يصح في حق غيره فكلنا مبطلين
في دعواه بغيرهما فلا يسمع ثم لو ادعاه موكلا يصح لان وكيله اقر في غير محل
القائل اقول عاذا ذكر حاضره من كلام الجلالى مخا ان **حيث** قال ادعى من لا
بانه وقف على كذا او برهن عليه وبرهن المطوع منه انه اقر ملك المدعى عليه
لا يندفع لعدم نفاذ اقرار المتوفى على الوقف على ما ذكره جلال الدين
يندفع والتوفيق واضح وذلك بان يحمل كلام جلال الدين على اقراره هذا
من الخصومة كما لو اقر عند الحاكم عيانا وكلامه الرضا رضى على ان غير هذا
المحتوى بملك اثبات الوصية وليس المستثنى كالموكيل حتى ينفذ على
الموقوف **عليهم** كما ذكره البرازى فظهر منه ان المراد من كلام الرضا
غير حامل المصطفى بمعنى ممتنا شئ وموان ما نقله المصنف من الرضا رضى
الموكول من عدم حوزة من الخصومة من غير شرط ان اقراره عليه لا يجوز
فما لو ادعى اولاد علقة التوفيق لما ذكره انه يجوز للوكيل ان يدعي **دعواه**

لغيره بعد ما استبانه لنفسه قوله اقره غير محمول بقضاء
 الظاهر لافرق بين اقراره بعد الوكالة وبين اقراره بعد الوكالة
 وبين اقراره في محال القضاء وان اقره في محال القضاء **قوله**
 ولو ادعى دارا فبره في اليد ان المدعى اقر قبل دعواه ان ليس
 او قال ان ما كان في يده بطل بسنة المدعى اقول هذا لو ادعى بالبره
 الحكم اما لو ادعى بغيره في يد غيره او في يد غيره لا ينفذ المدعى على ما نأه
 في او اقره الفصل **قوله** ولو ادعى بغيره يد على ان هذا قبل الحكم
 ولو سلم فعلى ما ذكره في الرخص يصح الدفع بعد الحكم متى لم
 ير من **قوله** او حكم له ثم بر من خصمه المدعى اقر قبل الحكم
 ليس به حتى يطل الحكم فادعوه قوله المصنف يعني لا يدفع من غيره
 من اسباب الترجيح في الروايتين **قوله** وفي دعوى الدار لو قال في اليد
 قد كان اقر قبل دعواه ان لا حق له في الدار او ليس له الدار او لم
 يكن منها احد يدعيه لا يمنع من الدعوى اقول ينبغي ان لا يفرق
 بين قوله ان ليس وبين قوله ليس في يد غيره فينبغي
 ان يجزأ كما لم يجعل كذلك فصار **قوله** جواز قوله ليس

او كان في يده بطل بسنة المدعى وهو مستأنف لبطان دعواه سواء
 كان عند منازع او لا كلام فافهمه وجعل قوله ان لا حق له او
 ليس له لا يمنع من الدعوى اذ لم يكن احد يدعيه في كلامه رشيده الذي
 فاذا وجد الروايتان تحمل كل منهما على الاخرى في محال المطالع
 على المقيد يعني كل كلام فافهمه على وجود المنازع فاقرار اذ كان
 احد يدعيه وقد مر فيهما ذكره للتأيد ان الناحية او لم يكن هناك
 احد يدعيه فهذا لا يجدى نفعاً والتوجيه ما ذكرناه وقوله فعلى هذا
 يستوى المدعى وهو اليد ان لا يصح نفي الملك عند عدم المنازع بل
 ان اقرار المدعى بالملك عند وجود المنازع في رواية وليس كذلك
 اذ لم يوجد في الرواية واحدة تأمل **قوله** ولو قال في اليد ليس
 في اوله ملكي او لا حق في يد او ما كان في يد غيره ولا يمنع من ادعائه
 احد فعلى في اليد متى قال لقوله والتناقض لم ينع ان اقرار
 هذا لم يثبت فعلى احد اذ اقرار للمجهول والتناقض فاما عند اذ
 تضمن ابطال حق لاصد لو كان في اليد منازع غيره قوله وذكره
 اقرار بالملك في رواية لانه رواية لكن القاضيه يسأل في اليد

والآخ

لا رواية

فلما قرب امره بتسليمه اليه ولو انكر به من المدعى ولو اتوا ما ذكرناه غيره
 ذي اليد ذكره في الذي الشخص ان قوله ليس او ما كان في
 يمنع من الدعوى بعده للتناقض وانما لم يمنع في اليد على ما
 لقيام اليد اقول — فاقدم في اقرار ذي اليد من الاقرار
 للمجهول باطل والتناقض انما يمنع ان ينادى في اقرار المدعي
 ايضا فينبغي ان يتي احكاما والظاهر ان في اقرار المدعي ظاهرا فيض
 مائة في كلام الرعية الذين حيث قال اقرانه لا يمكن فيه ثم اعادة
 لنفسه قبل لو اقرانه على فلان ثم اعادة لا يقبل لانه يبطل به
 ملك الغيرة خلاف الاول **اقول** الفرق بين اقرار ذي اليد وبين اقرار المدعي
 الظاهر بين لان اقرار المدعي وان كان مطلقا ظاهرا لكن مقيد
 بقدره ووجه المقربة في يد شخص معين فكاه قال ليس هذا الى ملك
 لذي اليد كلا واقرار ذي اليد فانه عام يستأوى فيه جميعا الى اليد
 فلا يمكن التراجع لا بقرينة الحال ولا بقرينة المقال منكم اقرار المدعي
 المطلق ولا يبطله صحة الهد ولا يتوجه عليه ما ذكره الحق واما ما ذكر
 من كلام رشيد الدين فحيثما ان يصدر هذا من ذي اليد ايضا يد

كحق عماد الدين هذا البحث عقبيه واما قول الحق فيما بعده وكذا
 لو اقر ذي اليد قبل التفرع قبل ان لغو نظر الى جهالة المقر ولا متنازع
 ليكون قرينة لتعقيب المقر وقيل هو اقرار به لذي اليد فالظاهر ان
 هذا كلام نفسه اخذ مما نقله سابقا يد عليه آخر كلامه هذا ما ورد
 على العالم المضفر لا يوجد الا خلافا صريحاً في الدعوى كما يومهم
 كلامه ذلك **قوله** واللايينه في ثم بر من مل يقبل فيه روايتان ولولا
 المدعى عليه لا دفع الى ثم ان دفع قيل يد على ثابته الروايتين
 وقيل لا يصح دفعه وفاقا او معناه ليس في معناه دعوى الدفع
 ومن قال لا دعوى في قبله فلان ثم ادعى لا يسمع كذا اذناه وكذا
 اصوب اذ الدفع يحصل بالبينه على الدفع لا بدعوى الدفع فتعلم
 لا دفع الى بمنزلة قوله لا بينه الى اقول الظاهر ان قوله لا دفع الى
 يريد به ليس في الدفع فينبغي ان يسمع دعواه لو كان
 ما ينفي والا فلا كما اقرانه فن ثم ادعى الحرية **اقول** يجب
 على الحق بيان حكم قوله ليس في الدفع ثم يتوجه عليه قوله
 لا دفع الى وقوله سعى الى يومه انه لم يجد المسألة بعينها وقوله كما

لو اقرعته ان قن اى ليس من هذا القبيل وهو ظاهر والله اعلم ان الدفع
 بعد بيينة المدعى مشتمل على الدعوى والبيينة الا ان على الدفع وسببه
 العرب البيينة فحاج عليها او كما قال اقرانه فكنت قد رايتك الشراء
 بل انما ربح قبل لامكان الوفاء بان يشتره بعد اقراره ثم يبرئ على شرائه
 منه بل انما ربح جاز ولو اقرانه لاصح لى فكنت صينا ثم يبرئ على شرائه
 فلو شهد انه شره بعد اقراره قبل والا فلا وكذا لو اقرانه كان له الحق
 لى ثم يبرئ ان شره منه فلو شهد بشرائه بعد اقراره جاز والا فلا
 اقول في قوله بان قوله لاصح لى العموم البراء فلا يكون له حق الشراء
 ولا الغنى الا اذا بين انه ملكه بعد اقراره وفيه نظر اذا ابتاعه فليس
 من امكان التوفيق وان البيينة على المذهب **اقول** لما اقرانه ثم
 قال لاصح لى فيه ففرض مع ما قال قبل ما يدل على العموم فلا يبرئ فالى
 زايدة والا يكون صوابا لا طائل من تحته واذا افاد العموم لم يعجز بالاحتمال
 وقد احتج الى صريح الحقوق سواء تولى من لا احتمال فانفع الفرق من
 المستلزمين **قوله** قدم بلى وسمايه دارا قبل له هذا دار ابكيت
 قد كره يدانك قد دعا المستاجر وقال ما كنت اعلم بسلامة التناقص

اقول في ان سيع فيه وفي امثاله اذا التناقص انما سيع لوم يوفى
 او لم يكن توفيقه واما لو اوفى فيسعى ان يسع اذا التناقص في حقيقة
 اما لو امكن توفيقه ولكن لم يوفى ففقد اختلاف **اقول** ما ذكره كبر
 في المنيه ومنقول من العيون ومذكورة البرازي ايضا حيث نقلت من
 قدم بلى واشترى او استاجر وادان له عاه قابلا بانه دارا بيه
 مات وترك ميراثا وكان لم يعرف وقت الانقضاء لا يقبل والتناقص
 اصح وسياتي دليله وهو ما ذكره المصنف في هذا المقام وفيه الدفوع
 قيل لا يقبل في المسألة عبارة المحقق دلالة على عدم الاطلاق
 بما ذكره البرازي والدفوع وفيه بعد **قوله** بسخى البناء والاول
 بالتحقق الدار والامة وكذا بسخى السبح والنمى والزرع بالحق
 الارض ولا يتقبل بيينة المقتضي عليه ان البناء والسبح والزرع
 والله **اقول** في ما ذكره من الدفع بعد الحكم لا يسع وكذا الوادعي
 بقول الحكم لا يقبل بيينة لانه بيينة ذى اليد مع الحكم **اقول** ما ذكره
 المدعى عليه بهما لا يكون دفعا سرا وكان قبل الحكم او بعده لان الدفع
 انما يكون بسببه ودفعه من المدعى ينال لما له عاه كالاقرار بملك
 المدعى عليه

او ادعى فعلا يستقل فاعلم كالاعتق والطلاق وغيرهما ولا يعلم به
 من يدعي الدفيع قبل الحكم او بعده واقام البينة عليه واما ما ذكر
 من ان البناء لم يذكره السهامي اذ ذكره في بني على ان ذكر الرار مال يعني
 ذكر البناء او يستلزم ليدل على التناقض او لا بدعوى البناء بعد البناء
 الدار المدعى او باقرار المدعى عليه بالدار **قوله** ادعى نفسه ثم حكاه لا يسمع
 نفسه انه لا يحكم له في كل فيصير حينا قضا بدعوى كل بخلافه وفيه ادعى
 ثلثة ثم ثلثيه سماع ولو ادعى ثلثة وقال لاحق في فيما ودا ثلثة ثم لو ادعى
 ثلثيه لا يسمع للثلاث قضي اقول بين مثلي النصف والثلث فاقا
 فيسبغ ان يحرج على الروايتين **قوله** اختلفا في الروايتين مسطحة
 حيث قال ادعى ربح دار فلان يدعي ثلثها وادعى نصفها
 فله ان يدعى بغيره **قوله** كلها وموعى وقال سر لا يسمع وعالية
 المصطفى يقول مثل هذا التمسك على التوار وان وجدنا **قوله** كونهما
 باقرار المدعى انه لا يسمع ولم يذكره عليه وفروا ليدعوا له وعينه فلان
 لم يذكره محمده ويجب ان يندفع الخصومة لقينته وصوره الى ذي اليد
 من فلان فظهر باقرار المدعى ان خصومته كانت مع فلان وبغيره

لو حوّل

لو حوّل ملك الرقبه الى ذي اليد لو حوّل اليه الخصومة والا فلا اقول
 كذا ذكره في فصوله عما ذكره في ذكر الاستروشنى المسبب كذا ذكره في
 انه لم يذكره لم يذكره محمده ولم يجعله بالتقليد المذكور بل علة
 اخرى وذكره في لم يذكره محمده وهي لو شهدوا باقرار المدعى انه لا
 الا ان ذي اليد لم يقل او وعينه فلا لم يذكره محمده ويجب ان يندفع الخصومة
 كذا ذكره في الاستروشنى وعلة عامر حى انه ثبت وصوله الى ذي اليد
 من فلان وفي مكر منها نظر لانها ذكر انه ظهر باقرار المدعى ان خصومته
 كانت مع فلان وليس كذلك لانه ظهر بهذا الاقرار انه لا خصومته له
 مع فلان ايضا لانه اقرب له **قوله** ان المسيليني المذكورين فيها
 يستدركان في ثبوت وصوله اليه من المدعى بالنظر الى المدعى عليه
 حتى يكون في حاضره ولا يبرأ من يدعيه باو وعينه فلان والا لم يكن خفا
 لعدم قبول السهامي بدونهما مثل هذه الصورة ولما قوله
 ظهر بهذا الاقرار انه لا خصومته له مع فلان ايضا لانه اقرب له ان اراد
 ان المقر به يعلم بدون الدعوى منه واعايق البينة ثانيا فهو بطلان
 حتى جاء العلل وكذب اقرار المدعى ولم يتم البينة عليه ثانيا او دفع المدعى

عن دعوى الاقرار دفعا سريعا ان صدق اقراره لا يغير من الاقرار وان
 اراد دفع الخصومة عن الموضع وهو المقصود بهذا فهو مسلم له الآن
 حتى ياتي فلان فهو مسلم لكن لا يارم منه ان لا خصومة بينهما وطلق **قوله**
 لهى شراؤه من ذى اليد ونقد منه فبرئ ذى اليد به ووجهه
 فلان لا يندفع لانه ادعى على ذى اليد فعلا وهو هو بئس تسليم المبيع
 اخذ فيه تسليم لان الفعل هو التسليم لا وهو ولكن مثله محتمل في
 عباراتهم وايضا ينبغي ان يكون مرادهم بالفعل غير التسليم والى اليمين
 ان يكون خضعا لورى على الوجه بقرينة دعوى الملك المطلق لانه ادعى
 عليه التسليم **قوله** المراد من الفعل الوجوب وان كان لغير انسيا
 الا انه امر حاشى بعد ما لم يكن يجب به على البايع بعد قبض الثمن
 التسليم في الحارز ومجرو دعوى عليه لا يوجب كونه خضعا كما لو ادعى
 ملكا مطلقا وادعى المدعى عليه الوجوب فلهذا قالوا لا ادعى على
 ذى اليد وجوب تسليم المبيع دون التسليم **قوله** ولو ادعى انه شراؤه
 من ذى اليد وقبضه او ادعى الملك مطلقا فصدقه ذى اليد ثم
 برئ انه وجهه فلان يندفع الخصومة اقول

منه استقيم في الملك المطلق لانه الشراء لانه لو ادعى عليه فعلا
 لو انك ذى اليد وبرئى عليه المدعى بوجوب ذى اليد بتسليم المبيع
 ولا يندفع خصومة ولو برئى على البايع كما مر فينبغي ان يكون
 كذلك اذا اقر به ذى اليد بالطريق الاولى لان اقراره اظهر
 في صحة من البيعة فلا يستقيم الا عند من يجعل الشراء مع القبض
 ملكا مطلقا **اقول** المدعى عليه لما صدق المدعى في شراؤه وقبضه
 منه لم يكن البيعة تايثر فبقي في يده بلا حرج وكانه قال بعثت منك
 وسلمت اليك وقبضته منى لكن وصل اليك من يد فلان الذي
 او عينه فعلا من اقراره انه يندفع عنه الخصومة بلا قول
 ان الشراء مع القبض ملكا مطلقا **قوله** ولو قال ذى اليد انه
 للمدعى الا انه او عينه فلا يندفع الخصومة لورى والافلا
 قال رتب الدين يندفع الخصومة اذا صدقه كذا ذكره الشرح
 اقول فعلى الطائفة يقتضى ان لا يندفع ولو برئى على البايع
 وفي **قوله** راقول يندفع الخصومة ايضا او اصدق
 المقتضى المدعى البايع لانه برئى عليه فلا يارم ما ذكره المحقق

وفي بعض النسخ لا ينرفع المضموم وهو سهو من قلم النسخ
ذكر من المصنف في البرازي على وجه التفسير وقال ادعى دارا على
ذو اليد فاقربها ذو اليد للمدعي ثم قال بعد ذلك كانت لفلا او غيرها
عندي ان يبرهن على الابداع بنوع بداء بالاقترار للمدعي ثم يبرهن على الابداع
او عكس ان لم يبرهن على الابداع انجب دعوى الابداع له بالتسليم
الى المدعي فان حضر الغائب صدقة الابداع منه لا ينزع من يده ويقال
له يبرهن على كونه كذلك ان بداء بالابداع ثم يبرهن بالاقترار للمدعي بوجوه التسليم
الى المدعي ايضا ولو لم يبرهن على الابداع ولكن الى كنه علم انه ووجه عنده
او اقر المدعي بذلك فلا مضموم بينهما حتى يحضر الغائب **قوله** وروى
ابن سماء عن محمد بن ابي القاسم لا يفتي بحاله وقدم في الفصل الاول
اقول سفي ان يعني به غير كنه القاسم معنى ظاهر في اكثر قصصه
زفاننا اصحاب الله منهم ورايت عن الخواص انه قال قاض
عدل عالم حكمت على هذا بالزعم او بالقطع او بالفرق ففعل
وسعدان يفعل الا عند حاكم **قوله** في قول ومحمد بن ربيعة
يعني **قوله** المصنف اصحاب فيما خلا وسبما في هذا الزمان فان المداراة

مع المزور سبمدوحه ويقولون نافق تفسر **قوله** ولو
ادعى المدعي عليه وديعه ولم يبرهن فطلب المدعي عينه ان زيد او دعه
يخلفه القاسم بالله لتدويعه ويخلف على البنات لا على العلم ولو على قوله
الغير لان تمام به وهو قول القبول ولو طلب المدعي عليه على المدعي
يخلف على العلم لانه يبرهن على فعل الغير ولا يتعين به شيء اقول
الظاهر انه لا وجه لتخليف ذي اليد على الابداع فاني غايته ان يصير
بنكود وذكرا صاد قبل تخليفه لانه لما لم يبرهن على الابداع صار
خلفا **قوله** الظاهر ان صورة الميكن ادعى وكيل زيد على ذي اليد
انه شراه من زيد ليطالب من المشتري منه ادعى المدعي عليه ووجه
من زيد ولم يبرهن على الوجه فطلب المدعي عينه ان زيد او دعه
ان هذا مقرر في البرازي ثم يظهر وجه التخليف او ان المدعي لم يبرهن
على مطالوبه فطلب غير المدعي عليه يد على تخلف المدعي على عدم الابداع
والا لم يكن حقيفا **قوله** او محرم بعينه فادعاه فبرهن ذو اليد ان وجه
الموص او قل غيبته منه فلا مضموم حتى يحضر وارثه او وصيه لانها
انه وصل اليه من الميت كما لو ادعى الشرا من يدعي ذي اليد الابداع فانه

يرفع الحفوة او عامه الوارث وقال ذو اليد او عينه موزنك لا يرفع
 والفرق ما في قول الطائفة ان قوله برمي ذو اليد وقع ابتعا لا قصد
 فانه مجزى وقول ذي اليد انه ودية الموصى كل سفيان يكفي في دفعه من غير وجه
 الى بينه ويدل على ذلك قياسه على الشراء فان حكمه كما قلت **اقول** يحتمل
 قوله او موصي فادعاءه ان يكون بيان الحال في نفس الاصل لا بيان صورة
 الدعوى على ما جرت بينهما فانه يحتمل ان هذه العينة من غير ذكر الوصية
 والعصب **الكسر** زائدة او قد فهم المصنف قوله لو قال او عينه غير الموصى
 او قد عرفت حقيقة الحال قبيل هذا ان صورة المسئلة غير ما فهم
 من طائفة فارجح اليه **قوله** لو قال او عينه غير الوصي فتوهم
 الا ان يبرهن على ما قاله انتصبا خصما بطاهر اليد ومجوز دعوى
 العصب لا يخرج من الحفوة وقال الباكي لا يرفع من الحفوة يرفع
 الصورة وان يبرهن كما لو ادعى انه شرا من زيد وهو يملك ويرمي ذو اليد
 ان يكره او عينه لا يرفع عن الحفوة لان المدعى يدعي تملك المالك للثمن
 ولم يدعي المالك المطلق فلا يرفع خصمنا يجب ان يكون كذلك **اقول**
 ينبغي ان يرفع الحفوة في المقتبس على لان وليد المحرم وهو ان ذو اليد

الحفوة او انه ثبت ان يرفع الحفوة يرفع الحفوة او انه ثبت ان يرفع
 الحفوة سواء ادعى ملكا مطلقا او شرا من غائب **اقول** او ا
 له المدعى انه اشترى من زيد وهو يملك فلا يبرهان يقول فامري بعينه
 والا فلا وجه للدعوى وذو اليد يدعي انه ودية بكر عندي في يدعي انه
 فعلا **قوله** ذو اليد وهو وجوب تسليم المبيع اليه فلا يرفع الحفوة
 يدعى الايداع كما اذا ادعى الشراء من زيد وامره بقبضه وهو
 الايداع منه لا يرفع الحفوة ولو برهن على الايداع ولو لم يقل
 امره بقبضه يرفع عنه الحفوة بلا بينة لو حلف ذو اليد على الايداع
 فلو كلف صار خصما ولو لم يبرهن هذا اذا ادعى المالك سبب واما اذا
 ادعى ملكا مطلقا فينزع الحفوة يدعى الايداع والبرهان لانه
 لم يمكن له ان يقول امره بقبضه وصرفه وان ادعى عليه فعلا
 غير هذا كما سبقه والغصب فلا يرفع كما فصل **قوله** غصب
 او اخذ فبرهن ذو اليد على وصوله من الغائب يرفع بالاجماع **قوله**
 من قبيل هذا بوجه فافهم فان له ان لم يرفع يدعي اليد غصب
 ذو اليد على الوجه لا يرفع في الصحيح فلا بد من الفرق اذا **قوله**

منها ايضا ويكن الفرق بان لما جعل فيه طرفا للغصب والاعلى
 دعوى الغصب على خلاف هذا **اقول** فيها يندفع بالاجماع لعدم دعوى الغفل
 عليه بل مدعى دعوى على مجهول فالتمس بالعدم والاما سرق من فقد ظه
 هذا الحكم محذور والحج بانما فيه وفرقا وقال لا حمل على عدو لمن اخطأ المعلوم
 الى المجهول انما بنا لا اختيارا لستر المذوب **قول** لدعوى ارا انه نزه
 من الغائب شراءا جازا فقال في اليد او عليه ذلك الغائب ينبغي ان يندفع
 بلائنه لانها قضاها على ان اليد للغير **اقول** سعى الى يومه ان هذا الحكم
 غير مصرح في الكتب بل يحكم به بمقتضى القاعدة والدليل ان ليس له
 فانه هذه المسئلة بعينها مكتوبة في البزاري وغيره فاصح اليها الرجوع
 فيها ان لا يندفع بدون الحلف او البينة كما هو في قاضي خان وان وقع في
 قضاوى رستيد الدين في بيع البك يندفع بلائنه لانها قضاها الى الغير
قول اثبت وكما عامة وحكم بها القس وباع عقار الموكل
 بيحا جازا فادعى انه اشترى من الموكل وفقد اليد يقول سرتة شره
 جازا من وكيل قيل يندفع بلائنه الى الخصم الباقى لثبوت ان
 ليس خصومة مكانه الوهمي والشراء من وقيل لا يندفع الى الخصم

كأنه

كأنه البيع البك **اقول** في رتبة لانه يومه انما يندفع بالبينة
 البيع البك وليكن حتى لو ارجا وتنازع المدعى ببيع يحكم به للمدعى كأنه
 في دعوى الخلع فقد البد **اقول** كأنه المدعى البيع البك وادعى اليد
 يدعى الوهمي من واحد فانه يندفع عنه الخصومة لان يدعى يدعى البيع الجاني
 ليس يد خصومة لانه رتب في الحقيقة على ما ينبغي الا ما جعل المدعى في الخلع
 لوقعا شرعا بائني من واحد فقد وعده ما ذكره تأمل **قول** ولو وقع
 دفع الدعوى في غير ذلك فربما يدعى المدعى عليه انه قد بعه او من او مصادرة
 او شره على ما مر من الوجه لا يعقل بئنه لدعوى بئنه الذي
 وحكم الذمة بخلاف العيب **اقول** الذي منها يثبت بناء على العيب فينبغي ان يندفع
 حكمه في الخصومة وعد منها **اقول** العيب لا يثبت الذمة لا يكون عيبا
 فاذا لا بد لكل واحد منها حكما منها ممتازا للاخر فاذا اودع حكم احدهما في
 محل لا يحتاج ان يتكلى على الآخر **قول** ببيع الباع او المشتري ان الباع
 حرم قبل بيعه بقبول الشا فحق متحملة العيب **اقول** انما متحملة في
 بناء على الخفاء وذا يتحقق في المشتري لا الباع لانه يستند في العيب
 فالاولى ان كان من هذا على مدعيه المجهول ومحمد لدعوى ليس طعن منها

وما يثبت الذمة

في عتق العبد فيقبل بينه وبينه وان لم يقع الدعوى للتناقض **اقول**
 يمكن ان يدعى البائع ان عتقه معلق بالبائع او بشرط آخر فاعاد وكلم
 بالكتاب او علم بوجود الشرط فادعى العتق والتخلف فيه ما ذكره في شرح جامع
 الصغير لعلي خان ان دعوى الحر على البهيم حرية الاصل وحرية لقائه
 عارض فان كان الاول فقال عامة الشارع ان الشهادة القائمة على حرية
 الاصل تقبل من غير دعوى العبد عندهم جميعا لانها قائمة على حرية الام
 وحرية الفروع وانما الخلاف في الشهادة القائمة على حرية العبد على عارض
 عندنا في ٢٠ لا تقبل من غير دعوى العبد عندهما يقبل واما قول بعض المشايخ
 ان الدعوى ان كان شرطاً ايضاً في حرية الاصل عندنا في ١٠ لان التناقض
 ودعوى الحرية لا يمنع الدعوى لما ذكره وان اراد به العتق المبتدأ فليقبل بينه
 والعبد وجه واحد وهو ان التناقض في دعوى العتق لا يمنع الدعوى
 لانه امر لا يحتمل النقص بعد الوقوع ويجري فيه كفاء والتناقض في
 في مثله لا يمنع الدعوى ارفق **قوله** باع امة ثم ادعى حرية قبل البيع
 لا يسمع ولو برهن بقبول بينه ولو ادعى المشتري ان البائع حر
 قبل البيع يسمع ودعواه وبينة اقول هذا يؤيد ما قلناه ان

اقول

اقول لعل الفرق بين العبد والامة ان يبيع الامة يكون سببا لخل
 الاستمتاع للمشتري فاذا ادعى البائع اعاقها قبل البيع يكون
 مدعيها كونه الاستمتاع ومما صرح الله تعالى وفيه لا يجب الادعى كما هو المشهور
 فلا يسمع الدعوى للتناقض وقيل يقبل بينه حتى اذا حصل المقصود
 عتقها لم يحجج الى قبول التناقض في كونه محسرا ان الكفاءة **قوله**
 سالت من زوجها طلاقها بالثمن او عتقها كان طلقها لثمن لا يسمع
 يقبل بينهما ولو قال قالت ما علمت الطلاق لا تصدق في نظير
 لانه ما يحكي فلا يقع فيه التناقض ولهذا لو اقبلت على برهن
 على انه طلقها لثمن قبل الخلع تقبل وكذا المكاتب والعبد **اقول**
 النظر مع سنده مسطوية القينة نقل عن سنانة والفرق
 ان من سالت من زوجها طلاقا قد اقرت بقيام النكاح بينهما
 طلاقا فادخلت زوالها قبل ذلك يكون متناقضا لما ثبت حاله
 عامة ان التخليع يقع بوقع قبل الخلع وهذا ليس بمتناقض
 لما كان عليها حاله **قوله** اسد اعني غير المدعي عليه في كونه اقرارا
 انه لا انكر للمدعي كالا **قوله** اسد اعني المدعي عليه حتى لو برهن عليه

الخلع وانما اذا ادعت
 انه طلقها لثمن قبل الخلع
 لا يكون هذا القيد لازما
 مطلقه حاله

اقول ينبغي ان يكون الاستدلال من غير المدعى كذا حتى
 ليرى على كونه دفعا **اقول** هذا البيان وقع تكرارا لاجابة اليه
 لبيان اول هذا الفصل وجماعه منه **قول** لو قال اسكني
 هذا الدار ثم ادعاه لنفسه لا يسمع فذبح الله تعالى اقرارا بالملك
 للمستعار منه **اقول** بطلان دعواه يثبت ان يكون كعمل الله تعالى
 اقرارا بالملك ويجعلها اقرارا بالملك للمستعار منه ولا يصح الله
 ولو وضع المسئلة دعواه لغرض يبيع **اقول** المقصود الاصل
 بطلان دعواه وانما قوله اقرارا بالملك للمستعار منه فعلى قول
 بعض المشايخ بناء على ما مر اليه فلا نفع ولا فرب المقصود الاصل
قول سكتي دارا فزاد يدفع الاجر الى زيد ثم قال الدار
 فاقول ولا يكون اقرارا بالملك وذكر الناطق اقرارا ودعواه
 عن محمد **اقول** الصلح عندي اقرارا بالملك فيه وان لم يكن
 اقرارا بالملك لزيد فينبغي ان يسمع لغرض لا لنفسه للتناقض **اقول**
 الاقرارا بالملك يدفع الاجر الى زيد بصيغة المجهول لا يتلوا ان يوانه
 الحكم

في قبض الغد ومشتاؤه ما فهمه ان ذلك الاجر هو المدعى وهو مسئلة اسكني
 هذه الدار بل هو ادعى منه **قول** مدعى درو ياشي مشرفي كرويا وكسبي
 يا جرد اركرو ثم ادعى القرينة لنفسه لا يسمع وتعلق هذه الاعمال اقرارا به
 لا ملك **اقول** لو استولى على متغلب وعجز عن خاصة ذوالغصب خذ
 فبعضها من اعماله الضرورة دعاه لبيع ينبغي ان يسمع دعواه اذ القرينة له
 على انه ليس باقرار **اقول** فعلى هذا وجب عليه ان يدعى الغصب ابتداء
 لما امره اليه فلا يتم بونه على ان ما ذكره امر نادر فلما يتفرع عليه قاعد كلية
 فلا اعتدله كما قال ابو حنيفة **قول** لا اكره بعلل الجبال فلا يتفرع عليه حكم لا كراه
قول اراد ان يترى دارا فقال الرجل اكره مني خانه دعوى ضايع كروا كروا
 كن فقال الرجل اني خانه راد دست تود دست تود ارم كرا ان در
 دست وي لا يطلبه دعواه لجاز ان يكون معنى در دست تود دست تود ارم كرا چون
 دعوى كنم ذود ترونم كرفت **اقول** الحاصل من جملة ما مر ان المدعى لو صدر
 عنه ما يدعى على المدعى ملك المدعى عليه بطل دعواه لنفسه لا لغيره لا اقرار
 بعدم ملكه لا بملك المدعى عليه **اقول** في جملة ما مر بطلان دعواه لنفسه دون غيره

ثم بل بينهما ملازمة في الجمع عند بعض المسامحة وعند بعض يذكر كسب القرائن
 في بعضها ووجوه القرينة في جميعها ثم فلا يتم المقرب **قول** ولو صدر عنه
 ما يحتمل الاقرار وعدمه فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقرا بالاشكاق
 فعلى لو غضب رجل عيناه وخاف تلفه وعجز عن وصوله اليه في ذلك الوقت الا
 كسبه الاستدعاء او نحوه ففعله ثم لقاه ووثق بما امر ينبغي ان يستمع
قول يجب عليه ان يدعي الفعل ابتداء لا يبطل دعوى الاستعانة ومثالا
 لا دعاء الفعل عليه **قول** ادعى ملكا مطلقا فقال ذو اليد اني شرعيتني زيدا
 وانت اجرت البيع لا يسع هذا الدفع اذا الانسان قد خرج بيع رجل ولا
 يكون المخبر مالكا فلا يكون هذا اقرا بانه ملك المدعي اقول ينبغي ان يستمع
 لانه لو يكن للمدعي لا يبيع دعواه على التقديرين وايضا تعليم المدعي لكونه نظرا لانه بعد
 مدعاه فليتامل **قول** وفي الغيبة لو قال المدعي بالضيعة اشتريتها من فلان باذن
 هذا المدعي فانه قلت ان اشتريتها من فلان فقال اشتريتها من فلان ففوق قيل لا
 والظاهر ان اعراض المحقق ما خوفه من والمراد من دعوى الاجابة ببيانها
 حتى سمع كلام المدعي عليه فلا يصح عدم الدفع ان الاجابة لا تدل على الاقرار بملك

المدعي والا لما جازت من غير المال المدعي لا بعدم الملك له وموطأ برصتي نيا قضي دعوى الملك
 منه فيكون وجودها وعدمها على السواء وما ذكره من التزديد فكل كلام على السند
 والظاهر ان مراد ذي اليد ان يقول للمدعي ان زيدا باع ملكه وقد اجرت بيعه
 ولا يجوز دعوى الملك منك بعدمه والا لما اجرت في يظهر وجه عدم الدفع لان اجابة
 بيع الغيبة لا يستلزم عدم الملك المطلق مطلقا وقوله لا يقيد الظاهر ان منشاؤه
 التزديد فاضته ناهى ملكه وقوله ولو كان لا فقد اجاز فلا يبيع دعواه قلنا لا لم ذلك
 وانما يكون كذلك لو اجاز بيع ملكه المقرب ونحوه يكون حكايا لذي اليد وان كان
 ادعى الجواز مطلقا فهذا اول المسئلة فيلزم المصادرة على مطلوبه **قول**
 برمي على الشراء من واحد وتاريخ الخارج اقدم فبرمي ذو اليد ان المسألة كان منشا
 في تاريخه عند فلان ولم يرض بشرايك فجا رشتا لكونه بعد فعل الرمي لا يرض هذا
 الوقوع اذ لا صح لذو اليد في ذلك الرمي لانه المزمع لم يدع الرمي فكيف يرض دعوى
 الرمي كذا في المحيط **اقول** ما يدعي على الغايب سبب المدعي على الحاضر فينبغي
 ان يرض دعوى الرمي على ذلك الاصل **اقول** ما يدعي على الغايب وهو عدم اجابة المرفأ
 البيعة لو كان سببا لما يدعي على الحاضر وهو عدم جواز بيع يذم ان يكون منشاؤه اكاله

مع عدم اجازته فيكون ان يكون موجودا وقت البيع التثايبا حتى يجوز
 البيع التثايبا باجازه والمدعى عليه **موقوف** بزواله بفك الرهن عن الموقوف والمحل
 ان ما يدعى على الغائب ان كان سببا لما يدعى على الحاضر ونف المدة على الغائب
 لا يكون سببا الا باعتبار البقاء كما اذا اشترى امة فادعى ان البائع روجها
 من فلان الغائب قبل الشراء فبرهن ليرد ولا يقبل اصلا لمدعى شيان
 النكاح على الغائب والرد على الحاضر ولا سببه بينهما الا بالبقاء لجمل الطلاق
 ولو برهن على البقاء لا يقبل ايضا اذ البقاء يقع للابتداء فعلى هذا يجوز ان
 يفك الرهن قبل البيع التثايبا لم لا دلل لان بيعه موقوف فيقول مانعه
 والاصح ان المرفوع لو فسخ لا يفسخ بنفسه حتى لو صير الى انفكاكه بطلب
 اليه والمرلوم قولهم الاصح الذي اليه فذكر الرهن ان المرفوع لم يدع الرهن
 اى لم يصح الدعوى على المرفوع في هذا الوقت لانفكاكه **قوله** وفكره في
 المسئلة الاستدلال على كذا وكذا بانه لا اقر بفك الرهن فقد اقر بفك ^{البيع}
 كان صحايب عاقبه واستناع النفاكحة المرفوعة فلما بطل الرهن تعدد ^{البيع}
 النفاكحة الحق الكذا في البرهان اقول هذا التعليق لا يتم عند فكون

للمرفوع فسخ البيع فانه قال ولم يرض بتركه وهذا التثايب الى فسخه و
 تعرض انه فسخه فلا تناقض بعد الفسخ **اقول** المفهوم من الامثلة السابقة في
 هذا المقام ان يصح الدعوى من كل واحد من الغائب والحاضر ويكونا ههنا خصما
 عن الآخر وينوب مناه حتى صف الغائب وادعى لاياليم اعاقه البيت ولا يصح
 الدعوى من الغائب في هذه المسئلة لانفكاك الرهن وقام احكامه فلا يكون
 خصما عن الغائب ولا ينوب مناه حتى يلزم ما فكه المصلح ويكفي في الجلب على
 القول الاصح الذي هو مختار الميراث ولا يجب عليه ان يتم الجلب على خلاف مقتضى
 ولا على جميع التناكح **قوله** به مناعا الشراء من ولده وباريخ
 ذواليد اسبق منه فعلى الحال سائر في التاريخ كان يلجيه الاخر فيكونا
 لان حوزة السبق لو اقرانه كان يلجيه اخذ عنه العيب ذوالسابع الاصح فاذا انكر
 فلا خليفة **قوله** هذا الاصل لا يطرأ عليه دعوى احد النكاح والرق ونحوهما كما
 لو قال الكفيل املك قارا وعين حمز ولي ان تحلف الطالب مع انه لو اقر
 المال ونحوه كثيرا وايضا سبق ان يكون هذا الاصل على قولها لا على قولها اى اذ النكاح
 يدل عليه فيما لا يحرر فيه وان صح الاقرار **قوله** ان ادعى النفاكحة على اليه لو اقر

ثبت المطلوب على مقتضى قوله البيهقي المدعى والبيع على ما ذكره وما ذكره من النقص
فستنتج من هذا الاصل بدلا ليدكره مواضعها وهذا لا يخفى من انما
قوله ادعى عن قن فانكر حصة الشراء فبرهن المدعى عليه اعادة ثمنه لا يسمع
للتناقض اقول ينبغي ان يسمع في رواية عن ابي يوسف في قبضها ما ذكر
في مسابك شي من الهدية وفي غير ان لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد
عيبا فاراد رد ما فبرهن البائع انه بهر من عيبه فيقبل للتناقض في البراءة
بالبيع محال وقد انكر البيع وادعى ان يورث فيقبل لامكان التوفيق بين بيعها وليها
ولم يعالج فكذا هنا اقول بل سفي ان يقبل بيئته في هذه المسئلة وفي
الاول عندنا وفاقا فلا يلزم لانه صار مكذبا شرعا بينه المدعى فلم يحن انكاره بالعدم
اقول الظاهر انكار الشراء عند طلب الثمن منه ومن اقام البيئته عليه ان الشراء
ذكر المنكر والا فالواجب على المدعى ان يطلب الثمن من الوكيل وان يدعى الشراء اقام
البيئته عليه لان الخريف راجع اليه فيجب عليه ان يخلصه الى بطلان مسئلة العيب
الحق في بعد التسليم الى المالك لا يرجع اليه حتى لو ابا لا يجر عليه مع خوضه حال
البائع في دوام العيب الاول وايضا تكذب الشراء في المدعى انما يكون لو كانت البيئته

فتفت
رحمة الله

والا انكار

والانكار بالقبض الى شيء واحد معنى وعرضا كما حال من دعوى الكفالة في مثل ان رجلا
بهر من ان له على الغايب الفاء وهذا الكيل يجره ويرى عدا ذلك يرجع الكيل على الغايب لانه
اليه الفاء ولو انكر الكفالة اصلا والعرض اثبات الكفالة الحكم بالحال عليه الحكم عليه
حكم على الاصيل بالحال المذكور حتى لو جاء الاصيل لليل في اقامة البيئته فان انكار الكفالة
صار مكذبا شرعا بينه المدعى فلم يحن انكاره بالعدم فان انكاره انكار الاصيل فكما انكر
وانتبه بالبيئته فلذلك لا يجوز فيه التناقض لانه انما يكون من الدعوى خلاف ما في بيده
فان برهان المشتري وان كان مثبتا للبيع وان لم يثبت بطلان انكار البائع البيع شرعا
مورثان ببراءة الخصم ولا ينافيه الا ان الحكم بالشراء ليس كما بالبراءة و
الايجاب معنى وعرضا فلا بد من الدعوى لكون احد منهما فيبطل التناقض واخترا
مح لا يجوز قياسا على ما يثبت على الكفالة في الكفالة شرعا كما في **قوله**
انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع لسمع هذا الدفع ولو لم يدع لاقائه
وكيف ادعى الثمن او الالباء اختلف فيه المتأخرون اقول هذا مويد ما قلت
التناقض في مسألتين البائع والمشتري من ان بيئته الايفاء والبراءة ينبغي
ان يسمع في وقوله ولو لم يدع لاقائه يوفى هذا وقوله لكن ادعى ايفاء الثمن

ايفاء

الخ لم يوافق منه المبيع لانه وضعت ان المالك ينكر البيع وهذا لا يلزم وعوى ايضا
 الثمن وان امكن التوفيق يتكلف بل هو اذ قد قام من منعه دعوى الثمن وانكار المشتري
الشراء قول المنع من البيع والشراء ومن سائر الكتب امثال هذه المسئلة
 ان يظهر التوفيق بين ان يدعى المالك ذو اليد الشراء منه وثمن الشئ من المشتري وهو
 ينكر شرائه وبني ان يدعى المشتري من البايع ذي اليد شراء حكمه انه وهو ينكر بيعه فان ادعى
 البايع ثمنه فأنكر خضه الشراء فبدرى المدعى عليه وخضه على ايضا لكنه لا يسمع للمشتري قضي
 لان ايضاً الثمن لا يتصور بدون كسب البيع وهو ينكر اصلاً فيلزم التناقض في الظاهر
 مما دعوى الثمن من ان يدعى تسليم المبيع اليه وهو يبره ولو لم يدعى الايضا ولكن
 يدعى الرد بعيب الا قاله ينبغي ان يسمع لان الجرح فيما عدا النكاح فسمع فتحكم
 التوفيق بلا تكلف والظاهر ان يكون المبيع في يد البايع حقيقة او دعوى
 فارتفع التناقض تنكذب الشراء كما ارتفع بتقدير خضه وهذا لا يمكن في دعوى
 اثبات سببه الذي هو البيع لان انكاره تابع بانكار الثمن الذي هو المدعى
 حقيقة فبدرى ايضاً الثمن لم يلتفت الى دفع التناقض في لانه وقع خارجاً عن المقصود
 واذا ادعى المشتري شراءه غير من ذي اليد المالك فقال لم يبيع او قال لا يبيع بيننا

او كما سماع فلما برهني المدعى على الشراء برهني ذو اليد ان المدعى رد عليه المبيع
 بعيب او قاله يقبل وينقض البيع لان الانكار والجرح فيما عدا النكاح فسمع ويجعل لوان
 البيع بالاقالة كالمعذور لانه صار مكذبا بتكذيب الشراء فارتفع التناقض خارجاً
 بحكم الحاكم اذا استجيب المبيع من المشتري بالحكم يرجع على البايع بالثمن وان كان كل
 مشتري معاً بالملك لبايع لكنه يبرهن المشتري صار مكذبا شرا بارتضاء فارتفع
 بالاقرار يمكن فيجعله منكراً وهذا يرجع عليه بالثمن على انه قد وقع البيع مقصوداً
 اصلياً هذه الدعوى فبالتفت الى دفع التناقض بما يمكن والظاهر ان المشتري لا
 يدعى دفع الثمن الى البايع ولا يكون محرراً فاحتماله وان ادعى المشتري دفع الثمن
 الى البايع والبايع يدعى الايضا الى المشتري بعد اخذه منه والابراء فيجوز ان
 ان يكون هذا هو الذي اختلف فيه المتأخرون في دفع المناقضة بغير
 ويندفع الخالف بينه وبين ما سبق ويظهر منه عدم التأيد لما سبق تأملوا في هذا
قول ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهني هو على الحكم
 يقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا نكاح فلو ادعى التزوج فلو قال لا بيننا
 هذا وصيد العيب سواء دونه في ظاهر الرواية لا يعمل بينه البراءة لان البراءة

الفتضاء و

عن البراءة عن اقرار الحبيب فكذلك الخلع يقتضي سبق النكاح فيتحقق التناقص
اقول ذكر البراءة امرأه ادعى على رجل انه زوجها بكذا فافكر فلما برئت على النكاح
ادعى الخلع على المهر وبهر من يسبح جاز ان يكون ابوه وزوجها منه ولم يعلم بالنكاح
وسيجوز في هذا الكتاب بعد ورق الخلاف فيعلم منه وفي التناقص كيف قال المدعى
عليه **قوله** الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه احد الورثة فبرئ
الوارث الاخران المدعى قال انما يبطل بسبب اقول بطل عليه ما قرئ قبيل هذا
باسطرة الدخيل من انه يسبح من البايح وان لم يكن المدعى عليه فان اصبحت بالخلع
مدعى عليه معنى يروى ان الوارث كذلك فلا وجه للاستثناء **اقول** المدعى على الوارث
المبيع بالاستحقاق على المشتري فقد ادعى المشتري حكمه على البايح بيمينه بالاستحقاق
فصفا وعويان مرتبان بينهما ملازمة حقيقة فخر ابهرهما يكون جوابا على الاخر
فلحق المسافر جوزه وادفع البايح لان الدافع حقيقة مدعى الدفع بخلاف حقيقة
الورثة فان المدعى هنا واحد فالمدعى يكفي لاثبات الطلب سواء حفر جرح الورثة
اولا فيكون الحكم الولد على الحبس سواء حفر جميعهم او واحد منهم **قوله** الزوجة
وقال بعضهم بينة الطلاق اولى وقيل لو كانت المرأة تدعى عند سبب بطلان الزوجية

على البايح يسترجع
التمتع فالحكم على
المشتري

والا باولوية بينة الطلاق قيل لو انكروا نكاحها اطلاقا لم يكن مزاو فاعاد دعواها و
لوم ينكر والاصل النكاح وانما انكروا ارتها بان قالوا لم يكن زوجها لم عند مزاو
لارثته بالزوجية او خوف فمزاو دفع واقول يعني باولوية بينة الطلاق لان
بقاء الزوجية شهودا يستصحب الحال والا فثبت الزوال كما ذكره رشيد
الامينة الخلع اولى مما بينة النكاح ولو لدعت النكاح في الحال لان الخلع ابرأ يكون
بعد النكاح ولان بينة النكاح بناء على عقد سبب يستصحب الحال فبطل الخلع
يكفي بطل **اقول** قد شهد اثنان انه مات ومنعه امرأته ومنعه الشهاق
لان ذلك يستصحب ان النكاح الاول باق وانما بدل انما وقت المدعى منكوحته وكان
العمل بالبينتين بان طلقتها اولاً ثم نكحها ثانياً فالوجه ما فصل فيها **قوله** برئ
على مال ثم قال انه استوفيت من هذا المال كذا الاقوال بالغارسية جندسي بانه يوم
بطلت يمينه اقول لو ظهر من البينة ان المال عليه عليه الآن او بعد من الايمان
بطلت يمينه للاكذار ولا فينبغي ان لا سطر يمينه لامكان التوفيق ويؤثر ما
رشيد الدين انه برئ على مال وبهر من خصمه على ايمان، بعضه لا يبطل دعواها فيهلكوا
لا تخم شهدوا بما عاينوا ولم يعرفوا ايماناً شئ من الدين **اقول** لا شهد

الف بعد الدعوى الفاء وقال المدعى استوفيت خمسمائة قبل الحكم بطل الشك
 عند الحكم ولا مجال للحكم بها للادّاء والتفسيق بخلاف أثبت المدعى عليه ايذاء
 بعض المدعى بالبينة وكلاهما الشهادي بخمسمائة بعد الدعوى الفاء ولا يلزم فيه ما
 ذكر من الادّاء والتفسيق وموطاه **قوله** كل صلح بعد صلح فالش باطل ولو
 شاء بطل الاول ونفذ الش ولو صلح ثم شى اجرت الشاء بطلت الصلح اقول
 في الصلح الذي هو بمعنى التسع ينبغي ان يبطل الاول لا الثاني كجاء الشراء
اقول الصلح بمعنى البيع وهو الصلح عن اقرار بما غرم مال انما يكون
 بعد العقد مع غير العاقدين كالشفعة والرد بالعيب والاشتقاق ولا
 يلزم ان يكون الحكم مع العاقدين كذلك حكم من شى بكف حكم مع العاقدين مخالفا
 مع غيرهما كالاقالة وغيره **قوله** ادعى ثوبا فانك فصال ثم برى اقول الصلح
 انه ليس لا يقبل ونفذ الصلح والقضاء لا فداء عينة ولو برى ان اقر بعد الصلح
 ان التوب لم يكن له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا عيم انه اخذ بدل الصلح
 بتفريق خلاف اقراره قبل الصلح كذا ان يملك بعد اقراره قبل الصلح اقول
 فعل هذا ينبغي ان لا يبطل الصلح والحكم ففما مونة الدفتر من مئة الدين اقر

فلهما

قباهما وايضا ينبغي ان يقبل بينته اقرار المدعى قبل الصلح مسطر الصلح وان جاز
 ان يملك التوب بعد اقراره قبل الصلح **اقول** ان الشك لا يصلح بعد الدعوى
 وتوجيه البينة عن تراص لا فداء عينة فقد سقط عنه البينة مع انه يحكم بالتوفيق
 ولو برى من المدعى عليه انه اقر المدعى بان التوب لم يكن له يبطل الصلح المستوفى
 بافدائه وامكان التوفيق بخلاف ما لا ابر من المدعى عليه انه اقر بعد الصلح
 ان التوب لم يكن له لا اعترافه اذ اخذ بدل الصلح بغير صحت مسطر الا فداء
 لعدم احكام التوفيق وبخلاف الصلح بعد اقامة البينة على الدين والحكم
 ثم اقامة البينة على الاقرار قبل الصلح فيبطل الصلح والحكم لان بدل الصلح
 لا يكون فداء عينة وانما اخذ ما اخذ حكمه ببينة وان اعلم التوفيق
 بان ملكه الدين بعد اقراره قبل الصلح فانهم حكموا باقراره انه لم يكن عليه
 شى يبطلان الصلح والحكم لعدم لفظية اقراره وكلاهما لا اجتماع
 الموجب المستقطب من المستقطب اذ المستقطب يكون بعد الوجوب اذ مناهما
 يؤخذ من بدل الصلح لا فداء عينة مع تقوى الموجب بالحكم والصلح
 عن تراص فلا تعارض بينهما ولا من محو وجه الوجه المستقطب

المسقط مطلقا وما سنده لا يدل عليه فلا يظهر مما ذكره روايتان تأمل
قوله فان كان القاضى علم ان المدعى اقر قبل الصلح ان السبب ليس
 يبطل الصلح وعلم القاضى باقراره قبل الصلح كما اقراره بعد الصلح اقول
 البينة كى القاضى اذا الاصل ان الثابت ببيان كتابت بعبارة كما
 ذكره او ابد الفصل العشر ففسخى ان يكون علمه بالبينة كعلمه بنفسه
 لا حكمه والاحتمال المذكور وهو ان يملك بعد اقراره قبل الصلح ما تحقق في
 علم القاضى باقراره ايضا فينبغي ان يترأفكم **اقول** لفا علم القاضى باقراره
 ليس فالظاهر ان لا يؤمن البينة على المدعى عليه لا يكون ذلك الصلح
 فوايدى بطل الصلح قبل ان يثبت الا القاضى في نظام الفرق بين البينة
 والبيان اذا لم يعلم من امكن ان التوفيق اذا الاصل فلا يفسد وقضيم
 اليه امكن التوفيق **قوله** ولو ادعى مالا او عيناً فبفسخه فصار اقراره
 ان لا ادعى ولا خصوصية عليك يسمع وان احتمل ان يدعى عليه بسبب
 بعد اقراره لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تعارضوا
 المسقط اذا المسقط يكتفى بعد الوجوب سواء انقل بالكم او لم يتصل

اقول

اقول — فان قيل لا يشك باقراره قبل الصلح لان الصلح قرينة
 تاخر الموجب ثم جاب بان الصلح عن الانكار لا يدل على وجود الموجب فنبطل
 عن تاخير فالاصل ان يحل على الروايتين **اقول** والحى ان بدل الصلح
 عن الانكار فذا يدعى وهو مشروع للتوفيق وفك محو من حذيفة
 فذا يمينه باو بعينه واما من مد اوقعة لسنا العوام ان اليمين العاقبة
 تتركى باو بعينه واما ويمكن ان يفوق بين اقراره لا ادعى ولا خصوصية
 طاعكم بين اقراره ان هذا التوفيق ليس في صورة الانكار اذ في الاول
 عدم دون الشك في كونه الشك ان لا يحسم عرف الدعوى فيدعى بجهة اخرى
 فيصلح ان انكاره ويكون بدل الصلح فذا يمينه ولهذا يكتب في مكاتب الصلح
 صالحا على كذا ولم يبق بينهما دعوى ولا نزاع اصلا لا دعوى ولا خصوصية ادعى مالا
 فبرمى ضمه ان اقررت بهذا المال بعد اقراره بالبينة مل يندفع وفك المدعى
 اجاب لا ولو برمى ان اقررت به بعد دعواك بالبينة تقبل الفرق ان لمالك
 بعد اقراره بالبينة فضا وموابة من في الحال فكان دعواه بالمال سابقا
 اقراره بالبينة وانه الاقرارات بعين الاخرى كلاف ما لو قال بعد دعواك اقرارى

قوله

اقراره

بالبراءة لانه لا يفيض الاقرار بها اقول في قوله معناه منه الحال الى قوله
يعتبر الاخير نظرا لانه دعوى اقراره بالحال انما يعتبر سابقا على اقراره بالبراءة
لو لم يكن قرينه تدل على التنازع ومناقضه وفي قوله بعد اقرارى الى لانه بين ان اقراره
بالحال مستأخر فالاول ان يفوق بانه لما اقر بالبراءة يشب سقوط اقراره بغيره
فاقرار المدعى عليه بعد بغير المال لغو وكذا لا يعتبر **اقول** ان الاقرار بالافترار
بالبراءة سابقا اقرار بالبراءة في الحال فهو دفع الرفع ولا شك في دفع الرفع
مما دفعه وقت الرفع المتأخر عن الدعوى على ان المقره الدين ولا شك ان الدين
لا يشار اليه بالتخصيص لانه معني ثابت في الذمة وكذا ان يسقط المعنى الثاني
في الذمة وينتفيض فيها قبل الدعوى بعد الاقرار فلا يكتفى اقرار المدعى عليه بعد
لغو وكذا بعد سقوط المعنى الاول بل اقرار بالدين الثابت في الذمة ثانيا موافقا
في القدر الاول **قوله** في الدفعية ادعى انه اخذ منه بغير حقه وملكه عنده وبرهانه
خصمه ان اخذته كحي لانه مملوك مدعى المدعى لانه يدعى الضمان قد فغته البرية
ولو باقيا في يده فبرهانه على ما ادعى ان يصل بينه الاخذ ايضا لقصارتهما انه
كان بيد المدعى فيكون المدعى ذاهبا ولا خلاف خارجا فينت اولى وفي قاله خالفه الى

انه اخذ منه عن الدراهم بغير حق فبرهانه خصمه انه اخذ ما يحق تقبل بينه
المدعى اقول **قوله** هذه المسئلة بخلاف رواية الذخيرة وجعل المدعى مدعى
يد ومنازعة الصواب عندي ما ذكره الذخيرة لما هو من تصادقهما والعين للمنف
للاصويرة وقدمت معرفة الحال وذى اليد موافق الذخيرة **اقول** ان
حكم الدراهم والدونانية مخالف حكم الموائع والعدوى في كينى من الاحكام ولعل
مذاهبهم وما ذكره الذخيرة يحجب على الموائع او العدوى كما نقلت اولاً
قوله اخذ منه هذه الدراهم فالواجب ان يحل على هذا النوع والصنف والقدر
على الاستثنائية لا يظهر المخالف للبرهان **قوله** ادعى اثباته
فبرهانه خصمه ان ابا كراقران هذا ووديعه فلان بيد ذى اليد ينزع المدعى
الا اذا اوفق الوارث وقال كان في يدك ووديعه فلان لكن سراً او الى من
فلان وبقى في ملكه الى حوته يقبل اقول **قوله** على امر قبيل هذه اية قوله
برهانه خصمه ان ابا كراقران سعى ان يكون من ذلاف ايضا غلبا بالتوقيع كما عمل
ثم وان لم يوفق بل موسى اما لا يقبل المدعى فيه الدعوى كما لو ادعى الى
ومو السراحمى يدعى ذى اليد الا بداع منه **اقول** ان الخصم لم يعترف

بلكا به قطعاً كما فيه يد امانة فيندفع بما ادعاه على ابيه بخلاف ما اذا ادعى
 ان اباك باعته من فلان في صحة وانا شرته من فلان يكون خفاء رواية
 ويمكن امكان التوفيق واما قوله بل سني ان لا يقبل التوفيق فيه دفع
 الى دفعه ايضا لانه لما ادعى الارث على ابيه وادعى خصمه باقرار ابيه
 ان هذا وديعه فلان ثم دفع ما ادعاه لا يندفع مما ادعاه المدعي عليه
 فبقى دعوى الملك بسبب ميعبل بينته على انه يمكن الفرق بين دعوى الارث
 على ابيه والاقرار الفرق من ابيه اذا كان حياً او منه **قوله** ولو برهني ان
 ابا الميت فلان غير ما اثبتته المدعي لا يندفع المدعي لولا البينات للاثبات
 لا للنفي وانه ليس يخفى في اثبات اسم الجد فلا يقبل على الاثبات ولا على
 النفي **اقول** سني ان يكون فيه تفصيل على ما سيجي في مسئلة
 بنوة عم المس **اقول** ان الكلام منها بعد اثبات بنوة العم بان الحكم
 بالبرهان يرفع عنه قوله من اسب سرة العم او الاثبات انما يكون بعد الحكم
 والتقرر وما ذكره لا يندفع بعد الحكم كما سيجرح به خلاف اقامة البرهان
 فانه لا يستلزم الحكم اذ يمكن ان يدفع بعد الاقامة بان يسأل القاضى عن الخصم

المدعي لانه ادعى
 الملك وجرا اليه
 ومنه خارج وقطع

سورة م

تقول حقة فيقول في دفع شرعي **قوله** برهني ان عم الميت وذكر النسب فبرهني
 ان جد الميت فلان غير ما يثبت المدعي لولم يقض بالاول لا يقضى بشئ
 للمعارض ولو قضى بالاول لا يقضى بثلثا كسيلة تطليق امرأه يوم
 يكون في هذه التسمية **اقول** لو برهني بعد الحكم ان قاضيا اخر حكم
 قبله بما ذكر خصمه من النسب سني ان سطل الحكم الشرع لسبق الاول لان ثبت
 النسب من رجل لا يكر اثباته من غيره لان الاول قد تقوى بان اتصال الحكم
 قبل المعارض سواء كان من قاض واحد او قاضيين **قوله** لو ادعى انا
 عن جد ابي امة فقال انا محمد واسم امي حرة وابو ما زيد بن بكر سمع
 فبرهني الدافع انه زعم قبل هذا انه ابن عاتق لبت على من الخ قيل
 يندفع كمن ادعى عينا عن ابيه ثم ادعاه ارضا عن امة وقيل لا يندفع وبه اقية
 قال صاحب الخلاصة موال الصواب عندنا وعلى في فصول عماد الدين بان
 بينته لو قبلت اما ان تقبل على اثبات اسم جد المدعي وانه ليس بخصم
 فيه او لنفي ما ادعاه من الارث وهي على النفي لا يقبل فصار كالحال الذي
 انه اقروا الف درهم في يوم كذا فبرهني خصمه انه كان في ذلك اليوم

انه مكان آخر غير ذلك المكان فانه لا يتقبل فكذا معنا اقول ^{انه} برهان على المدعى
 نعم كذا والمدعى خصمه ان ثبت نعم فتقبل البينة على رعيه للعلة ان ثبت اسم جده
 في نفس الامر وقد مر مثله في مسئلة النسيب من هذا الاشكال لانه ادعى ان نعم
 كذا ولم يدع اسم جده كذا وبينه فافرق وان سلم فقدم جواز مثله بيمينه في
 جامع القديري حيث قال فيه من خصمه ان هذا الميت فلان غير حايثه فكذا
اقول انه هذا دليل من جواز الدفع وامثال هذا قد مر من المصحح ^{الظلم}
 عليه والدعم هنا بمعنى القول والقول به وفي النظر الى القول لا يعتد
قوله ادعى على رجل من محمد بن علي ^{عبد الله} ثم ظهر ان اسم جده ^{عبد الله}
 لا يبطل الدعوى جواز ان يكون جده اسم ان اقول فعلى هذا فيملأ في
 جامع القديري قبله بيمينه بوسا حاكم به من انه ابن عم الميت
 الخ يبين ان يبطل الدعوى مطلقا والحاصل سفي ان بخلاف حكمنا فظهر
 ان فيه احتمالا اقول لما ادعى انه ابن عم الميت لا يثبت ان يتبعي
 جدهما وهو شرط في دعوى ابن عم الميت لينتهي اليه سلسلتها
 بل ذكر ارب الجدر شرط وموجبها الا على خلاف ما اذا ادعى على رجل

وفكر

وقف على طلب العلم بالا زهد بخراته او مخرجه

وذكر اسم واسم ابية وذكر اسم جده غير واجب عندهما وعند ابي راجب
 وبالا احتمال المذكور سعي ان يكفى ابو حسمه فيكون المسئلة متفقاً
 عليها **قوله** ادعى اربنا وقال لا وارث له غيري فادعى خصمه ان لكل اخا
 وقد قلت لا وارث له غيري اخي مجمع النوازل ان المدعى لو اقرب يندفع
 اقول على حانة الوقعات من ان التناقض على نفسه لا يمنع الدعوى
 الخ سفي ان لا يندفع منها ايضا **قوله** مراده يندفع عن دعوى الكل لا عن
 حصته يدل عليه ان اذا لم يقر لا يندفع عن دعوى الكل في الاحتمال
 من النقلين **قوله** به من انه مات ترك هذا ميراثا لاهله وماتت امي
 وتركته لولي وحكم له ويرى من خصمه ان امك التي تدعى اربنا ماتت ^{تنتهي}
 قبل فلان الذي يدعى انه مات اولا قبل يندفع وقيل لا لان زعماء
 الموت لا تدخل في الحكم فلا يثبت خصمه موت مولاه اقول حاصره
 في رتبة الدين من مسئلة التزوج من رجب الخ سفي ان يكون خلافا
 وكذا فيما يليها من مسئلة دعوى صل اسم نوم كذا الخ سفي ان يكون
 خلافا لور من الخصم ان اياه كان ميتا قبل ذلك اليوم **قوله**

ان يوم الموت داخل تحت الحكم اذ وقع النزاع في تقدم الملك قصدا
 كما حرم البراذي وكذا يوم النزاع داخل تحت القضاء لانه اذا
 تنازع عاينكم للاسبب كما سبق فيقولون فيه ولانه على ان الموت
 داخل تحت القضاء واما مجرد دعوى يوم الموت فلا تدخل تحت الحكم
 كما وقع من المصير هاتنا مل **قوله** ادعاه اثناعشر ابيه فقال خصمه
 شريك من ابنيك تاريخ كذا فقال المدعي ان ابي مات قبل هذا التاريخ
 بسنة ينبغي ان ليس قول المدعي لان يوم الموت لا تدخل تحت الحكم اذ
 سعى ان يكون فيه واما امثاله خلافا لما مر **اقول** ان كان الدعوى مجرد يوم
 لا تدخل تحت الحكم واما اذا كان النزاع في تقدم الملك قصدا ويوم
 يتعاين داخل تحت الحكم يتعاين من شئ يتعاين ولا يصحح والكراء افاض
 المحر في هذا المقام مبني على عدم التفرقة تأمل تفق **قوله** كما يصح الدعوى
 يصح رفع الدعوى وكذا ارف رفع الدعوى وما زاد عليه يصح وهو المختار
 وكما يصح المدعى قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح المدعى قبل الحكم
 بعد الحكم حتى لو روى على مال وحكم له ثم روى خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم ليس

في يبطل الحكم اذ سعى ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق كدونه بعد اقرار
 على ما سبانه رشيد الدين حيث قال لم يبطل الحكم الجائز بشك **قوله**
 ان قوله كما يصح المدعى قبل الحكم بعد الحكم قضية قد اعمل فيها السور في
 حكم الجونية ومقصود ايراد مثال حرة والقوم قد اعترضوا العموم لفظ
 في امثال هذه الافرادات يقف عليها من تتبع فيما سعى من هذا الفصل
 فلا يصح نفية كليا ولا اثباته كذلك **قوله** ولو قال ليس هذا الولد
 مني ثم قال هو مني يصح لانه بالافراز بانه ابني تعلق به حق المعروف
 المقر اما حق المقر فانه ثبت نسبته ما رجل معني حتى سعى كونه في
 الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا اعاد
 الى النصد حتى يصح **اقول** هذا السمع فيما اقر اولابانه ابني
 ثم نفاه وهو المسئلة **قوله** ما يستقيم صانعي اولاد وكلاهما
 او الم يبطل بالنفي حق الولد لعدم صحة لانه لم تقر بنسبه ح قالوا
 ان يجعل بالنسبة فحق لا يمنعه من هذا **اقول** حاصل الدليل اذ قال هو
 ابني تعلق به حق المعروف فاذا لم يملك ابطال حق المقر لم يبطل

حقا المقول لازمة بينهما وقوله لم يبطل بالنفي صح المذاكر اذ انه لم يبطل
 حين صدور هذا القول منه فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يبطل مطلقا لقوله
 اعتبر منذ النفي وقت الدعوى يلزم ابطال صحة الشئ بقوله هذا
 ابر بعد النفي قبل الدعوى وهذا يمكن في مطلقا ببناء وان اراد انه لم يبطل
 اصلا فهو ممنوع **الفصل في الاختلاف بين الدعوى**
قول ادعى شراؤه اول من امس شهدا بشراؤه
 يقبل ومثله الذكاح لا يقبل لان البيع قول يعاد ويكرر ويأبى
 في فصل النكاح **اقول** في اوائل فصل التناقض في لواحق الشئ
 الخمسة في الشراء فعل ويظهر التوفيق بينهما بالكلية تأمل
اقول او ادعى انك سبب الشراء وهو وجوب تسليم المبيع لا الفرق
 بان نفس الشراء فعل حتى يخالف ما ذكره هنا بخلاف مثله الذكاح
 وان كان التزويج قولاً لانه ملحوظ بالفعل كما هو جواب **قوله** ادعى
 نكاحا بلا تاريخ وشهدا بموجبه لا تقبل وفي عكسه تقبل **اقول** على قضا
 حامرة القبط من جهة على الحال سفي ان لا تقبل في عكسه ايضا لما مر في

الحامى

من الحامى والحال **قول** لو ادعى النكاح المورخ وشهدا بلا تاريخ
 تقبل لان دعوى النكاح المورخ ينص على دعوى الذكاح في الحال لانه
 يفيد ملكا مستمرا مقصودا وما يكون سببا في الحامى يكون سببا
 في الحال ما لم يوجد المزيل فاذا شهدا بنكاح مطلق وحمل على الحال لا
 يخالف المدعى فتقبل خلافاً ودعوى القبط بغير صح فان القبط المورخ
 يخالف القبط الحالى كما سبق ان القبط لا يكون سببا للملك ولا لعدم
 لتعود وانما المراد الاخذ بغير صح ليكون سببا للصنان او لروا العين
 ان بقى فتدعى في دعوى القبط الاستحقاق تأمل **قوله** ولو ادعى
 ملكا في الحال وشهدا انه كان ملكا تقبل لا يشترط الملك في الحامى وما
 ثبت في زمان يحكم ببقائه لم يلزم يوجد المزيل **اقول** هذا يحكم بالاستصحاب
 وهو عمل بالظاهر يصلح للرفع للاستحقاق كما هو مقرر في
 محله وكلامنا في الاستحقاق مسفي ان لا يقبل شهادة فيه **اقول**
 الاستصحاب دليل عند الشئ مطلقا وعندنا دليل في الرفع
 لانه الاستحقاق وهذا الاعتراض مذكور بعينه في المعنى للاسهول

والجواب ان من المبدأ ما جئنا به فانه حكم الشراء
والنكاح ملك مويد حكم الوضوء والحدث وكذا التسمية موجب
دعوا مويد الا يرى انه لا يوجب توقيته حرجا لكنه عمال السقوط
بما يعارضه على سبيل المناقضة فقبل وجوه العارض له حكم التاخير
فكان البقاء بدليا وكلاهما فيما ثبت بقاء بلا دليل كقول المفتي
ما مر وانه الهادي **قوله** ادعى درهما قرضا وشهد بهذا اللفظ
كما ورد اذ ينشأ القرض اذ القرض كما هو واذ ينشأ القرض
واذ ينشأ فصل العرص لانه واذ ينشأ ايضا اقول فيه نظر
اقول وجه النظرة مشترك بين الوريث والقرض فلا يتعين المستحق
والجواب ان يجوز جعل الدعوى قرينة لتعيين المشترك لما مر بالمقصود
منها ولو ادعى انه غصب منه وشهد انه ملك المدعى ونزعه بغير
لا يقبل الا على الملك لانها لم يقولوا غصب منه ولا على الغصب لانها شهد
انه يدين بغير حق وكذا ان يكلف بغير حق لا من جهة المدعى بانه
غصبه من غير المدعى لانه اقول كذلك اعلق في الفصلين فتم نظر

وفيه نظر والاقرب ان يذكر تعليل الملك في الغضب وفيه نظر ايضا
لان قولنا انه حكم المدعى قرينة على انه يدين من جهة المدعى فالاولى ان
يعمل بان المدعى فعل الغاصب ولم يدين عليه فبرهن لا على المدعى
فلم يقبل للاختلاف وهذا غاية ما يتدبر ان يقال صنا وفيه نظر
ايضا لان الاختلاف سفيان لا يمنع قبول التسمية لانها شهد
باقل مما ادعى لان دعوى الغضب منه دعوى انه يدين بغير حق معنى
مع زيادة دعوى الفعل سفيان يقبل مع ان عدم القبول في امثاله
يقضى الى الجرم والتضييع وتضييع كثير من الحقوق وامرنا بالبشر
والحجج مدفوع شرعا فلما ظهر بالبينة للقاضي انه لا يدين بغير
حق وهو يطلبه ينبغي ان يحكم له به الا ان ياتي الخصم بدفع **اقول** حاصل
المدعى والكلام فيه انه غصب منه وانه ملكه الآن وصح له الآن وشهد
انه ملك المدعى وانه يدين المدعى عليه بغير حق لا يقبل الا على الملك لانها شهد
على الملك وانه يدين بغير حق الا انه لا يدل على ملك المدعى الآن وصح له
الآن لجواز ان يكون يدين بغير حق بانه غصبه من غير المدعى ويكون ملك المدعى

في دعاء المأخوذ الا انه اخرج من ملك بطريق ويكون الملك المذكور الغير الآن متحقق
 له فشهدا فبهذا الاعتبار انه ملك المدعى في لا يدل على ملك المدعى الآن لانها لم
 يقول انه غصب من المدعى واذا قال انه ملك المدعى وانه غصب منه وفيه بين بغير
 حق لا يتم الشهادة على ملك المدعى ولا على الغصب لانها وادى شهدا بغير
 بغير حق الا انه لا يدل على الغصب من المدعى لجواز ان يغصب من غير الخبير
 ويكون في بغير حق فلا يكون حق الدعوى من المدعى ولو شهدا على
 المدعى المذكور بفعل الغصب بدون الملك للمدعى الا انه لا يقبل من هذه الشهادة
 لجواز ان يكون له حق الدعوى لعدم الملك فضلا ان يشهدا على جزء معنى الغصب
 الذي هو ان يبيع بغير حق لان معنى الغصب الذي هو ان يبيع بغير حق لان
 معنى الغصب ان لا يبيع المحقق واساس البطلان في ظهوره في تصرفات
 المصنف من هذا المقام تأمل **قوله** ادعى ان مولاي اعتقني وشهدا
 انه حر تروا انه يدعى عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية الاصل
 وهي زائدة على ما له عامه **وقيل** لانها كما شهدا انه حر شهدا ^{بغير حق}
 احوال **قوله** لان لا يندفع به ما من دليل الرق **قوله** ان

اليه اجتهاد وكفى الحكم ولا على علمه رقا ما اجتهد فيه غيره وللكس
 فيما يعتق من هذا **قوله** والام لولاعتها فلا ناعتقني و
 شهدا انها حق تقبل اذ الدعوى ليس بشرط معنا اقول
 ان يكفي اكل في المذكورة الفين عند المدعى واما على قولها ينبغي ان يقبل
 في الفين رواية واحدة كما اذ الدعوى ليس بشرط في الفين عندهما
 كما **قوله** لما ادعى القن ان مولاي اعتقني وشهدا انه حر اختلف
 فيه عمل عمل اذ شهدا بنفي الحرية ومضى تكفي وان كانت مطلقة
 غير مطابقة لدعواه لان الحرية اصل الانسان وهي عارضة فيزول
 با دني سبب فيعود الى الاصل فيكون الكون غيرم للاعتناء وايضا
 كما شهدا بحرية مطلقا فكانا شهدا بحرية الاصل وفيها لا يكون
 وفاقا كما سيجي بعيد هذا الفصل الذي بعده **وقيل** لا يقبل
 هذه الشهادة لعدم مطابقتها للدعوى بعد كما حرم به خلاف اذ
 لم يصدر الدعوى ابتداء فعلى هذا لا يجب حمل الاختلاف على قولنا
الفصل الثاني عشر في الشهادة بالادعى قوله

قوله وفرقوا جميعا بين هذه الثلثة أي النسب والشكل والقضاة بين
الموت فاكنتوا بجهة الواحد في الموت دون هذه الثلثة والفرق ان الموت
قد يتفق في موضع لا يكون فيه الا واحد ولو قلنا بأنه لا يسع السهمان
باجزاء وضاعت الحقوق بخلاف الثلثة لان الغالب فيها ان يكون
اقول الغالب ان الموت يكون بين الجماعة ايضا واقول هذا
التعليل يدل على ان لا يبطل الشفعة لو لم يشهد على طلب المواتية
فانه يتفق انه يسع السبع في موضع لا يكون فيه من يشهد فلو بطلت
بدون هذا الاستسما ضاعت الحقوق ولزم الجرح **اقول** ان النكاح لا يورث
عقد بدو صفة المدين وكذا القضاة لا يمكن الا خفض المدعي
والمدعى عليه والكثرة بالاستسما وكذا اصل النسب لان زمان تحمل السهماني
ممتد غالبا بخلاف زمان الموت الى دفنه وقد يقع بدو التدفيع في موضع
لا يكون الا واحد او في موضع الحاقه وقوله فلو بطلت الشفعة الخ
فدفع لان الفرق بين الحقوقيين ظاهر مكشوف لانه حق ضعيف يسقط
بالوفا سبب ثبت له فيه حرر الجاهل لا ينتفع به المال فلا يصير بامنا الى

العيان

القياس والنفي وكما العقود من البيع وغيره يمكن وقوعها بهذه الاحتمال
تأمل **العقد الثاني عشر في دعوى الوقف قوله**
ادعى المشتري على بايعه ان المسح وقف بقبل في الاصل وينقض البيع ولو لم
يقبل البائع انها وقف على ما ذكره فتاوى النسخي انه لا يصح هذه الدعوى
اصلا اقول على ما مر انه لو لم يقبل كناية حرة الامة فينبغي ان
يقبل منا ايضا لو برهن **اقول** هذا مناسب على دعوى جوار البيعة
في الوقف بدون الدعوى واما على قوله من لم يرد ذلك وهو المناسب
لقوله الخ فينبغي ان لا يقبل ذلك وقوله اصل المسألة الى انه
لا يسع لافر المشتري لانه ساع في نفق مائة به ولا ان البائع
لا يتعلق له ولم يبين المحرف حتى يدعى من قبله ويشهد عليه
قوله ولو برهن المشتري انه كان وقفا على كذا لا يقبل لانه
في نفق مائة به ولانه ليس خصم في دعوى الوقف عن الموقوف عليه
اقوله الوقف فعل غير المشتري وهو مستند مما يخفى وينبغي ان
ان يقبل كما في طلاق وعتاق وقوله ليس خصم لا يبر لان المشتري

٧٢

يريد المتي ففوضهم لسمع دعواه كناية التخيير **القول** ليس على عدم الجواز
 هذه التناقض حتى تجزأ بالخفاء عليه بل هي بيان الموقف عليه وقد تو
 انه لا يجوز معه بالاتفاق والمشتري ليس بنائب عنه **العقد الرابع**
عشر فيما كتبتهما في حكم قول فيما كتبتهما في حكم
 المدعى يقول للسامد لك شهاقة في موبنكر لا يحلف بانه لا شهاقة له اذ
 الشرع اوجب الحين على المنكره دعوى المال ولم يوجد هذا اقوال لنظر
 لان منكره موجب للتوهم على من له لبس **القول** ما ذكره بالنظر
 الى مورد النفي وموجب التوهم لبس المال في كونه ضما بخنا للعدد
 ومع ضما يصح طلبه وعقوبه ويؤخذ بموجبه **وطالب** **القول** من
 هذا القبيل لانه صح انه الخا لفي النظر الى العبد التبع المحض فلا يجوز
قول لو شهد ابدية وقال له سالت فاذا امي جهار سالت لا يقبل
 شهاقتهما وقال رشيد الدين ولو وقع التامع وان وقال حين تحلنا
 الشهاق كان سنا كذا والآن زنا وكذا فشهدنا بناء عليه يقبل
القول على مسيما الدار ينبغي ان يقبل في الدابة وان لم يوفى الكفء

بامكان

بامكان التوفيق **القول** الاصل في نكته وسببه
 ليس كافلا في سبب وجار سله ولا يارهم من الكفء بامكان التوفيق
 في احد مما لاكتفاه في الاخر **قول** مات فادعت المرأة انها امراة الميت
 وانكر الولد زناهما فبرهننا انه مات وهي امراة ولا وارث له من النساء غير
 وحكم لها بارت واملكته ثم برهن انه طلقها في صحيحها فنقض الميت
 لا لا (م) صد وان شهد انه مات وهي امراة لان قوله مات وهي امراة باق
 لا يحتاج اليها فانما لوقال كانت امراة كفي الحكم بالارث فذكر من الزنا
 وتر كهاكوا فلو انعدمت هذه الزنا لم يجب عليها شيء لانها شهدا
 بنكاح كان ولم يظهر كذبهما بل صدقهما الولد حيث برهن على الطلاق
 كذا معنا ولو مات مولى المولات فادعى الرجل ارثه بسبب الولد فشهد
 ان له ولدا المولات وانه وارثه لانعلم له وارثا غير فيكم له بانه قال
 فهو معسر وبرهن آخر انه نفق ولدا الاول ووالى هذا الشيخ ومات وعلا
 الس مولاه ووارثه لا دارث له غير فيكم بالارث للس
 وكذا الس فتمت **القول** مدبر الاولين او المسهود الاول لان ظهور

كذب الشاهد من الأولين فيما للحكم به تعلق وببينة في مسئلة الولاء قولهما مو
وارثه لا وارث له امر لا بد له بالحكم بالارث لانها لو شهدا باصل الولاء ولم يتولا
انه وارثه لا يحكم له بالارث فوارثه بقولهما انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبهما
فصل في هلك النكاح المتقدم وفتق بين الولاء وبين النكاح في اشراط
قول الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح اذ المولى لا يرثه على كل حال بل
يجب غيره فاما المرأة فهي وارثه على كل حال لا يجزئها قول المرأة
لا يرثه في حال الرقة او قتلها زوجها فلا يستقيم قوله وهي وارثه على كل حال
فينبغي ان يشترط فيها قولها ووارثه ايضا فلا فرق حينئذ **اقول**
الظاهر في الشبهة ان ما من قول في وارثه على كل حال انها وارثه سواء
قال الشاهدان بعد قولهما انه مات وهي امرأة او ادركت غير ما في الشبهة
ولم يقولاه يد عليه نفسه لا يجزئها اي لا يجزئ المرأة المستمهر بها
بغير المرأة الاخرى كما يحتمل قوله في الحلاله كما مرح به اول الانه قبل
قد شهدا بنكاح كان وهي كافيه للحكم بالارث فلم يظهر كذبهما فيهما
واما قوله لا يرثه في حال الرقة وقتلها زوجها فهذا امر ضيق لا يبصر ^{الهما}

الابا بينة كالطلاق فلا يضر احتمالهما حكم الارث ما لم يظهر بالبينة
مذاخر من غيرهما السابق للسبب فغلبت للايضاح فانظر اليه
الفصل الحادي عشر في التحليف قوله
ادعت على زوجها انه جعل امرأته يدا وانا اختارت نفسها وانكر الزوج
فهذا على ثلثة اوجه اما ان ينكر الامر والاخبار جميعا وفيه الخلاف
على الحاصل وفاقا ولا خلاف في ما بين منك الدعة من الوجه الذي
ادعت لان عند بعضهم الواقع بلفظ الامر باليد رجعي ولو حلفنا
على البائين وبما تبنا ولا قول هذه القائل في حلف على السبب
لكن يحنط فيه للزوج فيحلف ما قلت بها منذ اخر تزوج تزوجها
امرك بيدك وما يعلم انها اختارت نفسها بعد ذلك في مجلس الامر
لجواز انه تزوجها بعد اختارت نفسها بحكم ذلك الامر فلا يملك الحلف
على ذلك اقول لا حاجة التحليف في هذه الوجه الى قوله يعلم
انما اختارت بل يكفي قوله ما قلت الى قوله امرك بيدك او الاختيار
بعد ثبوت الامر فلما حلف على انه لم يتول حصل الغرض **قوله** ما ذكره في

للمقصود بالامانة التزاما الا انه لم يقل حصل الغرض قد روي المطابقة
 لدعوى الزوج وقد ادعى شينين فلا بد ان يكون الجواب مطابقا لها حتى
 لو تكلف قوله ما قالت الخ لم يثبت مدعى المرأة وهو ظاهر لانها لم ترضها
 يثبت المطلوب من تكليفها الخلف **قوله** ولو اقره وادعى نكاحا بعده
 لم يصدق ويلزم الطلاق فيخلف على وجهه ثم اقول فلفظ لان
 بعد ما اقره ولزم الطلاق لا وجه لتخليفه **اقول** اي لا يصدق بما بينه
 ويلزم الطلاق الاول من النكاح الاول وبقي احتمال النكاح الثاني
 فلهذا تخلف الزوج على وجهه ثم هو يخلف ما قلت لها عند تزوجها
 تزوجها امر كبريك وما يعلم انها اختارت نفسها بعد ذلك فيجب له
 كيف وقد جوز هذا الاحتمال بدون التفرع وحلف عليه وقد صرح
 البرازي هذا الخلف عند ان يوصف وقيل عند الكل كما ذكر **قوله**
 وفي المختار تحت البلوغ في حق اختيار نفسها بمنزلة الشفعين طلب
 فانها كما بلغت بحيث لو سئى ينبغي لها ان تختار نفسها كما ان الشفعين
 او بلغت الحد ينبغي له ان يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها

نفسها

وقف بخزانة الامير في بلاد مصر

نفسها لو كان عند من يبيع لذكره الا يخرج الى الناس وتجار
 ثانيا وتشهد ولولم يخر في بيئها وخرجت الى الناس بطلانها
 والاشياء ولبس بشرط لا اختيارا بنفسها لكن بشرط الاشياء
 ليست اختيارا بيمينه فيسقط عنها اليمين والتخلف على اختياره
 نظير تخلف الشفعين على طلب الشفعة فلو قالت للفاضي قد
 اخترت حين بلغت او قال بلغت طلبت الفرو صدقت مع اليمين
 ولو قالت بلغت امرت طلبت الفرو لا يصدق ويحتاج الى اليمين
 وكذا الشفعين لانها اضافا الطلب والاختيار الى وقت من
 محكما ما لا يمكن استينافه في الحال لا يصدق فيه بلا بينة
 واذا لم يضاف الاختيار والطلب الى وقت فاصح بل اطلاق الكلام
 اطلاقا محكما ما يمكن استينافه في الحال لاننا جعلنا الجارية
 كأنها بلغت الآن فاختارت نفسها الآن والشفيع
 عالم بالبراءة الآن وطلب الشفعة الآن فلهذا صدقنا اذا اطلقنا
 اقول اذا اطلق عند الفاضل ولا صدق غيره يصدق على
 على ما مرع انه علم بيمينها انه عالم في الماضي قد حكى ولا يمكن استينافه

فينبغي ان لا يصدق بلا بينة وايضا قوله صدقت مع البينة بدل على
 انها لا تجعل كما بلغت الآن واختارت الآن والاما حلفت
 لانها يمكن استيناف على ما **اقول** ان علم الدعوى ما اجه كاف فيما بعد
 فاذا احضر الحظم مع المدعى عند يستفسر عما قبل الاخبار والوجه
 وقولها حين بلغت وطلبت الفرة وقد تمكنت استيناف عند اخبار العاقل
 كما عند الشاكي للاستثمار ولا يلزم دأما تمكن للاستيناف وقوله ايضا
 مدفوع ايضا لان قاعدة تمكن الاستيناف استدعى ان يكون القول
 قولها وان لم يمكن الاستيناف ضعيفة كما اذا ادعى الزوج الرجوع
 في العدة والقول قول الزوج في الرجعة في العدة واما بعد العدة
 فلا يفرق قوله كانا وحكما لالا اختارت الآن وطلبت الآن
 ويمكن ان يقال ان قولها اختارت نفسي حين بلغت او حين بلغت
 طلبت الفرة كلام يدل بصيغته ومعناه ان البلوغ والاختيار
 والطلب قد وقع في وقت واحد فادعى على ما دعت عليه
 فان وجد الاستثمار فيه ايضا فيها ولم الا صدقت مع البينة بخلاف
 قولها خلاف مدلهما بلغت ام وطلبت الفرة فيه فان الامس

وقت محدجوز ان يقع البلوغ في جزء منه وطلبت الفرة
 والاختيار في جزء آخر فاعلم هذا لم يدل قولها بلغت ام وطلبت
 الفرة على معارضة البلوغ بالطلب على وجه يلزم الموازنة
 في الدعوى لم يقع في الدعوى لانها وقعا في كلامين عطفهما
 على الآخر في لم يكن تدعى الاختيار حين بلغت دعت طلب الاختيار
 بعد حين بلغت فلا بد من البينة والا فلا فيها معنى قولها لانا
 تجعل الحادية كانا بلغت الآن واختارت نفسها الآن **قوله**
 فان قيل قوله لا يصدق فيه لا بينة اي يقتضي وجوب البينة طلب
 الموازنة او الكلام في طلب الموازنة حسب حال المدعي وطلبت
 الموازنة فيكون وجوب البينة في طلب الموازنة روايتا يجب
 رواية لا رواية اقوال لا يلزم ذلك لانهما اضافا للطلاق
 الى وقت ما من وجوب طلب الموازنة وطلب الاستثمار فالكفا
 البينة يحتمل ان يكون بالنسبة الى طلب الاستثمار لا بالنسبة
 الى طلب الموازنة فلا يلزم ما قلتم **اقول** لا شك في وجوب طلب
 الموازنة في جميع المصود وان لم يكن تحفرت من يسهل كمالا

حقه فيما بينه وبين الله تعالى لقوله عم الشفعة لمن واثمها اطلبها
 على المسارعة ولتمكنه الخلف لولا الخلف فان وجد من
 يستند فيه علم فاشهد والا فخرج الى الناس على ما فصد ويستقر
 بالاشهاد لانه حين ضعف سقط بالاحراز ويتمكن من الابتن
 عندنا بالبينه ولما وجوب البينه في طلب الموائمة في جميع القواعد
 ولما فاقوله يقتضي وجوب البينه في طلب الموائمة ان اراد
 وجوبها في قولها علمت امي وطلبت فيه مسلم لانه لا يقدر
 فيها كما في فتعني البينه وان اراد وجوبها في جميع القواعد
قوله الشفعة اذا اطلب احكم بالشفعة بخلف الوفاء بالله لقد
 طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري وقوله
 اي الى ليل وعند ابي محمد ولا يخلف اقول هذا يدل
 على ان الشفاعة على طلب الموائمة ليس شرط لازم
اقول هذا كما علم على تقدير وجوب الاشهاد والبيهة كما في
 الدين على الميت بعد الاثبات بالبينه بخلف الدين بانه حاشيت
 هذا الدين منه والابراء تفتنه منه وفاقا يدل عليه قوله تعالى

على خلافه اذ يلزم منه اذا عدم الاشهاد يمتنع اقامة البينه واذا
 لم يخلف على هذا يلزم ان يكون قوله معتبرا بدون البينه وهذا يخالف
 للبعث ولما في الكتب **قوله** غريم الميت لولا وعي ابيه والميت
 يخلف ورثة على العالم ما تعلقت اباكم قد قبضت ولا شأمة
 ولا بر من ابي اقول قوله ولا بر من ابي لا حاجة اليه لانه يدعي
 لا البرائة فلا حاجة لذكره في الخليف **اقول** ضم اليه ولا شأمة
 ولا بر من ابي وان لم يدعيها لان اخذ تمام الحي موقوف عليه في
 نفس الامر لاحتمال ابراء الميت منه ولقد نصت الوارث للعلم
 فلدفع هذا ضم اليه كما في ابنت الدين عليه **الفصل**
السكر في حقائقه **قوله** ولو شري ثوبا في طم
 فميصا فيه من لخران القميص له فامشري لا يرجع على بايعه بتمنه
 لولا المبيع للميتي والمسته لم يبيع لولا المبيع كرهى والميتي
 لانه لا خاطه فميصا لم يخبر ان يملك له الا بسبب جاذب بعد الخياط
 احابراء من خاط او باقران اقول هذا يشعر بان الاقرار
 يصير سببا للمكر وهذا قوله ضعيف **اقول** الاقرار بغير الدوى

يوجب الحكم بملك الموقلة وبعدد الملك للمنفعة على ملبس في فضاء التناقص
 كان ملكه في نفس الامر اولاد الكرامة في حكم الحاكم ولست جاع التناقص على البيع
 وعلى هذا الوجه اوله الا يدعى فادعى حجة على المدعى الماخذ ورجع البعض
 على البعض قبل شرط حصة الفن عند الرجوع بثمنه وقبل الاوفى
 بل لو سددوا ان التناقص الذي يبرهن على حريته باع هذا الكفاي ثم يبيع
 هذا ان يرجع على بايع بثمنه وان زعم انه ليس الرجوع لان كان البيع
 لانه لما حكم عليه بيمينه التناقص زعمه بعدم اقراره على هذا الواجب
 عليه مالا فقال ليس او ما كانا نكسر على شئ قط ولا اوفى فبرهن على فضاء
 او ابراء ينبغي ان يقبل بيمين المدعى عليه وكذا لو انكر البيع فبرهن بشرك
 فوجد عيبا فبرهن البايح انه برك عن كل عيب ينبغي ان يقبل بيمين البايح
 لما كان الحكم عليه باليمين يلحق زعمه بعدم حقه انهم صرحوا بانها
 لا يقبل والحاصل انه سفي ان يتخذ الحكم فيها واثباتا **اول**
 الظاهر من قوله وانكرا البيع البيع العبد الذي استحق المستحق من يد
 المشتري جاز ان يكون المستحق عند العبد الذي باعه منه ولم ينكر
 مطلق البيع وكولم انه موالا لانه لما حكم الحاكم بالبراءة للمستحق

وحكم

وحكم بستر جاع التناقص على البايح صادرة انكاره البيع مكتوبا
 شرعا بانقضاء القضاء به فارتفع التناقص كما ارتفع باقرار الخصم
 البيع والتناقص بعدم كمال اقراره بملك بايعه يكتفى بذلك فلا تفتي
 الرجوع على انه لو جوز عدم الرجوع بسبب انكار البايح بالبيع
 ولهذا التناقص زعمه بعدم ماله لوم يفهم اليه قط ولا اوفى فبرهن
 وبرهن على القضاء او البراءة يقبل لان القضاء او البراءة بغير صوت
 واما ما يدون المعرفة فمما على ان اثبت الحرية لا يبيع فيه التناقص
 كما **قول** التناقص من المشتري الا يجزى كونه حكما على كل التناقص
 يرجع كل منهم على بايعه بلا عاقبة بينه ولا يرجع كل منهم مالم يرجع
 وكذا المشتري الاول لا يرجع على بايعه او على كفايه بالدرك مالم يرجع
 عليه ومالم يبرهن على الاستحقاق لا يبرهن البايح دفع التناقص ولوراه سجل
 الاستحقاق فاقرب الاستحقاق وقبل السجل ووعدان يدفع ثمنه ثم لم
 يجز على دفع ثمنه ولو وجد بايعه سرقته وظهر سجل قاضي خاد او برهن
 بسجل قاضي خاد لم يوفى قاضي سرقته ان يعمل به ويقضى برجوعه بثمنه
 مالم يبرهن ان قاضي خاد احكم على المشتري عليه واقره من يده وهذا

لان الخط يشبه الخط فشرط بينه الحكم والافراج عن بره اول
 نسخي ان يكون فيه خلاف لاني يوسف حكاه الكتاب الحكمي فاقوله لغير
 انه شهاية انه كتابه يكفي ولا يشرط علمه بانه الحكمي **اقول**
 ان حكم الرجل عن حكم الكتاب الحكمي لان الشهاية واحتم شرط عند
 وعند الحكم ليس شرط فعلى هذا يجعل ان يشهدهم وبالم اليهم
 وان لم يحتم وليس شيء منها شرطه التجمل فلا يلزم فيه خلاف والعلم
 اليه وان وجد الرواية فيها ونعم والافلا **قول** شري زيد قسما
 من خالد فبانه من بكر ثم شواه زيد فاستحق رجوع زيد على يامه الاول
 وهو خالد كذا افق وهذا انما يستقيم على رواية ان الحكم
 للمستحق بوجوب انفساء البيئات كلها فخرج ببيع زيد شواؤه
 ثانيا من البيعة فصار كانه لم يسمع غيره واما على ظاهر الرواية
 ومعاون الحكم له لا يوجب انفساءهما فينبغي بيع زيد وشواؤه ثانيا
 على حاله وليس له الرجوع على خالد ولكن يرجع على يامه ثم يامه عليه
 ثم يرجع على خالد اقول فقط لان ظاهر الرواية لا يمنع الرجوع
 الا يري ان لم يرجع على يامه في ظاهر الرواية ايضا والحكم

حكم على كل الباعة فينبغي ان يكثر زيد يرجع على خالد او على بكر
 او كل منهما باي **قول** ما ذكر من قبيل قصر المسافة والافق سبيل كلا
 منهم لا يرجع على يامه عالم يرجع اليه فعال ظاهر الرواية فينبغي ان يكون
 للحاكم من زيد من الاسترجاع عالم يتم الاسترجاعات الا انه يجوز عند
 القرار الرجوع عليه بالافق وان لم يتم ان زيد احرم من بكر وخالد يامه
 ظاهر الرواية بدون ان يرجع على بكر وكذا ان يختلف الثمن بينهما
 فيقتصر صاحب الاكثر **قول** ان يكون احوال الرجوع كحوال الاستحقاق
 وقيل يحسب العيب ان لا يرجع على خالد ولا على بكر اما على بكر فلا لا يعيد
 لانه يلزم الرجوع واما على خالد فلا ان هذا الحكم يستفاد منه فعال
 قياسا لهذا لا يرجع زيد على بكر في الاستحقاق لانه لا يعيد **اقول**
 فعال هذا نسخي ان لا يرجع على خالد ايضا في الاستحقاق لان الحكم
 يستفاد منه **اقول** ضار العيب فقط بملك الرضاة وغيره
 فانه الحكم بالاستحقاق يكون حكما على كل العلة بخلاف الحكم بالعيب
 لجواز صدقته عند بعض وان كان قد عاكر الرضاة عن بعضي و
 باني اسم كل حشره ببايعه فلا يلزم انما حكمهما **قول** نسخي

بملك مطلق فطلب ثمنه فبرئ بايعة اذ بيع على ملك بايعة يقبل لو كان
مخفوض المسمى ولو غاب بايعة البايع لانه ينصب خصمه بايعة او كـ
ينبغي ان لا يشترط خصم المسمى ايضا كما تقدم **اقول** قد بين
في فصل من الاصل خصم المسمى ان المسمى في المسمى في سماع هذه البيعة
وفيه تفصيل فارجع اليه يظهر لك ما هو الحق **قول** ولو برئ المسمى
بعد عن التنازع لا يقبل لان البيعة او اوجهنا على التنازع يقبل
بيعة ذي اليد فظهر من ان ذي اليد هو البايع الاول فبيعت
اولى **اقول** لو اتى بستان فطلب ثمنه فبرئ بايعة اذ بيع عند
او عند بايعة ينبغي ان يسمع بيعة ويبطل الحكم بالبيعة في التنازع
انه ظاهر ان ذي اليد هو البايع الاول في بيعة اولى وقد مره في الخارج
وذي اليد وعكس **اقول** لا يعتد به في هذا التنازع او يثبت
وفيها بين ان بيعة ذي اليد اولى في التنازع سواء كان
قبل الحكم او بعده وان بعد رجوع بعض **قول** قال المسمى الدية
غابت عن منذ سنة فقبل الحكم بها للمسمى بضمن البايع انها
ملكه منذ عشر سنين يقضي بها للمسمى لانه ارجح عن غيرها لا للملك والمالك

ارح الملك

ارح الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصالحا
المشتري ادعى ملك بايعة بتاريخ عشر سنين عن التنازع لا يعتبر
حالة الانقضاء عند ارجح فبقي دعوى الملك المطالب في حكم للمسمى
لحقه يقضي بها للمورع عند ارجح لانه يرجح المورع
حالة الانقضاء وينبغي ان يقضي بقول المورع اذا رفق وظهر **اقول**
لم اجد رواية في هذه المسئلة تحضروها على موسى وان اعتمدنا
في دعوى الملك المطالب من جانبين ولعل ان لا يوسر ولعل ان يوسر
منها ولذا لم يصر خلافا فيها **قول** استحق فارلوان بمرح
بايعة انه نتج في ملكي وعرضت ابيانة حتى اخذ منه الثمن فارلوان بمرح
على بايعة فانك بايعة البيع فبرئ مدعي التنازع اذ باع منه ارجح
لان لما حكم عليه فاحذ منه الثمن التنازع ودعواه التنازع بالعدم
قدمنا الكلام عليه قبل بورد ونصت بربانة طبر الذي جرت
زعم بالعدم **اقول** قدمنا الكلام عليه من انك على وجه يذوق ما قاله
من انك **قول** شرارة لغوي بامر ثم الامر وهو المشتري
فاولدا فاستحق واخذ عرقا وقيمة ولذا فان الواطى لا يرجع

على البائع بشئ لانه شراء لغيره اقول — سعي ان يرجع لاني
اقول لانه ان يرجع الامر لانه يجهته الى غيره قد استهلك
 الجارية فيكون ماله مما ملكه فاذا رجع على البائع بالثمن اجمع
 والمبدل فيكون ماله مما ملكه ولا يرجع الموهوب على البائع
 لان سبب الرجوع اخذ ما دفع اليه ان يستحق وهو لم يدفع اليه لان
 اليمين عقد تبرع فلا يستحق فيه الالة وان عوفه بشئ سعي
 ان يرجع به اليه **قول** ولو كان المدعي دارا وصالحا على دار اخرى
 وبني كل منهما دارين فاستحق دار موهوب الصالح يرجع في
 دعواه كحامته الا انه من لو بر من المدعي او صلفه او نكله يرجع
 عليه بيمينه بناء وبقيمة الدار المدعى لابل الدار عند اى دار لان من
 اصله ان من شري دارا اشتراها فاسد او بني فيه صار ملكا
 ولا يباذ البائع فباذ قيمته اقول — لو صار ملكا
 ببناء ينبغي ان يباذ المستحق قيمته لا عينه او الغاصب ملك المقصود
 بهتملكه **اقول** انما صار بالبناء عليه متملكا بالبناء
 باعتبار الالاف ان يصير بالبناء عليه متملكا في الغصب

فيه رواه العبد

فيه رواه العبد بعد الامكان فاذا ملك العبد حقه انقلضت قيمته
قول شركة ايضا فيه اشجار حتى دخلت بلا ذكر فاستحق الاشجار
 هلهما حصته من الثمن قال لا كما مرة ثوب قن وقنه وبروثر حار فانما
 يدخل سعا لاصفة له من الثمن وقال له حصته من هذه المسيلة رواية
 انه يبرمج الاشجار ووفر ما بينهما وبين البرقة والثوب الاشجار
 مركبة في الارض خلاف الديب فالنتيجة منها اقل فكانه اشجار
 وكذا الدار اذا البائع ان يعطى غير تلك الديب فله ذلك لو كانت ثوبا
 خيا كذا الاشجار اقول — في الشئ وفي كل ما يدخل في البيع
 اذا استحق بعد القبض سعي ان يكتسب لها حصته على ما يجزى فتمسك
اقول قوله كل ما يدخل في البيع بنوعه الاول المسيلة
 فلا يثبت له ما على المطلوب واما ما يجزى في فن شرك بيت
 واسقفين وقبض غزب السقف لا على ثم الاستحقاق الا قبل
 ولم يذكر البناء في الشراء لان البناء وان كان تبعا لكن لا يقضي
 صار مقصودا وصار له حصته من الثمن فلا بد ان لا يقصود به
 اسم الجدران الاربع مع السقف والبناء في السقف لا خارج عن حصته

خلاف الاشجار فانها خارجة عن حقيقة الارض وان كانت متصلة بها
 غاية ما يفرق بينهما وبين الثوب البرقعة ولو صلح على وجه
 في بعينه حاد وكان يباعا فلو ملكه يد المديون قبل قبضه
 يرجع الطلب الى اصله وهو الدين وكذا كل شيء بعينه ولا يخل
 افتراقهما قبل قبضه اقول — وكذا ما يبطل افتراقهما قبل
 قبضه فانه يرجع فيه الى اصله بالاول فلا وجه للتخصيص
 مران وكذا شيء بعينه ولا يبطل افتراقهما قبل قبضه احد الطرفين
 والسلم كان سعا فحكم المبيع حتى لو قضي شرا ولو سطر الصلح
 واما اذا صلح دين بالدرهم او الدينارين فخلص عن الربو فيبطل الصلح
 لا افتراقهما قبل قبضه فلا يكون سعا وحكم الحكم لا يملك المبيع وهو
 المقصود منهما **قوله** لو صلح بالدين الدار المدعى حتى الدار المدعى
 عليه ياخذ من المدعى ما دفعه اليه اما لو كان المدعى حتى اقل ما
 لا يبيع مئرا يرجع لولا استحقاقا واما اذا كان منكرا يرجع
 ايضا اذا صلح بوان على زعم المدعى ان باعه فاذا استحق يرجع
 واما لو فح المشتري شيئا الى ذك اليد واخذ الدار لا يرجع المدعى

بما دفع او المدعى زعم اني اخذ حتى وانما دفع المال لقطع خصومته
 فلا يبيع المدعى مئرا فلا يرجع اقول مبادلة زعم ذي اليد يبيع
 المدعى مئرا فينتفي عن يرجع والحاصل ان هذا وما بعده
 الكل منها مبادلة زعم احد الماد زعم الاخر فمسعى ان يتحدا
 حكما وهو ان الصلح لا ينعطس زعم المدعى **قوله** المدعى احد
 في زعمه فادفعه يكسب لقطع الدين في امر حاصل له وزعم ذي اليد
 لا ينفذ حتى الدعوى سواء كان منكرا او موعدا وانما يبيع لصاحبه
 لو امكن كلا الاستحقاق فيما دفع المدعى فيبيع الدعوى في اليد
قوله لا بد من موافقة استحقاق بدل العقود فاستحقاق بدل
 الخلق يوجب البرص ببقية استحقاق بدل المسع يوجب الرجوع
 بغير المسع قايما وبقية مالكا واستحقاق بدل الابن يوجب
 الرجوع باجر المثل الذي هي قيمة المنفعة يسعى ان يكسب المثل
 بالابن منا وهو العيز القيمي لا المثال في حق قيمة المنفعة
 لا قيمة البدل كما في الحقايقه اذا استحق احد البدلين وهكذا البدل
 الا في حق قيمه المالك لا قيمة المستحق لا لثقتا من البيع ولعله المثال

فينبغي ان كسبه مثلاً مثلاً لو دفع عشرة دراهم اجرة
 فاستحققت يفتي ان كسبه مثلاً لقيمة المنفعة اذا الاجارة
 سعى الى لا تبطل باستحقاق الاجرة **النفذ** **اقول** المرفوع المثل
 ما كسبه في السلم ويجوز فيه الربو او يتفاوت فيه الاسعار لا ما يكون
 وسبباً الى العتد ولا يكون مفسوخة بعينها كالدرهم الذي
 فانها لا يوقيان الى الذراع اذا استحقها **الفصل الرابع**
عشر في العرف قوله ولو سرق مما زيد الوكيل لم يضمن
 لانه ايمان فيما قبض له قبل السرقة ولو سرق الوكيل بعد ايمانه
 نقد عليه لانه لم يضمن وكيله بعد ملك تلك الدراهم لتعلق الوكالة
 بتلك الدراهم المنقولة عند بعض المشايخ ولو توقف في ذلك
 ببقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ **اقول** على هذا
 لا تشرع لعدم تعيينها بعد التسليم عند عامة المشايخ **اقول**
 ان توقيت الوكالة ببقائها بسبب العرف لا يستلزم تعيينها
 بعد التسليم فيظهر ثمرة بطلان الوكالة بخلها وقطع الربو
 على الموكل فما وجب للوكيل على الموكل بسبب حكمة بينهما في البيع

عند عامة المشايخ وثمرته عدم التعيين للشواهد يظهر
 وان قيدت الوكالة بها فيما لو اعطاه ونايز وامي ان يترك
 بها طعاماً فاشترى الطعام فلم ينفذ ما صدر في الطعام الى
 الامر ثم نقد الدنايز حال نفقه وانفق ونايز الامر فاجبه
 فهو جاز لانه امثال امر الامر في الشراء بتلك الدنايز وكذا الدنايز
 لا يتعين بالتعيين فكانت باقية على ملك الامر والوكيل حتى
 ونايز الامر حاجته مما رستوفيا دى نفسه في ذى البلاء
 عليه غرم من حال كذا في المبسوط **قوله** امره بكونه بان يترك
 له دينه فمنا بغير عينه فمنا هو له عند ذى ولا امره عند
 له ان النفذ يتعين في الوكالات لو عيننا الا يرى انه لو كان
 من جهته الالف فملك الالف عند الوكيل يعطل الوكالة
 فكذا الدين ولهذا الوفاء الوكالة بدينه وسقوط الدين يبطل
 واذا تعين كان هذا توكيلاً بتمليك الدين ممن لا دونه عليه
 اقول هذا ايضاً على ان النفذ يتعين في الوكالة بعد قبضه
قوله من شاء كونه الفن للامر عند احتشال امره

يكون الدين في ذمة كيرف والدين معني في الذمة وتقبض على البعثة
 فلا يقع الترد بعينه بل بما يكون سببا فيه **الفصل الثاني**
عنه في بيع الوفاء قوله يوشى كل الكرم فيه
 واخذ غلته والاخذ بغير رضا البائع فهو الحق في ربه وليس للمشتري
 يكمل غلة الرمي فاذا اكملها ضمنها فاقبضنا بالضممان على الاتفاق
 كذلك اقول **عوضها عن التبايع** مواخذ غلته والانتفاع
 به فيكون الاخذ برضاه سواء باع كماله او بعضه فينبغي ان لا يقضى
 وفاقا **قوله** التبايع لا يستلزم الرضاء كما في الاكراه وبيع الوفاء
 بيع تلجئة ويكون المقصود الاصل منه الاستيناف كما في الرمي
 ولذا قالوا امور من في الحقيقة ولا يقع به الا بالاذن ماله **قوله** في
 اتفق مشاع زماننا على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف
 لانها تلفظا بلفظ البيع بل ذكر شرط فيه والعبرة باللفظ ايضا
 دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن ينسأ ان يطلقها بعد جاراتها
 صح العقد اقول لان الانتفاع به مقصود كما ان الاستيناف به مقصود
 فلا حاجة لجعله رميا فعلى هذا لا يكون رضا اللفظ وعوضها **قوله**

الغرض الاصل منها الاستيناف وان كان غرض المشتري الانتفاع به
 وهو لا يتم بدون رضا البائع وتعلقه لا ينقطع عنه والامام اجماع على الرقة
 عند ادخال الثمن وما دام التعلق باقيا يحتاج الى لفظ بالانتفاع به كما
 في الرمي والاعتبار للمعاني والحال دون الالفاظ والابتداء
 كما في الهبة بشرط العوض فانه اعتبروا ببيعة الاحكام **قوله** كرمها
 باع احد مما نصيبه من شريكه بغير اذنه باع من آخر باتا حتى توقف
 على اجازة شريكه المشتري وقاءا مثل شريكه حتى التسعة اجاب
 جل المفتين في بلدنا لا التسعة واجبت ليس كذلك بعدا المحت
 في الفتوى واجازة شريكه فانه لا بد من هذا الاطلاق ليصير حله فانه
 لا تسعة في بيع الموقوف الا بعد النفاذ فان المبيع وقاءا اذا باع الباع
 باتا حتى توقف على اجازة المشتري وقاءا فقبض البائع على
 الوفاء وانفسخ فذلك العقد بقضاء الثمن لا يصير السجل الموقوف
 جائزا لانه يعقد موقفا على اجازة المشتري فلا يجوز الا باجازة وعنه
 احدى ما يخالف فيه البيع الجائز الرمي اقول **قوله** يوشى على قوله
 جعل الوفاء فاسدا وما على قوله جعل رميا فلا وقوله لانه انعقد

موقوفاً ان يقتضى اللاحق ربح الرهن الآباً جازة الرهن لا بقضاء
 الدين وليس كذلك **قول** من جعل رهنه في الحقيقة لا يجعله رهن
 حقيقة بل جعله حكماً وما لا فلا يلزم اشتراك جميع الاحكام فيها وهو
 ظاهر ومن جعله فاسداً لا يجعله فاسداً كذلك بل حكماً وآلاً
 فانه عقد مستعمل حينئذ جعله بعضهم حكماً حكم الفاسد مما لا يعقل
 بجعله حكم حكم الرهن كذلك **قول** لو باع وفاء ولم يقض عنه لا يمكن
 من بيعه خاضع قبل فسخه **قول** الرهن كذلك **قول** هذا
 قبل تسليم المبيع الى المشتري لانه يتم بالايجاب القبول فيجوز التسليم
 ان لم يرهن المشتري به وهذا لا يكره في الرهن لانه لا يتم بدون القبض
 وان سلم هذا بعد التسليم اليه وهذا لا يكره في الرهن ايضاً لانه قبل موت
 الذي لا يتعلق به صح المرتضى فلا يتقدر منعه من البيع ولا يجزى الرهن ان يقد
 شيئاً من المرتضى لينتقل عليه الدين **قول** ومنها زكوة مال الوفاء
 على البلع **قول** قد مر في اول الفصل انه لا فرق بينه وبين الرهن
 في حكم الاحكام فعلى هذا لا يتم له التمسك بما ذكر **قول** ملكتي على
 سبيل البائنة والتاكيد في كونه رهنه في الحقيقة والحال ومثل ذلك

كثير

كثير في كلمات القوم ولا منافاة بين الكلامين **الفصل**

السالغ عشر مسايير لاجارة قوله

غضب عبداً واستاجر من يحفظه يجب الاجر قال مختلفا قاض
 الى عاصم البهني يستخرج منه صدرى ان الاجر والضممان لا يجتمعان لولا
 ومن المستحق للاجر غير المستحق للضمان **قول** اذا ضمن
 يملك مستنداً الى وقت قبضه فلا اجر على حفظه فله الاجر لما ذكر
قول اذا ملك المقتضوب عند المستاجر بغير صنعه وضعه المالك قيمة
 يرجع المستاجر على المورث الغائب بما اداه على المالك فكيف يملك
 الاجير مستنداً الى وقت قبضه فيجب للاجير حفظه قطري
 ان المستحق للاجر غير المستحق للضمان وهو الغائب حقيقة
 ومالاً **الفصل العشرون في دعوى الزجر**
قول ادعى نكاحاً مطلقاً بلا تاريخ واستند الى تزوجها
 شهر كذا لا يقبل الاكذاب المدعى شهره وفي عكسه يقبل
قول هذا على عكس دعوى العينة وهذا الاكراه في النكاح المطبق
 شرافاً بانها منكوسة في الحال لا في حدوثه منع من قبضه والى

اقرب الاوقات لخلاف مطلق الملك فافترقا **اقول** ^{وذكر} ^{النكاح}
 المورخ يتضمن وعده النكاح لئلا ينفذ ملكا مؤبدا الى الموت
 غالبا فالاشهاد بمورخ وحمل على الحال لم يخالف المدعى بخلاف
 الملك فانه لا ينفذ التايب فافترقا **قوله** ولو اوعيا نكاح
 امر له تجر وليس في يد احدهما وبرهن احدهما على النكاح ^{ببرهني}
 الاخر على النكاح وعلى انها اقرت به لا لا يترج بينه مدعى الاقرار
 اذا لا اثبت بينة نكاحها وبه يثبت اقرارا به فاستوت
 البينتان في اثبات الاقرار وقيل يترج بينة الاقرار بالنسبة
 كثبتت عيانا ولو عيانا اقرارا لاحدهما بعد ما يترج المقل
 وما يقول بان الاخر اثبت اقرارا بنكاح قلنا نعم لكن في ضمن
 اثبات النكاح ومنها اثبت اقرارا قصد اذ في المحيط
 اقول بطلت البينة بالنهاية فينبغي ان يبطل ما ثبت بها
 وهو الاقرار بخلاف ما لو برهننا على النكاح ثم برهن احدنا على
 اقرارا فان اقرارا ثبت منها بينة لم سطر فبطلت البينة بها
 كثبتت عيانا بخلاف ما نحن فيه فافترقا **اقول** ^{او ابرهن} ^{احدهما النكاح}

الزكاح والاخر برهننا على النكاح ايضا وعلى اقرارا به فينبغي
 ان يترج بينه الاخر ومعلوم باب الترجيح كما سيجي بعينه من الكيف
 والمصر فاقبل به لكن فترقا بينه ثم برهننا على اقرارا به ^{ببرهني} على
 اقرارا ومن البين ان لا دخل للمورخ العاطفة في الترجيح
 وانما هو البرهان على اقرارا وقد وجد ولو برهننا ^{على النكاح} ^{فانه} على النكاح
 عند البلوغ وبرهن الزوج على سكوتها يقبل بينهما لانهما ثبت
 الفعل وهو الالباء **اقول** سعى ان يعطل بسبب الزوج
 لانه ثبت حدوث الملك ولذا جعلنا القول قولها عند عدم
 دلائل الزفره لانها ينكر حدوث الملك فالابح ان يكون المحذور
 مذموم فزجر فعلى ما ذكر بكتب القول والبينة للمرأة عندنا
 ولو هو **اقول** الزوج يدعي بقاء الملك السابق لاحدونه
 والمرأة تدعي اذالة وهو ينكر فيقبل بينة الازالة لانه امر
 حادث على السابق فيكتب القول قولها بحجة اخرى عند عدم
 البينة لان فعل الالباء صا ورعنها وهو اعلم من غيرها **قوله**
 ولو وقع التصديق في البيع بان لهي الشراء منه فانكر ثم

وقفه بخزانة الدرر المنيرة بالازمنة

ثم نقاد قاعليه ثبت البيع لفا وجه التقابض اذ البيع ينعمد
بتعاطي دون النكاح اولا — ثم نقاد قاعليه ان النكاح كان
يدل على سبق النكاح فينبغي ان يحكم بينهما **اقول** لا بد فبينهما ^{النكاح}
من حضور الشهود والتصديق لا يستلزم حضورهما ^{او غيرهما}
في ترك الزوج فانكر الورثة ويذهب على كليهما ثبت فلو لم يثبت الورثة
انها أبرأت الزوج عن المهر قبل موته او ضاعا لا يقبل للثقتين
كما لو لم يرد العيب فانكر البيع فيه من المتزوج فادعى ابراء المرأة
عن العيب لا يسع دعواه وقيل الصحيح انه يسع دعواه ابراءه كما لو ادعى
انها فانكر ثم قال قضيت ابرائتي يجوز كذا اقتول سفي
ان يسع في هذه النكاح ايضا بد اولي اذ النكاح لغز الورثة فيمكن
التوفيق بعدم الوقوف عليه كما في فصل التناقض **اقول** النكاح
يفيد الملك المسمى ولهذا يقبل البينة اذا ادعى لها حاكم رخصا
وسمدا بملك مطلق فاذا انكر الورثة النكاح ومهرها فانتهى المرأة
فاقرار الورثة بغيرها يكون قضا لان عدم العلم بالنكاح المسمى
مستبعد فلا يلتزم به وميل المصنف في امثال هذه المسائل

قدوم غير مقرر وظاهر الرواية في مسنده رد العيب عدم القبول
وهو غير ظاهر الرواية في رواية علي بن يوسف في القبول فلا وجه
لتمسكها ^{الصلح} على امر غير مقرر والفرق بين مدعي العيب وبين المدعي
والابراء وظاهر كلامه **اقول** زوجهما او قبضت مهرها من الزوج فبلغت
فطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصيته لم يكن للثقتين في ذلك
البراءة الزوج بدفعه الى الام ولو لم يكن وصيته طلبت اخذ المهر من
زوجهما وهو بر ص به على كذا لم يلحق بالثقتين فالما ودفعها
اليه كدفعه الى اجنبية كذا اقتول في المسمى الاب والجد والقاضي
لان غيرهم لا يملك التفرغ في حال الصغير فلا يملك قبض مهرها
ولو كان عاقد اجماع الولاية او الوكالة اقول سفي ان يسع
به الزوج على الام قايما لانه كالمدفع برضاه فيصير حانة كما لو دفع
الى اجنبية **اقول** دفع المهر الى الام بطريق الاعتياد في غير المسمى
لا على وجه التبرع والاعانة وجاء غرضه من طاعة ما وجب عليه فاذا
لم يسقط عنه رجع بعينه ان قايما وبقيته ان **اقول** **اقول**
بعض المصنفات متاعا وبعث الله ابونا متاعا فقال الزوج بعينه

صدق مع بينة فلو طلق المهر في وقت المتاع ولو قايما والارث
 لو مثلها لانها لم ترض بكون مهر او يرجع ببقية المهر ولو قايما لا يرجع
 على الزوج ببقية اقول — ينبغي ان يكون لها رد قيمة قيمتي
 ملكك لترجع ببقية المهر لو كانت اكثر لانها لم ترض بكون المدفوع
 من المهر فينبغي ان يكون لها رد قايما و رد قيمة ما كان ليصل اليه
 حقها **اقول** قدر هذه المسئلة في النزاع هكذا بعث ابوها
 بعد ما بعث الزوج ثم قال كان من المهر ان تكون لي كذا مثلها ترجع
 وان قيمتها فلا يرجع لانه صار من توفيه بالملك قدره من المهر
 فخذ اصح انها لا ترجع انما لا ترجع الا بقدر قيمة المالك لا مطلقا
 كما توفيه المهر من المالك في العباله اي لا يرجع
 ببقية المهر بقدر قيمة المالك على ان لا يرد له قيمته العقبى المالك
 لترجع ببقية المهر وانما ترجع قيمة المالك **قول** واما ما بعث ابوها
 فلو كان قال لا يرجع على الزوج بشئ ولو قايما وبعث الاب
 من مال نفسه اخذه من الزوج لانه يهتد لغرض الرجم المحرم ولو بعث
 مما مال بينه البعثة برضا لا يرجع فيه لانه يهتد احد الزوجين

قبول

للاخر ولا رجوع فيه اقول — ينبغي ان يكون للاب الرجوع
 فيما بعثه من ماله ولو كان لانه بعثه على سبيل العوض المحبته
 فلما لم يحصل عوضه ينبغي ان يجوز رجوعه **اقول** هذا بدعي حاشا
 الاب بتوهم العوض لغرض والهبة لا يبطل بشرط فارد مخرج
 فضلا عن توهمه فبقية حكم المحبة للابحش فان قايما يرجع وان
 ما كان لا وقوله والمحبة بشرط العوض في معنى البيع **معناه**
 في جميع الوجوه بدعي بعض الاحكام مالا لا ابتداء ولو ملك
 يد المودع قبل ان يعوضه فينبغي ان لا يضمن ببقية لانه
 عقد تبرع ابتداء **قول** كتبني الجواز و اقر الابني هذه
 الاشياء ملك البنت لكن التبرع لم يبرأ هذه الاشياء
 حرة واحدا بعد واحد لم يخلع ان يسهلوا بانها ملكها
اقول ظاهر ما مر انه يكتب شيئا وتسهل الابنة
 على ان جميع ما في هذه النسخة ملك والدراي شران كورهم
 التبرع **اقول** كل من من الاقدار في صوح عدم التملك قبل
 ثبوت بدعي لما في النسخة بعد ثبوت يد الاب له فيكفي في التبرع

كلام لا حاصل له

على الاجمال قضاء واما دعوى التملك باقرار الاب على الاجمال
فالتسليم للملك مستحيل لان التسليم بالجملة لا يكون وانما
في المقرب **قول** امتنع مهرها بعد الخلوة فقال الزوج
ذكر لاني خلوت بها وقالت خلوت به ولكني لم امكنه من نفسي
اقبض مهرى فالقول قولها اذا الخلوة جعلت كوطئ في قولك انه
ووجوب العدة استمسا بالار فيهما وراي ذلك في الاحكام لم يجعل
الخلوة كوطئ اقول هذا مخالف لما مر في الدخيل **قول**
في الذخيرة الخلوة كالوطئ في بعض الاحكام لانه بعضها وثيقة
على ما عدت فيهما واما هذا الحكم اعني القول قولها في حق المنع لم يذكر
في الذخيرة والمقصود ان هذا الحكم من القسم الثاني الذي ذكره
الذخيرة لا يكون الخلوة في حكم الوطئ لان الاحكام التي في الذخيرة
مخالفة لهذا الحكم وان كان يفهم من قوله فيما وراي ذلك من الاحكام
الفصل في الدعوى العشرة
واما حق المولى في الاسير فهو حق الوامب به وحق البائع
في المبيع فاسدا اما كونه فوق حق الوامب في حق في الاسير لا يبطل

بزواله

بزواله عن ملكه المتمكن من جهة العدة وبصنع حتى كان له ان يافذ
الاسير من المشتري الثمن ويبطل بزواله عن ملكه حكما بان اسير
ثانيا وحق الوامب بطل بزوال ملك الموموب على كل حال فحق
الماسور منه فوق حق الوامب بهذا الوجه واما كونه دون حق البائع
فلان حقيقة الاسترداد لا يبطل بزوال المبيع عن ملك المشتري
سواء زال بصنع او بهونه وحق الماسور منه يبطل بزوال
الاسير عن ملكه بلا منعه واختياله فهذا مملوفا بان الحق في الاسير
فوق حق الوامب وحق البائع اقول لو كان الحق
في الاسير كحق البائع لسرى الى الولد والارثى كحق البائع
ولو كان كحق الوامب لسرى اصلا فلما كان سهمها الحقتاه
كحق البائع في حق الوامب الحقتاه كحق الوامب في الارث فلما
برأية الى الولد وول الارثى ملكه بالاشبه بنسبة **قول**
ما قاله المحقق من سبوح من الدليل لا الدليل المتعارفين
والمقصود ان ثبت المطلوب بالدليل والايمان الدور وظاهر
الفصل في الدعوى العشرة

الخلع من جانبه بمنزلة بطل بقاء من المجلس وكذا الخلع
 لو قال لقته بعت منك بكذا لم يبطل بقاء الخلع ولم يكن الخلع
 ولا الزوج رجوع عنه اقول سعى ان يكون رجوع
 لا سيما لانه مباولة كفاية الكتابة بدلا من اقول قوله بعت منك بكذا
 عني على كل وتعليق بقبوله فيتوقف على قبوله العدة فقط فغ
 جانب الخلع تعرف لازم ويمن فلا يصح رجوعه كفاية تقرقات
 اللازمة والايمان المتعلقة بخلاف عقد الكتابة فانه عقد زواج
 فيصح الرجوع قبل العقد قول فلو قالت لرجل اطلقني زوا
 كذا او قالت اجعلني بكذا افرجعت والكبير الزوج لم
 يعلمان فحقها المأجور وجاز عليها لانها لم تتولى بالاعتراف
 ولكنها وكلت عليها غير فصار كقول الوكيل فله بلا علم
 خلاف الرسم اقول مذاذ في رجوعها
 حاكمي فينبغي ان يصح بلا علم كما لو وكل ببيع ثم باع بنفسه
 فانه وكيل يتنزل وان لم يعلم به اقول الرجوع حقه الغل
 فانهم يكرهون ان يكرهوا لغيره فيكون له الرجوع في كل حال
 فانهم يكرهون ان يكرهوا لغيره فيكون له الرجوع في كل حال

بنفق فيها وكلية والموت والارتداد واعتقالها ومقتل
 منها قول ولو قال خوتني ارضي بخبر فقال خسرهم لا
 تطلق سالم بطل الزوج فزوجته كذا افرق بينه وبين قوله
 اخلعي نفسك فقالت خلعت حصص لان قوله اخلعي
 امر بالطلاق بلفظ الخلع والزوج يمكن امرها بها بعد ولابد
 فصحا الامر وان لم يذكر البطل اما قوله خوتني بخبر امر بالمعاد
 فلا يصح لو لم يكن البطل معقد راعوا اقول مذا يقتض
 ان لا تطلق وان قال الزوج فزوجته او البطل لم يذكر اقول
 الامر كما ذكرنا او لم يذكر اصلا اما اذا ذكر البطل في كلام احد
 كما ذكرنا حيث قال فزوجته بكذا يكتفى به لغيره كما يعرف
 بعينه مذا قول قال في اطلاقه زبان من سعى ان يبرأ
 او لامي المهر حتى تطلق ولو جعل امرها ببراءة وقال زبان من
 فاني اوجدها شرط فعلها ان يبرأ ومئة او لا ثم تطلق نفسها
 حتى تقع كذا سعي وفي صحيح فاذنة قوله
 نزيان من روايتان عن شيخي كما ترى اقول امارة المستطاع

انه في قوله زيان من الاثر شرط تاخر الابرار **الشرط** بل هو
 في تقدم الابرار على الشرط وتماض عنه وافاك هناك الابرار
 في تقدم على الطلاق والفوق بين الشرط والطلاق ظاهر ولا يلزم
 من وجوب تقدم على الطلاق وجوب تقدم على الشرط فلا يلزم من ان
 يكون بينه وبين انسان **اقول** معنى الاول انت طالق ان لم تحضر على
 فالطلاق معلق بعدم احراز المتعلق بالتحكيم وهو المهر
 ونفقة العدة بقرينة تعليل الطلاق فيجب الابرار او لا يلزم الطلاق
 لان شرط لوقوعه ومعنى الشا امر كسر ك ان لم تحضر على تقدم
 المذكور منها شرط لكون الامر بديا فالطاهر انه يتعلل بذكر
 الزوج اولاً وهو المهر او من قوله فذا وجد الشرط حتى يكون الامر
 بديا وليس بشرط الطلاق وهو ظاهر والاستمرار عند الشرط
 وجب عليها ان يبرأ ذمة المهر والنفقة ولعل عند المهر
 من قوله زيان من روايتنا لا ما ذكره المصنف **قول**
 زيان دعوى مهر ونفقة عدة من كذا مرا طلاق وادى وله في
 الخلة وله بها بسنة **وقول** في ذلك بكسر ورضى مهر وقول

شوي بكسر ورضى نفقة **اقول** على ما مر سعي ان يكون العدة
 قولها في النفقة ايضا لانه اقرب بالطلاق وادعى سقوط النفقة
 وهي تنكر **اقول** ادعى المرأة استمرار ما وجب بالعقد وهو
 المهر وادعى الزوج سقوطه بدعوى الخلع وهي تنكر فالعقد فاعلمها
 وكذا ادعى المرأة حدوث وجوب نفقة العدة عليه بالطلاق
 وهو ينكر فالعقد للمكره واما دعوى السقوط من غير دعوى المرأة
 وجوبها فمذموم **قول** صبي قال ان فعلت كذا فكلت امرأة
 ان تزوجها وطالق وفعله وهو صبي والخلة عنه بعد بلوغه وقال
 لها تو بر من خراسان سو كذا فقال هو اقرار بانها حرام عليه
 ويكون تحريما مبتدأ والقول قوله اراجه الواحدة او الثلث
 اقول على ما مر من التصديق ينبغي ان لا يحرم لانه اضاف الحرمة
 الى **باب** باطل **اقول** بينهما فرق لان كلام الزوج
 في الاول جواب ومنفرد على كلام الصهر ولذا قيل انه لم يقع
 بالحرمة ابتداء ومنا قال لها تو بر من خراسان سو كذا فقد
 اقر بالحرمة ابتداء قلهم بدان سو كذا ذكر على وجه الطحاية فاذا الى السب

باطلا يكون الحرة مبتدأة باقراره لان كلامه مستقل للجواب
 متفرع على كلام الغير **قوله** خلعهما فبطلت ذلك فقال
 المرأة الشئ اجاب لامة ان الخلع الشئ لم يجر اقول فنظير
اقول وجه النظر كقول من خلعهما ثم تزوجها ثم خلعهما ثم تزوجها
 في لا وجه للجواب ان الخلع الشئ لم يجر فلو جاز ان يفصل الخلع بمحل
 ان الخلع الشئ ايضا نكاح واحد لم يجر فلا وجه للمهر والى الجواب
 مبني على البناء بقوله والى على المراد عندهم ولا يكتسب
 القرينة الجواب **قوله** بباح للدة المأكونة فدا لا ان يعقها
 المحكم كسائر الديوز والمدرة وام الولد ترقى وكسرها لو الترت
 بالذات المحل او غير ذن اقول في عدم الاذن ينبغي
 يورث الى العتق اذ اكتسب للموت فلا يجعل الغيخ الابرضاه **اقول**
 صورة المسئلة تزوجت المدرة او ام الولد بالذن المحل واللام
 بجر نكاحها ثم خلعت بزوجه على ما معلوم فصلت مدونة بالذن
 المحل والاذن بالنكاح لذن لغيره بجره لوازمه فتوقى فكسرها
 لذل المجال ليس رقبتهما والدين على حق مولاهما سواء لذن بالتمزها

وقت الخلع او لا كحالة ومنه التجاوة اذا الاذن بالنكاح **الخلع**
 ضرورة **قوله** ولو اراد ان يكتب يكتب اقرار الزوج باليمينونة
 ويكتب اقرار الاب يقبض المهر ونفقة العدة اقول
 لو كان صاذا فانه اقراره ولا فائدة فيه للزوج ولو كذب فهو مرام
 بجر التجرد **اقول** كوزان يقبض الاب مهرها ونفقة عدها بشرتها
 الصعيقة وليت اتم ومبهما للزوج فيكون مدبونا لبشرتها لتلف
 حاقبضة طها لا محذورا اصلا **قوله** ولو ضنه الاب والاجنية
 وقع الخلع فاعتبر هذا معاوضة فيما بين الزوج والمخالع
 طلاقا باينا مجانا حق المرأة فبعده اذا بلغها الخبز فاجاز
 نفذ عليها وبهرى الزوج من المهر ولو لم يجر فالحال ان يخذ
 الزوج بالمهر والزوج يرجع على المخالع بحكم الضمان ويصير
 تقدير هذا الخلع كما ان المخالع قال للزوج ان اجاز فالبذل
 عليها وان لم يجر فالبذل على فموجب على الاب من الضمان انما كس
 بحكم العقد لا بحكم الكفالة اقول فذكر قبلا يرجع على الاب
 بحكم الضمان فبني قولهم منافات يمكن التوفيق بان يكون

روايتان فاضد بها **اقول** يمكن ان يكون الخلع جهنا بمقدار المهر
 لا المهر نفسه بل عليه كان الخلع قال للزوج ان اجازت فالبدل
 عليها وان لم يحرم فالبدل عليها وان لم يحرم فالبدل على في لا يكون الخلع
 على مال الصغير فيجب الصمان على الاب بحكم العقد لا بحكم الكفاية
 واما ما سبق فانه يمكن مال الصغير ولا يجب على الاب الا بالانصاف
 لان حقوق العقد الخلع يرجع الى من له العقد فانتم الفرق ولا
 يحتاج الى اثبات الروايتين الاب للزوج كبير فطلبوا
 ان يبرأ الزوج عن شيء من المهر فلا سبيل له بان يقول الاب بعض
 شيء منه لانه كذب حقيقة ومن امر به فقد امر بالكذب **اقول**
 هذا يؤيد ما سبق لنا من الاعتراض في اقوال بعض **امور**
 فرق بين كبير وصغير فالله بان يتعرف في مال الصغير وفي
 الكبير الابا ذنها فلا يجوز نفقة في مهرنا بالقبض والمهبة
قول طلق ثم استثنى بان شاء الله غيره تكلم به في نفسه
 سمع من لا يصدق في ان يجر ليثبتة ببينة وفي جامع العتاق
 واستثنى نفسه من كبره فانه يسمع ذناه جاز استثناء

كذا عن ابي يوسف **اقول** **احتمل** ان يبرأ به انه يصدق
 وبانه لا قضاء **اقول** هذا بنسب ما قال ابو الحسن في المني
 من انه تصح الحروف كاف لانه القراءة فعل اللسان وسماع
 متعلق بالصوت فيصدق وبانه عنده لا قضاء كما قال المصنف
 اذ لا يلزم من الجواز ان يعتبه قوله مطلقا وقد سبق انه لو دعي
 الزوج استثناء او شطا وكذبة فالقول للزوج فلو شهدا
 بخلع وطلاق بلا استثناء او قاله شهدا به خلع او طلق كما استثناء
 لا يقبل قوله الزوج ومنه مما يقبل البينة فيه على النفي لا على
 امر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفيع عقد التكلم بالزوج
 وان قال لا نسمع الا كلمة الخلع او الطلاق فالقول بطلان الزوج
الفصل في العتق والاحكام فيه
 امر بك سيدك فقلت لم انا تطلقني بل انك ثم طلق نفسك
 لينة للتكليف ودون **اقول** النظر في سند المذكور في البرازي قال في
 كلام زايد **اقول** النظر في سند المذكور في البرازي قال في
 الهداية عالم ياخذة عمل آخر يراه به عمل يعرفه قطع لما كان فيه

لا مطلق العمل فيه شارة الى ذكرها او قولها لم لا تطلق
 ليس في التملك ولا شروع بعمل آخر يدل على الاعراض ^{فيها} يظهر
قوله ولو ان الورقة كانت نلتنا بقي لوجه عند مخرج عندهما
 في عينة يتيم واحدة ولو كانت ولدا يفتى بالاجماع
 اقول وجه المناسبة في ذكر قوله ولذا يفتى في ليس بظاهر
 ولو قال وان كان رعيتهما لكنه قريب الواجب ولذا يفتى
 في لا تضيح **اقول** جواز ذلك ركعات يتيم واحد لوجود نظرها
 في الغرض وعدم جوازها في السنة آية فرض ويجوز ان يكون
 قوله ولذا استعلق لوجه عند وقولها جميعا ولذا يفتى
 باجماع فانضج الوجه **قوله** ولو قال لقنه انت متى شئت او اذا
 او كما شئت فله المشية في كل زمان حتى لو قال لا انت
 ثم قال شئت الوصي يعنى وكذا الطلاق اقول في الخلف
 ما مر قبيل من انما لو اختارت زوجها خرج الامر في يد
 لولا ما جعل اليها وهذا يقتضى ان يرتد بقولها لا انت فلا
 يعمل بعد مبيتها **اقول** كما جعل الامر في يد امرأة في اي وقت

ثلث فلما قالت اخترت زوجي خرج الامر في يدي لانه ردوا
 فوض اليها قبل القبول وهو جائز اما بعد القول فلا يصح رده
 كما سيصرح به واما قولها لا انت فلعل هذا بعد القبول فلا
 منافاة ولو سلم انها بعد القول لكن ينتهي الامر به كما ينتهي
 بقولها اخترت نفسي خرج الامر من يدي وهو نفى لاختيار نفسها
 قصدا ونفي الطلاق معنى فهذا يحتمل ان ينفي المشية في حال
 فينبغي الاشارة بدلالة العموم او قاتها على ان المفوض اليها الامر
 بيد لا المشية وهي قيد خارج عن الامر وان كان لازما لافاد
 بعد مبيتها بحتم ان يوجد في آخر خلاف في الاختيار او
 التظليل اذ في الغرض الاصل من تعويض الامر اليها فنفقها
 يكون رد المافوض اليها واعلم انه اذا قال الزوج امرتك بكذا
 شئت فالظاهر من السابق ان المستملها مشية الطلاق في
 اي وقت شاءت بعد قبول المفوض اليها لا القبول في اي وقت
 شاءت وهو مقتضى المجلس مطلقا والرد متفوع عليه فالقوله
 تامل والله الهادي **فعله** قال لامرأة العبيبة امرتك بكذا وطلقت

نفسها تطلق أقول — ينبغي أن يكون هذا صبيحة
تعلق وتغير ولا طلاق وجه أيضا معنى التعليق **أقول** الأمر
باليد أن كان بطرح التعليق الصواب أن يقر على المجلس ولا بد
فيها من الاختيار والمشيئة وهو معلق بها في الحقيقة فإذا انقضت
بالصبيحة التي لا تعلق وتغير طلقت نفسي وأضرت نفسي بالتعليم
والنكاح فالظاهر أنها لا تقصد التطلق والاختيار فكيف يعمل
ويحكم باليقين أن عمل بقولها **قوله** ولو قال أضرت نفسي فإجاز
لم يقع ولو نوى الطلاق ولو قال ابنت نفسي وإجاز يقع لو نوى
الطلاق ولو قالت حرمت نفسي لأن تحريم الطلاق في عرفنا صار
طلاقا أقول — فعلى قولنا الفصول جعلت أمر كسرك فقلت
طلقت نفسي فإجاز الزوج كله ينبغي أن يقع الرجعي للحال ويقيم الأمر
بيده حتى لو اختارت طلاقا إيجابا لما قرأ **أقول** لو قالت الزوج
ابتداء طلقت نفسي وإجاز الزوج طلقت وكذا الفصول جعلت
أمر كسرك فإجاز الزوج يكون الأمر بيدها في مجلس علمها ولا
كونها مطلقة لا تعلق لقول الفصول جعلت أمر كسرك سواء

إجاز الزوج أولا وبينهم من تورم المص تعلق الطلاق بقول
الفصول **قوله** جعل أمر بيده فقلت طلاق أفكدم تطلق
نوى أولا فكذا الوقالت أمر أفكدم تطلق نوى أولا لأن هذا
اللفظ يتبع للطلاق عرفا يقال زن فلان أمر أفكدم بينهم
فيما بينهم أنها طلقت نفسها أقول — على هذا الوقالت
رجل من مل بل والروم كلما أو لسون أو كلما سعى أو لسون
أن فعل كذا ينبغي أن يصح اليمين على الطلاق لأنه متعارف
بينهم فيه **أقول** أن أراد أنه كلام يعبر به عن معنى كلما نرى
أمرأة فهي طالق أن فعلت كذا فالظاهر أن من لا يعرف العربية
ولا يفهم التكلم به لا يقدر أن يفهم معنى هذا الكلام العربي
ولو علم لا يمكن التعبير معنى جميع مدح الالفاظ على الترتيب
حتى يكون بعضها شرطا وبعضه جزاءا مرتبا وإن ارادوا أن يفهموا
موصوفا في عرفهم بينهم كلما صدق منهم عن اليمين أو الطلاق من غير
نظر إلى العربي فالظاهر أن هذا بين البطلان أو المعانة فتفهم
من الالفاظ على لغة كل قوم شرطية أو جزائية مرتبة الالفاظ على

ومحذور قصد اليمين لا يوجب اليمين من غير وآل عليها حقيقة ومطابقة
وان كان عرقه خاصا لئلا لو جعل امرأ بيدا او بيدا جنبتي ثم ردة
الا جنبتي لم يصح لانه تملك شيئا لازم فيقع لارضا وهذا مروي
عن اصحابنا ومما لا ان يرد برق والتوفيق انه يرد برون
عند التوفيق لا بعد ما قبلنا **اقول** — **نحو** ان يكون فيه
رواية لانه تملك مذهب وتعليق مذهب فيصح ردة قبل
قبوله نظرا الى التملك ولا يصح نظرا الى التعليق لا قبل ولا بعد
فيصح رواية صحيحة الرد نظرا الى التعليق ويصح رواية في
الرد نظرا الى التعليق **اقول** **الظاهر** من قوله في رواية
لا يصح الرد مطلقا رواية ويصح رواية مطلقا
وبين وجهها لكن محصل كلامه بيان وجه التوفيق السابق
لا كلام آخر **قول** قال الكركي انه نفقة توفّر سائر بيتها
بيدك بين زن به اجازة شوي بخانه بدر رفت كشم فاهم
يرسل اليها نفقة حتى مضت المدة سفي ان لا يصير الامر بيدها
لانها نشرت فلا نفقة لها ففوات الشرط **اقول** سفي

وان لم يكن هذا

هذا عندهما لا عند ابني يوسف كحالة المسألة الكوز **اقول** **اقول** يعني
نصو البتشرط عندهما لا عند فاذ اقال لاشترين ما وهذا الكوز
اليوم ولما وقته تحت عندهما لا عندهما ومحصل الكلام في هذا المقام
مراو الزوج ان وجبت نفقة شهر على بمقتضى بيعها رسالة الكركي
بيدك فلما نشرت لا يجب عليه كما لو طلقت في نكاح الشهر نفقة الفرق
حوا **قال** الكركي انه نفقة توفّر سائر بيتها
بابي زن ترسانيد درين ماه ومي كويده خانه زن نداستم بدل بصره
بيدها اصبر نعم وفيه نظرا فانه ذكره الزينة اذ لو قال ان لم
ارسل اليك نفقتك منذ الشهر فكذا فارسلها فضاغت
مى يد الرسول لا كنت لانه ارسل **اقول** **الظاهر** مطلقا
في البزازي ويمكن ان يدعى الفرق بين الغادسة نفقة توفّر
وبين العسرية ان لم ارسل اليك نفقتك فيعتبر الاصول الاول
بصرف دون الشئ وبين ملاك النفقة وبني وجودها كماله
مسألة الكوز **قول** ان غبت عنك سنها فامر بك بيدك فليس
الكفار على بيع امرأ بيدا اجاب في وقتي بعضهم ان اجبت على

الزنا ببنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط او الاثبات بالشرط
 مكرا وناسبا وعامدا سواء كنت اقول لو حلف
 لا يخرج فهدر وغرنا بنفسه حيث قيل لا وقت ان املكه ^{متنا}
 حيث والافلا فينبغي ان يكون مسئلتنا على هذا الخلاف **اقول**
 الظاهر من قوله ان غبت عنك انما اعتبر الحجب القصد والاختيار
 ومن فصل الجواب فتقوناظر اليه ايضا في المسئلة فلا يخالف
 بينهم فيها **قوله** ولولم يوسر لكانه غاب شهر الا بوجها وحضر
 في اليوم الآخر ففيل المرأة نفسها حتى تم الشهر افتى بعضهم
 ان الامر بيدنا وافتى بعضهم انه لا يصير الامر بيدنا لانه يتعلق بغيبة
 لا بغيبتها ونظير انه لو طلق لا يفارق غرمه حتى يافذ وبه
 قلزم فغرمه لا يكتل لانه لم يفارق وانما يفارق غرمه وقال
 قاضي خاني ان الزوج لو لم يعلم اي من لم يصير الامر بيدنا ولو علم
 ولم يذم بالسها فالامر بيدنا وهذا لو كانت مدخولة اما قبل
 ودخوله فلو غاب تلك المرة لا يصير الامر بيدنا اقول فنظ
اقول الظاهر لزوم النظر الحضور يتحقق بدون الدخول ^{صلاحي}

وان لم يكن كليا فينبغي ان يكتف الامر بيدنا اذا حضر عندنا
 ثم غاب لم يكن دفعه بالعرف لانه مبني على الوفاء فان اطمع الغيبة
 بعد انما يعتبر عندنا بالدخول السريع كما يظهر من مسئلة
 بعدنا **قوله** ولو كانت مدخولة فغاب تلك المرة في المصرو لم يجرى
 الى بيتها يصير الامر بيدنا كذا في قاضي **اقول** ينبغي
 ان يصير الامر بيدنا اذا الكلام في مسئلة بخارا فلم يوجد الشرط
 لعدم خروج عن بخارا اللهم الا ان يوفى جوابه في مسئلة
 بان طلق ان غاب عنها شهر من مكان يسكن فيه ولم يذكو
 المصرو لكن السياق ما به **اقول** جعل الزنا في اختلاف
 الاجوبة في المدخول بها وهذه المسئلة متفرعة على قوله ان
 غيب عنك ومكنت في غيبتي يوما به وذكرا واذا كرسما
 قاضي خاني في حين ان غبت وهدمنا جعلت مسئلة قاضي خاني
 قوله وهذا لو كانت مدخولة ان لا متفرع على مسئلة بخارا اعلم انه
 لا معنى ان غاب عنها بخارا شهر لانه قوله ان غاب عنها تغيب الغيبة
 عن الزوجة فلا بد ان يكون في مكان يسكن فيه به لانه قوله

قوله بخار بدل البعض من الكل ويكون معنى من او يكون
المعنى ابتداء الغيبة من مكان يسكن فيه ويكون ذلك المكان
بعض من خارجه لا يكون الغيبة شرطا من خارجه مطلقا بل **قوله**
غايه بعد از سه ماه نام از و بنده که اگر وقت غیبت مرده
براید و من بتو رسم طلق نفسک هرگاه که خلاص و معلوم شد
که کتابت این نامه قبل تمام یک ماه بوم از وقت غیبت
اما از نه ماه ویرمانده است در این صورت تواند
بای خوف کشادن یا بی جوش ماه گذشته است و این زن علم
بنور قیل و قاض خان بعید الامر بیده فانه قال اذا مضى هذا الشهر
فامر امرائی بیه فلان فمضى الشهر فلان لم يعلم حتى مضى شهر آخر
لم فلان علم بتقویضه فلم یجلس علیه الا المالحق بالشرط
کمرسل عند وجه الشطر فکان قال عند مضى الشهر امر امرائی
بیه فلان و فيه يتوقف على علمه ان كان فلانا غایبا و یفتقر
على مجلسه کذا مننا اقول **قوله** هرگاه که خواهم
في مسئلتی يقتضى التعميم فلا يقتصر على مجلسه

کامره او ایل الفصل فلا حاجه الى هذا العیاس فكان القیاس
غفل عن هذا او لم یکن هذا القیده اصل الوضع فوق سهوا
من الكاتب **اقول** مرله المجیب ان یخرج من خاصه خان الجواب
یعنی الامر سد ما ذکر فیہ کذا و کذا و قوله کذا مننا اشارة
الى قوله لوقال اذا مضى هذا الشهر فامر امرائی بیه فلانا ان
والمقیس علیه قوله فکان قال عند مضى الشهر فامر امرائی
بیه فلان لانه کتب هذا بعینه الى قوله کذا مننا البزاره
تدلائق قاض خان ولبس فیہ سئلنا من وکان المص
غفل عن هذا فوقع ما وقع جعل امرأ بیده ان تزوج علیها
ثم وهبت امرأه نفسها منه فخر شهره و قيل موصار
امراه و قال عنیت في التقویض التلغظ بلفظ الزوجه
بل یصدق حتى لا یصیر الامر سدا اجاب بعض من تصدیق الای
فتاء انه یصدق و هذا غلط محض و خطا و صرفا و اجبت
لا یصدق فیصیر الامر بیده لانه ینیه الحضور لا یفعل
لا یصح اذا الفعل لا عموم له اقول **قوله** لا عموم لفصل

وقع فانه واحد واما الفعل الخوى وهو المذكور في
 مسئلتنا ولم يقع بعد فلان ان يعتبر فيه العموم بل قد
 يعتبر باعتبار المستحق منه كما لو حلف بدخل لا كذب
 كيف دخل فانه عام يظهر من كنههم فيما حلف لا يرضح قدمه
 حيث كانت بدخوله جافيا او مشغلا لانه مجاز لا يدخل
 فهو من باب عموم الجاز فانه في تلخيص الجارح لو قال ان اغتسلت
 او تزوجت او اكلت ونحو الجنابة او فلاة او لحالم يد
 لعدم العموم والتنوع في الفعل لان دلالة الفعل
 على السبب والمحل كالوقت مقتضى الوجود لا اللفظ
 ولا عموم للمقتضى الا ان يريد غسل او امرأة او طعنا
 لان النكاح في الشرط كهي في النفي فان قيل فلم يثبت
 بكذا اكل او اغتسل قلنا لا للعموم بل لانه نفي عن
 ما ملية الفعل فثبت بنفس الفعل لا باعتبار العموم
 والنوع فعلم منه ان ما ذكره المصنف منع بعد تمام الدليل
 بدون منع المقدم والسند وهو غير مقبول بل مبني

وقف على طلب العلم بالارز

عدم التفرد من النفي والاثبات في مقام الاثبات
قوله قال لها ما ذرت وما ذرت سكرت حبرا
 آذنت زني كذا ما ذرت توست وضوء تو وضربها لا يصير
 امرنا بيدها اقول — ينبغي ان يكون فيه خلافا وكرانه
 لو قال لها لعنت برتوباك فقالت لعنت خرم برتوباك
 باكو قيل ليس بجنابة لانها لم تبدأ وقال الله تعالى
 لا يكذب الجهر بالسوء من القول الا فخرظلم وعامتهم
 على انه جنابة اذ ليس لها قصاص لا كشرع لا يكون
 الشا جانيا **اقول** قولها ما ذرت تو ليس له مقابل
 في كلامه فيكون بادية باعتبار قال الله تعالى فمن اعتدى
 عليكم فاعتدوا عليه بمثل اعتدى عليكم فلهذا
 لا يصير امرنا بيدها اذ قال امرنا بيدها كبر ويراجى جنابة
 شرعي نزل **قوله** قال لقنه جعلت امرك بيدك
 في العتق امر فلهذا لم يعتق نفسه قال العن فعلة
 لا يصدق اذ المثل لم تقرب بعتق لان جعل الامر بيدك

العتق ما لم يعتق القن نفسه القن يدعي ذلك والمالك ينكر ولا يقول
 في الحال لانه يجزى بالاعتك انشاء طواف الام من يده بتبدل المجلس
 اقول فعلى هذا في مسئلة الاستغفار بكلام الام سعي ان لا يقبل
 قولها **اقول** اقرار بوجود سبب الطلاق وهو عوى علم وقوعه
 في المجلس تدعى ان يكون العقل قولها في الطاهر عدم الاستغفار
 بل يتبدل المجلس في الجوز ان يقال اضرعنا لاعتك انشاء في الاقرار
 ينافي ذلك او مسئلة القن فان المالك ينكر وقوع العتق مطلقا
 فنكون القول **قول** امر سيدكم في ان تو كينزك نخم فدرج صنف
 الى النجاسي واختارنا في سرائر ابن بسند بن لادن بوجه
 بعض اهل زماننا حتى لا يصير الامر بيدها واحبب بصير الامر بيدها
 لانه لا لادن ما لم يتكلم بالاذن لان القيس ليس بالاذن كقولك لادن
 في صورة حاكم في مدب اليه زفوال في الان علمائنا استحسنوا
 واثبتوا لادن في كل موضع مستحاجة وذا فيهما للمساكن فيه
 ولاية المنع فان من قدر على النهي ولم ينفه عنه ذكر منه امر اعلى ما
 عرف واستمر العرف على هذا اقول هذا يقتضي كونه كليا

وليس

وليس كذلك فانه ذكره فصل الاحكامات وغيره ان سكوت
 البكر ليس بالاذن لانه لو زوجهها غير المولى وكذا سكوت المالك
 اذا باع رجل ملكه ومو حاضرا ليس برضا وفي امثلة من ذلك
 ولاية المنع مع انه لم يعد ذكر لادن **اقول** الطاهر مما ذكر
 في الفصل الاحكامات وغيره ان اثبات الاذن بدلالة بعد
 الدال عليه ومستحاجة اليه فيما لك كلف فيه ولاية المنع
 كسكوت البكر عند استئجار المولى قبل التزوج مثلا وكسكوتها
 عند قبض ابو ثامر بعد التزوج ومعنى قوله فان من قد عا
 النهي الخ بعد وجوه الدال عليه والنزاع فيما نحن بصدد
 انما ملونه وجوه الدال على الاذن ومثل يكون اختيارنا
 في انما الزوج بل يكتفي اذنا ام لا فمن قال بوجوده وال
 لا يجعل امرنا بيدها ومن لم يقل به لم يقل بها فيكون القاعدة
 عند وجوه الدال عليه وفيما ذكر المصنف في لادن فيكون
 القاعدة كلية عند وجوه الدال عليه وفيما ذكر المصنف في
 لادن فيكون العقيدة فهو ولي وان كان حاضرا فينوقف على الاجابة

قول كما لو راى المرتين الراسين يسبح لربى اوداى العزم المالك
يسبح فنه المديون الماذون فسكت لم يكن لفظا بالسبح او ليس
بخلاف المولى اذا راى فنه يسبح فيه ترى فسكت فانه اذن منه
اقول للمعصوم منه المولى عن يسبح فنه المالك فنه المديون الماصيل
اليه حقه ففى قوله نظر **قول** للمعصوم ان يجر المولى يسبح المديون
الماذون او اكان مستغفرا برقبته و ابي مولاه ايضا و ينيه
لان معصومه انما يحصل بالسبح لا بالمنع سيما مر له المولى ايضا
دينه يسبحه و يكف عن يسبح تعنتا **قول** قال لا
مر كاه كبا لفظى من از شد بروى امر من ضوئى بدست
من نهادى كفت بخادم يكى را ذن داد پس از ان لفظ
تواند رفتن اجبت تواند چه مر كاه ماز وقت و ماز وقت يكبار
را افراد كبر و وجه نظر فانه لو قال ان خرجت الالباب نيتي
فكذا شرط الاذن لكل خرج بخلاف الا ان لفظ **اقول**
مر كاه و ماز وقت لعدم الاوقات كنى لا لعدم الافعال والله
لم يتكرر الحث في غير ماز عاى سبحة و عموم الاوقات لا يتكرر

اقر و راى لارى
اقص الاذن كذا
ولا بد من ان يكون
كذلك يكون كقول
الاذن في

معه

عدم الافعال فينتهى لاذن بوجوده في آن وقت كان كما في كلامه
قوله ان خرجت الالباب فان الاستثناء يستدعى مستثنى
وهو الخروج فيكون المعنى لا يخرج ورجع الالباب فيكون المعصوم
قول قال كبر بعد از ده روز پنج دينار بتو و ستم امرك
بيدك ده روز گذشت و زر نرسا اينجا بصر الامر
بيدك لو ادا و اگر بر قور و روز تمام شدن و لو لم يره العور
فلا مالم يمت احد مما هكذا ففعل وقوله مالم يمت احد مما
في شرط اذا التعلق يستحيل بموت احد مما بخلاف
ما لو حلف بطلاقها ان لم يفعل كذا او لم يفعل حتى ماتت
لان ثم وقوع الطلاق معلق بعدم ذكر الفعل وعدم بعجز
و عجز في آخر جزئه من صوته او صوته في وجود شرط وقوعه
واما في سبيلتنا فايضا معلق لعدم ذكر الفعل فاذا
لم يرد الفوه لا يوجد شرط ايضا مالم يمت احد مما فاذا
مات مواروه حتى وجد الشرط زال النكاح اقول
عدم الفعل بعجز في آخر جزئه من صوته يتحقق هذا ايضا

شرط الاتباع كما يوجد في تصورات الاتباع اذا انقضت موته
 لا موتها **اقول** مراد المعترض بوجود شرط الامر بداء الزوج
 من صيغة فلا مجال للزوجة ان تطلق نفسها بعد وجوب الشرط
 لزوال النكاح فيه لتحقيق البينة في ذلك الجزء او لعدم
 به فلم يقدر ايتاء باختيارها نفسها بخلاف مسئلة الخلف
 بالطلاق المعلق بعدم الفعل فان الشرط يتحقق في آخر جزء
 من صيغته فيقع الشرط لوجوبه متى علم سوا علم وهو
 اولى يعلم **قول** المطلقة لئلا لو خاف ان يحبسها المحلل
 تقول له زوجت نفسي منك على ان امرى بيدك وتقول الزوجة
 قبلت فبجوز النكاح ويصير الامر بيدها ولو بداء الزوج قال
 تزوجتك على ان امرى بيدك فقلت منى جاز النكاح بلا امر
 بيدها والزوج ان الزوج حين قال امرى بيدك لم يكن منه نكاح
 والامر بالبداء يقع في المكمل او مضافا الى المكمل وقد اجمعوا
 فلم يصح وفي الاول حين قبل الزوج يصير الامر بيدها حقا ربا
 لكونها منكوصة **اقول** لم تم الامر بحالته وصدق

ولكن

ولكن انما يتم بها اذ لا بد في من اجاب بقول يقتضي منها
 الملك والاضافة اليه فكل منهما ركن فلا يبرح احداهما
 بداء او لا لغا كلامه في الامر **اقول** المراد بفيد كون الامر بيدها
 في شرط كونها منكوصة حين الافاق وقول المراد بطلب
 لا استفاضة كون الامر بيدها في حين قبل الزوج يصير الامر بيدها
 مقارنا لكونها منكوصة وكان الزوج قال قبلت على ان يكون
 الامر بيدها فيفيد قول المكمل كون الامر بيدها في قولها فانها
قوله اما الابهام في الخبر كقولك جاء في زيد وعمر وابشر
 اي اصهم على انك بدفت الجاءى منهم بعينه الا انك اهتمت
 على المخاطب قال الله تعالى في الجحيم او لست قسوم ولما
 تعالى اجمع على المخاطبين ليعجزهم عن بلوغ حقايقها **اقول**
 وفي امثالها بمعنى بل كما مر او من جعل الابهام **اقول**
 جعل الابهام اولى لان الله تعالى يعلم صفة قلب الكفار وورثتها
 من العترة لكنه تعالى اجمع على المخاطبين ليعجزهم عن بلوغ
 صايقها وجعل بمعنى بل والاضراب **قوله** لا بد من

والعلم بعد الترتيب **قوله** كلما يصلح بذلك في الصالح
عن دم الحمد يصلح مرارة النكاح **قوله** في عامة الكتب
ان الصالح يقاس على النكاح ومنعكس **قوله** المناسب
في القياس ان يقاس كل ما كتابه على ما في غير اوعا
بالاشهره ومطلوبها بما في فصله وكتابه ومنعكس **قوله** بعد
ما هو متعلق النكاح والطلاق فالمناسب ان يقاس النكاح
على الصالح **قوله** واما الدوا فللعطف وفاقا ولكنه عندنا
لللطف مطلقا فوجبه الاشتراك بين المعطوف والمعطوف
عليه في الجدة غير ان يقتضي قفارة وترتيباً وهو اكثر
قولا من اللغز ففي لا يتكلم فلانا وفلانا اولاد فلان من الدار
ومعنى الدار لم يكن ما لم يكلمها او يدخلها **قوله** ينبغي
ان يكتفى باحد ما في الترتيب لان كل واحد منهما على ان يقر
يصلح غرضاً في غرضه فيصير معلقاً بكل منهما على حدة **قوله**
هذا ما هو مملوك في فتاوى رشت الدين حيث قال **قوله**
تخوهم وقماركم واكر بكم زن از من به طلاق اكر بكم از من
زننا كنتم

سكانى

كار

كارنا، بكنه تطلق ثم قال لا خلاف في النفي واضلغوا في الزانية
ومواليا قال اكر سبكي حورم وقمار كنم وزنا كنم امر سبكي
ففعلا احدهما قيل لا يبصر الامر بيده وقيل بصيرة الغرض ومنه
منه الالفاظ بانظر له يصح منع النفي عن المحذور وكل
واحد من هذه الالفاظ بانظر له يصلح غرضاً فينبغي ان لا يفتى
على الكل وان كان اللفظ للجمع ومنه عطف الجدة على الجملة
وهو مناسب لبعض من معناها على حدة ولما عطف المحذور على
المحذور فالظاهر ان هذا المعنى غير ظاهر فيها وكذا حال الترتيب
والضمة في الفارسية يقوم مقام العطف وكذلك في الترك
ولو قال بالترتيب والله زينة وعمرو او شوكة او زينة
عمرو او زينة ووحى عمرو سويليم الظاهر ان لا يكتفى
بما لم يتكلم بما لان هذا معنى لا يتكلم ولا زناه ولا لنا ولو لم
زينة عمرو سويليم الظاهر ان يكتفى بتكلم احد **قوله**
كل واحد منهما شرطاً على حدة وما ذكره المعنى المناسب **قوله**
منه الا على معنى العطف ولو قال اكر شودان وشووان

ودخلى سوادا واكرشوا داره واقل او لرس فكذا الظاهر انه
 متعلق بدخولهما والاولا ان يجعل على ثلثة اقسام اما ان ينوي
 الخالف ان يخطى كلام كل واحد منهما فيحتج به واما ان ينوي ان لا يخطى
 حتى يكلمها فتدعى كذا نوي واما اذا لم يكن فيه اختلاف فيه والاختيار
 انه لا يخطى عالم يكلمها كما فصلت في طبع بعض المشايخ ويمكن
 ان يفوق بين النفي والاثبات في بعض المواضع كما مر **قوله**
 لو قال ان لم يدخل من الدار ومنه الدار اليوم او ان لم يدخل
 ما يتيسر الدارين فاذا امفت المدة ولم يوجد شرط البر وموجوده
 في اليوم يثبت وفي الفوائد الصغرى كدخول احداهما لا الاخرى
 وان كان شرط الحث عدمها لان شرط البر وجودها ولم يوجد
 انما ينظر في هذا الى البر لا الى الحث **اقول** في
 اذ الكلام يتم نظر الى الحث ايضا لان له صورتين لان وجودهما
 شرط البر والتناقض بصورتين بعدمها وبعدهما **اعول**
 لكل واحد من البر والحث شرطان فاما ما وانتار احداهما لا يكفي
 لوجودهما وان كان انتفاء شرطيهما شرطاً لوجود شرطيه

لا احدما يعني كما نحن بصدقه فان وجود الدخول شرط البر مع
 ان انتفاءه على وجهين وكذا حصول عدم الدخول شرط الحث
 مع ان انتفاءه على وجهين وانما ينظر في امثال هذه الى البر لا الى
قوله قال اكرهك ماء تنى ونفقة ممن يتوزن فامرك بترك
 فوصل احداهما لا الاخر يصير الامر بيده وان كان شرط الحث عدم
 وصول النفقة والنفقة ولكن ينظر فيه الى شرط البر وموجودهما
اقول هذا يوم ان النظر الى شرط الحث يقتضي ان لا يصير
 الامر بيده صورة وصول احداهما فقط ولا يقتضي علم **اعول**
 قد سبق ان الكل واحد من البر والحث شرطيهما في نظر الى شرط
 البر لا الى شرط الحث وان نظر الى شرط الحث لا يكون الامر بيده
قوله ان اكلت من ثمار بيت الخليلي فكذا لا يخطى عالم ياكل منها فاعلى
 هذا القول اكره برس توزن فوامر وكذا في خرم فامرك بتركه فلو
 احداهما لا يصير الامر بيده كما مر **اقول** مرقب بورقه وشيد الذي
 انه منبئ يتعلق بكل واحد لا بالجميع فعلى هذا ينبغي ان لا يصير
 بيده بفعل احداهما **اقول** ان ما ذكره في هذا **البيت** من ان لا يذكر

منها كذا يصلح عرضا ومختورا عن منه النفس فيسفي ان يكون شرطاً
 على حصة دون ما ذكرنا **قوله** قال اكثر اثن من سور
 و ب ب ر خواني روى توطا لا تطلق بها لا باحد مما ولو حلف
 سبب وزم والواين رز خورم كسبها لا باحد مما لما راقول
 سفي ان يكف فيه خلاف على ما ذكرت آنفا **اقول** بين امثال هذه الاكول
 عدم التفرقة بين فعل وفعل وقد سبق غير مرة **الوضوح**
في تصرفات الفصول **قوله** قال النسفي يترجم
 لاجل فتطلق ثلثا اذ الشرط تزوج العدة مطلقا وكلفا كرم
 عليه لطلاقها قبل وفولما في ملك الزوج اقول فيه تسام لان
 وقوع الطلاق قبل الملك محال فلا يصح الا بزيادة **اقول** بالفصول
 البعد النكاح بينهما موقوفان لا يدخل في ملكه حاله نحو النكاح
 قولاً او فعلاً وكفى في وقوع الطلاق منه وجوه العقد لا يطار
 عليه فلا يتوقف على وفولما في ملكه بالاجازة **قوله** الطلاق النكاح
 الموقوف قبل اجازة وقيل لا وقبل هذا الاختلاف في الطلقة
 الواحدة لما لو طلقها ثلثا فهو اجازة وفاقا وقيل الاصل في طلقها

قبل

قبل ان يبلغها الجدة اما لو بلغ الجدة فقال طلقها يكون اجازة وفاقا
 اقول على تقدير ان اجازة ينبغي ان كرم عليه لو طلقها ثلثا
 لانه يصير كأنه اجازة او لا ثم طلق وقد مر في المحيط انها لا تجوز اما
 في صورة التعليق كقوله كذا امرأة بزوجها غيري تطلق ثلثا
 فاذا وجد الشرط صحت طلقته كتمان ان يكون الطلاق اجازة
 على ما ذكره المنجز ويحتمل ان لا يكون اجازة ويدل عليه ما مر من قوله
 ان اليه ينحصر الى جاز فانه لو كان اجازة لا تحل في جاز **قوله**
 الطلاق لاجازة وهو ظاهر بل هو سبب للاجازة الحكيمة فيظهر
 احكام الاجازة فيجوز عليه حرة خفية بل لا تدخل المرأة في
 ملك الزوج قبل الاجازة كما صرح به قبيل هذا فتطلق بالانظر
 الى العقد البين والحرمة الغليظة يستدعي الملك وكذا الحال
 في صورة التعليق فلا يلزم ما ذكره **قوله** اجازة في الفصول
 وله امرأة قديمة فخلعت بائنه حاتن زوجت فخلعت واراوا ان لم اخفا
 بنفسى لا يحث ولو حلف بالطلاق لا يقع اقول على ما مر انه يترجم
 في الحكم ينبغي ان يحث ويقع وكذا في امثاله **اقول** لم يحث بالطلاق

صايد

المضاعف بالاجازة فعلا سبما يتقارن اليه بانه لم ينفذ
 وما يكفي في اخلال لا يقتضي ان يكفي في الحث فان العقد
 بدون الاجازة يكفي في الاخلال لا الجزاء كما مر وكذا اذا علق
 طلاق المنكوسة بشرط ازالة النكاح ثم وجد شرط بعد العقد
 اخلت الجنية الى جزاء كما هو المشهور في الجنية المطلقة
قول ولو زوج الصغيرة وليها في الجدة وقبله الفسوخ
 لرجل فاجاز الزوج فعلا بان بعض المهر ولو لم يكن فاجازة
 على شرطية الوصول ايضا وان لم يكن لهذا الولي ولاية فبقي مهر لانه
 اتفق الاجازة من الزوج لا البتوت الا براء للزوج **اقول** سفي
 ان لا يكون اجازة على شرطية الوصول لانه لم يصل اليها الفسخ
 لغیر الاب الجدة والاولياء ولاية النفقة في حال حتى لها مطالبة الزوج
 بمهر **اقول** الاجازة من جانب الزوج لكن تمامها بنسبة وصول
 فابعدت وليها الذي زوجها له من المهر وان لم يكن اتم المهر فبقي
 وثبوت حق الطلب بها ماذن الى وليها من الاب والجد لا يكفي
 حتى لو زوجها الوفا المذكورة ففسخها حق الطلب بعد البلوغ

الا انه

لا اجازة بالنيابة
 في التبرع والقبول
 في البيع والرجوع

الا انه شرط الوصول اليه لانه سبب للعقد **قول** العاقدون
 في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ قوله وفعله وهو الفسخ
 ينبغي ان يكون مائة النكاح لا البيع **اقول** مذاخر مج و
 متعة من التسبب والقبول يكون التقسيم في حق المنكوسة
 ولا يحتمل السؤل للبيع حتى يحتاج الى البتة اذ لا مجال للانفسا
 الاربعة في حق البيع **قول** ففسخ باء ودية حاضر كانت
 لم يكن سكوت اجازة ولو قال باء فقال مالك احسنت او اصب
 او وقعت او كفيستى مؤنة البيع لو احسنت فخر كانه خير لم يكن
 اجازة لانه قد يذكر للاستبراء الا ان محمدا قال قوله احسنت
 او اصبت اجازة استحسانا **اقول** سفي ان يفصل فان قال
 جدا فهو اجازة لا لوقاله استبراء ويعرف بالقواني **اقول**
 الكلام فيما لم يبرج القرية ولا كلام فيما يبرج القرية لا العرفي
قول وكذا الوصاح بالفسخ اذ الاضافة الى نفسه
 حال سواء كما مر **اقول** سفي ان يرجع على المدعي عليه لا واء
 باعني **اقول** قد بينا الرجوع فيما يستتبعه عليهم فيما لا يحل

بغير امر اجازة او اضاف الى مال المصالح عنه او اليه واما
ما هنا لم يبينوا الظاهر **قول** الفضولي لو صالح عن غير
احاد ان يكون الدعوى الديني او العيني وكل وجه لاء اما ان يقول المدعي
عليه او ينكر وكل واحد منها خفي او جلي اما ان يقول صالح فلان
على الفرض دعواك عليه او صاحبك او صاحبي او صالح بالفرض
او صالح بالفرض على اني ضامن بهام دعواك على فلان اقول
بضمير الكل اربع مسائل **الاول** يفرق الثمانية في المدعي
في اول الجاء الى هنا فيحصل لكل اربعة مسائل **قول** المدعي
في الفضولي ثلثة اوجه اما ان تصالحها على ان المدعي للفضولي او
تصالحا على ان يسلم المدعي للمدعي عليه ويبرأه من دعواه على
كذا في مال الفضولي او على ان ضامن له او تصالحا على ان يسلم
المدعي للمدعي عليه بكذا ولم يضمنه الى ماله ولم يضمنه اقول
اقسام الاوليه قسمان لثلاثة فان كان التقسيم باعتبار اقسام
الاوليه فهو على قسمين فان كان باعتبار قسم القسم فهي اكثر من
ثلثة فعلى كلا التقديمين لا يتم الحكم على الثلثة **قول** لم يرد به

اقسام الاوليه ولا مطلق الاقسام العقلية بل اذ لم يعلم
احكام الاقسام المطلوب باحوالها سواء كانت بالقسم الاوليه
او لا ويعلم منها احوال ستة عشر قسمها وهي ان يكون مدعي
للمصالح او للمدعي عليه وفي كل منهما اما ان يضاف بدل الصالح
الى مال المصالح او الى مال المدعي عليه او لم يضاف الى شيء منها
وضمن المصالح بدل الصالح وفي كل منهما اما ان يقول المدعي عليه
او ينكر فبعض الاقسام **عشر** باعتبار القسم العقلية
اما اذا كان المدعي للمصالح فيعلم فيه احوال ستة اقسام و
هي ما اذا اضاف ماله الى ماله او ضمن بدل او اضاف الى مال المدعي عليه
او يقر او يجحد وبنوع المعنى مشتري من المدعي واذا كان المدعي
للمدعي عليه و اضاف بدل الصالح الى مال المصالح او ضمنه يعلم احوال
اربعة اقسام منها وهي اذا اضاف الى ماله او ضمنه بدل او
اقر للمدعي عليه او جحد واذا كان المدعي للمدعي عليه و اضاف بدل
الصالح الى مال المدعي للمدعي ولم يضيف الى شيء ماله او لم يضمنه يعلم
احوال اربعة اقسام آخر منها ايضا وهي ان يضاف الى مال المدعي

اوله يضاف الى شئ مما اقرأ وحده ويعبر عنها بقوله ولم
 يضاف لم يضافه **قوله** باع في مال مولاه ثم لفان له بالذوق او متى
 لا يتعد البيع باجازه لموقفه على اجازة مولاه فلا ينفذ **قوله**
 اقول هذا القدر من التعليل لا يكفي فانه يشكل بكماله فانه
 ايضا على قوله ولا بد من ضميمة اخرى لبيان التعليل **قوله**
 هذه مسئلة مستقلة لا تحتاج الى ما ذكره المصنف وامامه النكاح
 في ايجاز حكمها بعيد من ولا يتذكر مهملة **قوله** نكاح القن
 والام لا ينفذ بعقده وباجازة المولى وباجازتهما بعد الاذن
 وينكح لا ينفذ الا في النكاح ولا بينهما ونحوه فينفذ
 باجازه الحكم لا بالذن وعقده ولا باجازه بعد العتق لان حكم
 البيع قبل العتق يثبت للمولى وبعد عتقه يثبت للقن فيحتاج
 الى تكملة جديدة اقول نسخي ان يكون هذا في بيع مال مولاه
 لانه مال غيره **قوله** حكم بيع مال غيره يعلم من حكم العتق
 من غير فرق ولا يحتاج الى التكرار **الفصل الخامس**
والعتق في الحيالة قول

ان خيار

بعد فيه الجمل كلاف المحنة اذا الام مشغولة بخدمة المولى فلا تنفذ
 لعقدهم الاحكام كلاف الحق اقول **قوله** هذا اذا كانت المحنة
 امة ينبغي ان يعذر بحمل **قوله** معنى خيار المحنة على قول
 والجواب فاذا قال الزوج اضارني نفسك فاجاب على المرأة بعد
 كلامه تقول اخترت نفسي بحبيبة وهذا القدر لا يحتاج الى العلم
 حتى تغترب به خدمة المولى واما العالم بخياره فاما بعد الجمل
 انحصار وقته فالظاهر ان ليس شرط لا يعذر فيه الجمل لو علمت بالعتق
 لا بخيار العتق لا بطلان بقيامها وموقوف الكفر في **قوله** خيار
 اقول هذه المسئلة الى ان فيه اختلافا **قوله** فانه المعنى
 وموقوف الكفر في **قوله** خيار بخيار بطريق الخالفة ان قوله غيرهم
 من المشايخ غير هذا وموقوف لان خيار العتق بقيامها على
 العلم وهذا يخالف لما هو عليه في الكتب فالاولى ان يحمل هذا
 على طريق الاتفاق لا على الاختلاف **قوله** وستوه
 كونه الام حبيبة او كبرى الا ان الصبيبة لا تنفذ بحكم هذه الجمل
 فنكح واجازة ماله سلم وكذا اولها لا ينفذ بقيام مقامها

701

فاذا بلغت خيرة العاقل خيار العتق لا البلوغ اذ العلم
انه ليس بخيار البلوغ وقبل خيرة خيار العتق لا البلوغ
انما خيار البلوغ لا خيار العتق يتنظم خيار البلوغ لان اعم
من خيار البلوغ اقول فيه نظر **اقول** وجه النظر ان خيار العتق
لا يتنظم خيار البلوغ مطلقا فانه يجوز ان يحصل خيار البلوغ
والبلوغ بدون خيار العتق لعدم لزوم العتق حين
البلوغ والجواب ان معنى خيار العتق من الزوج من ان يملكه
الطلاق عليها ومعنى خيار البلوغ ان تمتع الزوج بما يملكه الزوج
قبلها واما ائمة الاصول فما هذا الفرض لان الامر محفوظ الى ماله
لا الهاء او اكانت الامة صبيبة فعققت صبيبة ثم بلغت خيرة العاقل
خيار العتق لانها تمتع غرضها عليها الزوج بزيادة على ما كانت
عليه وسقط خيار البلوغ وكذا لو عققت بعد البلوغ وهو
عموم خيار العتق **قول** ولو خاصم زوجها بتفريقها او ببيعها
مهرها فهو رضا استحسانا لانه كان عدم الكفاية ثابتا عند العاقل
والا فلا اقول على هذا ان يكون قبض المهر مع التحريم على

هذا

هذا التفصيل **اقول** في التمسك بالكون رضا لان اقدار المرأة
بعض المهر يد على التامد فلو لم يكن ما يطلبه حقها الثابت
لهما شرعا فلا يد على الرضا واما تجهيزها وهدوها فالتامد
رضا من سبها اذا انفق اليه قبض مهرها واما قوله على هذا ان
اي انا اوله انه رضا استحسانا فهو محتمل واما ارادته اذا كان
عدم الكفاية ثابتا عند العاقل فلا تمسك في ذلك اذ لا يفسخ
الابتناء القاضى وثبوت عدم الكفاية عنده لا يدرك
على الرضا **قول** وخيار البلوغ للثبوت والطلاق يستند
الى ما وراء المجلس والعروقة له ولا يبطل الا بالابطال
رضا او بايدل على الرضا اقول في شرح البداية
ما يدل على ان خيار البلوغ يقتضي على المجلس جعله مستغلا
بجعل صطلا للخيار وهذا يدل على انه يقتضي على المجلس
اقول ما نقل من شرح البداية لا يدل على ان خيار البلوغ للثبوت
والغلام يقتضي على المجلس جواز ان يكون ما ذكر فيه حكم الكفر
الباطل وكفى وقد صرح في البداية والكفاية والنهاية ان خيار الغلام

واجابة التي دخل بها زوجها لا يبطل عام يقبل رخصتي
 منه رضا وهذا غاية مطلوبة هنا هذا هو الوجه الاحتمال لا
 يلتفت اليه **قوله** الشيب البالي لوزوجها وليس بها خلا
 بها زوجها برضا ما ملل من اجازة لارواية فيه وعندى اجازة
 ينظره احكام الخلو وقد مره فصل الغض **قوله** ينبغي ان يكون
 على الاختلاف على امر من انما قيل على اجازة لان الخلو هو للشي
 حرام وقيل لا يمكن ان يناقش فيه بان العقد يرفع الحرم لكونها
 منكوبة نفس الامر وكونها لا يدل على الرضا ما يمكن الوقاع
قوله احد الزوجين كان النكاح في القبا او في الجنين وقيل في
 منه لا نكاح بينهما فلو دخل بها بعد الكبر فهو رضا واجابة اول
 هذا يستقيم اذا كان العاقد غير اما اذا كان العاقد ملوكا
 او صبيلا لا يعبر فلا **قوله** وعرف منه لانكاح بينهما بنكاح
 ان يثبت النكاح بينهما بقول احد الزوجين وقدره فصل
 النكاح لا يثبت النكاح بتصادق الزوجين على العقد بينهما
 وهو لا يثبت النكاح بمجرد التصديق فلو دخل بها بعد الكبر فهو رضا

واجابة كيف يصح بدون وجود العقد ولو تم فحوز العقد بالجنون
 المستغرق والصبي الذي لا يعبر ومبشرتهما العقد مستبعدا
 فكيف يجوز صدوره عنها **قوله** وفردا لخران الجمل كذا للعقد وقول
 لانكاح بينهما يحتمل ان يكون مصدر اى انكم اى عرف النكاح من قوله
 فقط وتحتمل ان يكون لانا فيه اى لانكاح بينهما من النكاح النكاح
 بقوله والمال واحد **قوله** وفردا لخران الجمل كذا للعقد عذر الجمل
 خيار البلوغ فلو لم يعلم به لانقرض حتى انها لو بلغت ومن بكر وسكنت
 وقال اعلم بالجنان فلذا سكت وقال الزوج لا يدل على النكاح
 ويطلق خيارا لخران الظاهر من هذا الزوج فان الصبية سلع لا محالة
 واذا كانت تبلغ لا محالة تسال عن المسئلة مع لها الخيار
 اذا بلغت ام لا فتعلم ذلك فالظاهر انما كاذبة والزوج صادق
 فصدق وانما الامة فلا يعق لاجال حتى تسال عن المسئلة
 فالظاهر صدقها دعوى الجمل فصدقت اول **قوله** تسال
 عن من المسئلة انما نظر اذا السوال عن الخيار حال البلوغ ممنوع
 ظاهرا واقول ايضا قوله وقالت لم اعلم بالخيار فلهذا سكت

وقال بل علمت ان يشعربان العلم شرط حتى قبل قولها كما سئل
خيارا وليكن علمه المبسوط من ان العلم لا يشترط والبداهة
هذا القابل ايضا حيث قال فلو لم يعلم به لا تعذر فبين كلاميه
منافاة ولو لم يكن عرضه للثبوت لما اصبحت الى هذا **اقول** ان اراد
ان السؤال عن خيار حال البلوغ ممنوع طهره شرعا ولام انه ممنوع
ظهوره شرعا وان اراد ان المناسب لاجبها وجباها ممنوع ظهوره
عرفا وعاقبة فهو ايضا ممنوع وان سلم فيجزان قال المسئلة عن تعلم
من النساء خفية فتعلم كما تعلم البلوغ قبله وكما ان يكون المراد
قوله اذا السؤال عن خيار حال البلوغ ممنوع طهره ان التعلل
من حال البلوغ ظهوره ممنوع معنى ان السؤال يخرط به لفظ
عدم السؤال فالظاهر صدقها كالاتى فسعى ان يصدق قولها لا
قول الزوجه فهذا ايضا ممنوع لظاهر من حال الحكم الذي خفي
ومناه وان لا سلام ان يعلم ما لا بد منه ولهذا استتمت سبلهم
لا يكون عند رآه وان السلام **واقول** ايضا يحتمل هذا على قوله من قال
خيارا البلوغ الى اخر المجلس كما سبق قيل منذ ان كتاب الجليل

فتاوى الزوجه علم خيار المسئلة قبل البلوغ الى اخر المجلس
وسكت وقالت عقلت ولذا سكت فالقول قوله ومروا
بعض العلماء خيارا البلوغ يمتد الى اخر المجلس اذا لم يتبع الزوجه
العلم لها وليكن القول قد لهما في عدم العلم واذا اتبع الزوجه
العلم لها يكتفى بالقول قوله وكما ان يكون هذا على الترتيل
في يتوجه على ظاهر الكلام ما ذكره المصنف من الاشعار والاكسندر ان
لكنه فضل بعض المسائل المقام وتوضيح سكتها والقول للزوجه وتعلم
الحق المسئلة وظهور كونها كاذبة والذوق صادق وظهور
كون الالة صادق في قولها كلها لبيان عدم قبول العذر في الحق وقوله
في الالة وبيان الفرق بينهما **قال** فان بلغت بك بالليل
لم يقدّر على الاكتمال وقال محمد كمارات الدم تقول نفقت
واذا اصبحت تشهد وتقول رأت الدم العتاء واخترت نفسي
وقيل لا يسمع لها ذكر قال نعم لانه لو اخبرتها رأت الدم بالليل
واختارت نفسها لا تقبل قولها ويطلب ضاها **اقول**
ولذا على ان الكذب مباح عند الفروقة وان كان لا يسمع
المستفاد

اقول هذا ليس كذب محض بل مقبول المحاضر المستعمل الاجماع
الحق لان الفعل المحدث له وادعاه حكم لا ابتداء والضرورة وادعاه حيلة
هذا **اقول** ولو قالت لا اعلم بالذبح الا الآن ونقضه قبل قولها
كذا في خارج فان **اقول** في مسئلة امس في الليل ينبغي ان يقبل
مع اليمين لانه قد بلغ بلا اختياره وقت يتعذر فيه العمل
وتكليف الاشهاد فيه حرج والرجح مدفوع شرعا والفروض
مستثناة عنها قواعد الشرع فينبغي ان يقبل قولها وان
اضافته الى الماضي وهذا اوامير كجزء الكذب **اقول** قد ادعي
اجتهادهم في مسئلة الامس والليل الى ما قالوا ويدفع الجواب
باليسروه عندهم فقط قواعدهم وقد مر في مسئلة امس التسعة
ان قول التسعة لا يقبل ويكلف لاقاء البينة كما في
مسئلة امس والطاهر ان مسئلة الليل كذلك ويدفع الحرج
بما ذكره ولم يذكر مسئلة الليل التسعة لوجوب علمها
من خارج فلا يوجد سبب الالة التهادر الا ما نذر **اقول**
والاشهاد لا يشترط لاختيارها لنفسها لكن يشترط انشاء البينة

عنها

عنها وتخليقها على اختيارها نفسها كتخليف الشفع على طلب
الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت او حين
بلغت طلبت الفرقه صدقت مع اليمين ولو قالت بلعت
وطلبت الفرقه لا يقبل ويحتاج الى البينة وكذا حال الشفع
اقول قوله والاشهاد لا يشترط لاختيارها الى قوله يسقط
اليمين الى قوله صدقت مع اليمين يدعي ان يصدق مع اليمين
ايضا منه امس لان قوله للقاضي حين بلغت طلبت
اخبار عن الماضي لا عن حاله عند القاض والامام اصح
الى البينة لانه يحل على البلوغ الا انه محجل القاني
فينبغي ان يتوى بكونه قوله امس في الحكم **اقول** قد سبق
تحتوى هذا الفرق في الفصل الخامس عشر انه لم يضاف
الاختيار الى وقت ما من بل اطلع الكلام اطلاقا فقد حكى
ما لم يمكن استينافه الى ان لا تجعل الجارية بلغت الا ان
واختار نفسها الآن بخلاف مسئلة امس فانه حكى لا يمكن استينافه
في الحال

لا انما لا ولا اعتراف من المجلد من ادعت الاختيار فيه فتكلم على
 اقامة البينة موافقا على دعواه بخلاف المسئلة الثانية فانها
 لا تعترف حتى تكلف على اقامة البينة وتكلف على اختيار نفسها
 حين بلغت لانه لم تدع الاثمة وان سلم اختيارها عند القضاة
 من الماحي لكن الفرق بين مضي الحدث وبين مضي وقت الحيا على
 انه يجوز عند المجتهد دليل لا يحرى في مسئلة امس لان العلم بخصوصه
 ولا يجب عليه كونه ان البائع لو انكر بيع الام والمشتري
 يدعيه لا يبيع للبيع وطئها لان انكار البائع ان كان ضحيا
 فالفسخ لا يتم به حتى لو ترك المشتري الدعوى واظهر بطلان
 بان يقول من ترك الفسخ او فسخ البيع وسم الوطئ
 اذ الفسخ تم ولو عزم على ترك الدعوى بقلبه ولم يتكلم بلسان
 لم يحل للبائع وطئها ولا يفسخ البيع اقول لو انكر البيع
 اصلا ينبغي لنبيه الوطئ اذ لا فسخ فيه فيتم بدون
 المشتري **قوله** البائع لو انكر بيع الام بتبادر منه انكار
 البيع اصلا لا يحرى سنها ببيع لا بالبطل ولا بالخيار في اطلاق

والمتردد

والمشتري عليهما باعتبار دعوى المشتري كيف فلو انكر البينة بعد
 وقوعه وعلم به يكون واجبا جارية الغير لو فرض الانكار قطعا لا يبيع
 بالخيار ومعنى اصلا لا يحرى بينهما بيع فالانكار اما ان يتعلق بالبيع
 نفسه فيكون منكرا بوقوع البيع قطعا فيايرم ان لا يكون فرقا
 بين انكار البيع وطلعا والبيع بالخيار وان جعل الانكار تفرقا
 قويا للمتن له الخيار في البيع بالخيار بدون التسليم كما تبدأ دون
 قوله لان انكار البائع ان كان فسخا في فسخا له وجه
 لان صحة المشتري يتعلق به وان لم يخرج عن ملك البائع ولما على
 قولنا فيلزم ان يطار جارية الغير وهو حرام لا غير طيب بوجه قوله
 لا يبيع الا واما قوله لو انكر اصلا فيرو عليه ان وقع سها
 فانكاره اصلا لا يقيد ما ذكره اصلا وان لم يقع فينبغي ان لا يسمع
 لتعلق الدعوى الشرعية بها حتى لو بين على الشراء وانكار البائع
 على البينة حكم بالبيع وان كان ان تعدد زورا او التكرار للتورع
 سيما في اي صيغة فافا حكم القاضي بالكساحد الزور **قوله**
 وباطنا يسمع ان لا يبيع للبائع وطئها **قوله** واذا كان انكار المشتري

فتصرف في المسح جاز وسقط خياره وكذا الورق او وملك
 وكذا الورق منه على البيع كذا وخيار البائع فان ملكه ورثته لا يملك
 وعرض البيع لا يبطل خياره لانه لا يملك فسخ البيع بعينه الآخر اقول
 في بطلانه فسخ بفعل فينبغي ان يملك بعينه الآخر **او** هذا ما فسخ
 مما ذكرنا قاض فان قيل هذا امر ان كان فسخ بفعل يجوز بل لا عالم الاخر
 وثاقا ومو بان يقر في البيع مسح ووطئ فان كان الخيار
 للبائع يفتقر في ذلك فسخ البيع ويمكن التطبيق بابا المراد من البيع
 المسح التسليم الى المشتري والا فالبيع دون التسليم من
 قبيل الاقوال دون الافعال على ما سبق في فصل الاختلاف بين الدعوى
 والتمهات فلا يملك فسخ البيع بعينه الآخر وان لم هذا فلا يتم ان
 لعرض البيع حكم البيع بعينه وكذا اليمين واليمين بدون التسليم
 من قبيل الافعال لانها عقدان يحصلان بالقول والامع التسليم فلا
 محالة يكمن من قبيل الافعال واما اجابة المشتري فيكم فيها من
 الاقوال لاستقلاله فيها فينبغي ان لا يكون حكمه كالبائع في فسخه
قول شري خيار فارادوه على بائعكم خيار الشرط فلو كان المسح

هذا وقال المشتري مؤذنا لقول المشتري مع يمينه اقول
 الا قل ان القول في العيب للمالك حتى اراد رقة بعينه ^{المبيع}
 هذا وقال المشتري مؤذنا بصدق البائع مع العيب فعلى هذا
 ينبغي ان يكون القول للبائع في مبيع خيار الشرط **او** البائع
 اقرب الرقبة عليه ومو خيار الشرط فلا بد ان يدعى على المشتري
 فعلى على البيع ليرة الرد عليه كالتمديد بل لا بد من التمسك
 للمشتري بتمسك ذلك القول للمالك وفي خيار العيب يدعى المشتري
 العيب في المسح بعد الاتفاق بعدم البراءة عن العيب والبائع ينكر
 ذلك قال القول للمالك فانتهى الفرق بينهما **قول** اعلم بان خيار
 مسح في كل غير ملك يعقد حكمه الفسخ كسح واجارة وقسمه
 وصالح عن دعوى الما مال اعاد عقد لا يمتد الفسخ كله وصالح
 عن العقود ونحوها من العقود التي يكون الرد فيها مقفونا
 بنفسه لا بما يقابله فلا يثبت فيها كذا ذكرنا في قولهم النكاح
 لا حكم الفسخ يشك على الرد ونكاح اصدما الآخر فان النكاح
 يفتني في ما تنص عليه بعد التام **اقول** العقد المختار حكمه ^{المسح}

والابتداء لم يزل الخيار ونكاح المرتبة والمملوكة لا يجتمعان
 باختیارهما لانه يبطل حكم الشرع لانا لا اختيار فلا يشكركما التكاليف
 يقع عليه من سبع جزئات ما يحتمل الشبهة **قول** ولو باع بعد الرؤية
 على انه بالخيار او عرض على سبع او مائة لم يبطل خياره لا الوفاء قبل
 الرؤية **اقول** ———— دل هذا على انه لا سطر بخروج الرؤية والقبيض
 والا تصاد ذكر البيع والحجة مستدركا لانه يبطل برؤية القبيض
 سواء باع او مضى **اقول** بيني او لا ان يبيع بعد القبيض قبل
 الرؤية سطر خياره فيعلم منه لو باع بعد القبيض وبعد الرؤية يبطل
 بالطريق الاولى ولم يتعرض لبيان ظهوره فوجب ان يرد
 قوله لو باع بعد الرؤية قبل القبيض يبطل ايضا على عكس الاول
 فوجب ان يرد من قوله لا الوفاء قبل الرؤية وقبل القبيض
 لا يبطل الخيار فدل هذا انه يبطل بخروج القبيض والرؤية
 وليس كل من القبيض والرؤية لا يستلزم الاخر على ما بينه
اولا قول العددي المتقارب كاجازة وعلل والكليات
 والوزن اذا كان في وعاء واحد او موضوع على الارض فهو كشئ

ولهذا اذا

اذا ارى منه خفة ورضى به كروية كلة اذا كان غير المرئي كالمري
 ولونه وعائنه فراى احدهما فالصحيح انه كروية كلة كشئ واحد
 انهما كشئ واحد حكم العيب حتى لو وجد بهما احدهما لوعاين عيبا
 كان قبل القبيض احدهما او بعدهما وبعد القبيض به المعيب فقط
اقول ———— هذا ينافي قوله كشئ واحد حكم العيب
 فان الشئ الواحد كليتي وعاء واحد اذا وجد عيب بعينه
 رد كله لا المعيب فقط **اقول** مرادهم انها كشئ واحد حكم العيب
 قبل القبيض وبعد القبيض كشئين لدليلين عرفا في موضعها
قول سري اذا واشتني منه شئ معين لا بد من ضرورة
 المستثنى وكما يشترط رؤية المسح لسقوط الخيار
 رؤية المستثنى لان جهالة وصف المستثنى منه **اقول** لو
 كان المستثنى مغطى بشئ فراى عطاؤه وهو مغطى بشئ
 به او الغرض منه ومي يحصل منها ما قلنا **اقول** كون البسط
 بشئ فراى عطاؤه دونه مستبعدة او لغيره **اقول** وان
 نعم ما ذكره محكي اذا باع الاشياء المتعددة والمستثنى واحد

نوصف حاله في المستثنى

معرفة المستثنى منه

منها فوجب ان يبيح واره المشتري كما لم تستثنه واما افرادها
 البيت المستثنى كونه الاربعه ان امكن ولا يرى اظاه فبنيته يجوز
 لحصله المقصود به والا فدى من اظاه با امكن قوله ولو نشأ
 فقال البايح اخسني ان قلعت ان لا يرضى وقال المشتري اخسني ان
 قلعت ان لا يكون كما ارد قبل ان مني بنفسه البيع قوله هذا يدل
 على ان الحينار يسقط بنحوه فلع المشتري **اقول** شري ما لم يرب بعد
 اتفاقا بوجوه فالقول في المشتري مقروضا على فيستقط
 كما هو بل تعيب بالقول كما يبيح **قول** باع المبيع فرب غلبت
 فان قبل يحكم باقرار او يبيته او ينكول فله رقه على بايحه **الاول**
 لانه فسخ من الاصل فجعل البيع كالفلم يكن غايه الامراه انكر قيام
 العيب لكنه صاد مكد با شرعا بحكم اقله لو انكر البيع فبر على
 المشتري فوجد عيبا فبر من البايح انه برى من كل عيب لا يقبل
 للنساقض مع انه مكذب شرعا انكار البيع فعلى هذا
 الاصل ينبغي ان يقبل **اقول** قد مر من المسئلة مراد ان ال
 من كل عيب من غير سبقي بيع محال وقد انكر البيع والامكان

الوفوق بان باع وكيله ولم يعلم او دعوى عدم العلم بحكمه
 وبيعه سبها وصل ثمنه اليه كمن غايه الذرة فلا يلتفت
 اليه واعتبر النفاق في الظاهر وعلاى بوسعهم اكتفى بما كان الثمن
 وجعله دفعا شريفا لما ذكره المصنف على ان الحكم قد جعل ان كان فيه
 حكم العدم وقد سبق التحقيق في النفاق فارجع اليه
قول ومعنى الحكم بالقرار انه الاقرار بغير من اموالنا او بغير
 لانه لو لم ينكر الاقرار بقره باقراره بلا حكم فلا يرق على بايحه فاقوله
 لاجابة الى هذا التاويل لانه يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى
 بالرد فيه ذلكم ولا يكون معناه من بايحه لعدم الرضا كما مر في
 وكيل البيع اذ اذ القت باقراره بخلاف رقه باقراره
 بلا حكم فانه يبيح من الثالث **اقول** الاقرار حجة قاصرة فلا يستوي
 الى الغير كما تقرر الاصل وعدم الرضا بدون الالتزام الشرعي
 والاضطرار الشرعي كاللكنول عن الميم لا اعتبار له واقراره
 بالعيب **والثاني** فلا يرق على البايح **الاول قول** وان اقر
 بالعيب فلا يرق بقره القول لانه لا يرضى من اموالنا على هذا

ان لا يبره في القسم الثاني بحججه قوله الواحد لا ينسب اليه **اقول** الصفة
 في القسم الثاني لعل الاطباء فوق الصفة في القسم الثالث لكنهم
قول وعن ابي يوسف انه يبره بحججه قولها لان قولها في وجه لا يطالع عليه
 الرضا **اقول** على هذا سفيان يبره بحججه قوله كما هو عند البعض **اقول**
 مبني امثال من الاستحسان فلا يري ما ذكره اهدا على الارض بعينه
 احدها على الآخر بالنظر الى الظاهر **قول** ابا قمر من البلد الى القرية عيب
 وكذا ابا قمر من البلدة عن مولا عيب اذ العيب ما ينقص القيمة وهذا
 كذلك **اقول** على هذا سفيان ان يكون العجب عيبا حتى لو عجب عند
 المشتري يمنع الرمي بعيب **اقول** لو سلم العجب ان يكون عيبا
 يظهر عند الرؤية والنظر اليه فان قبل عنده يسقط فلا حكم له
 بعد **قول** شري لم على انها صفة في الشيء كغيره كغيره
 ليس الرقة المقصود موافقة والكبير اقدر عليها **اقول** سفيان
 يكون الرقة او المقصود موافقة والكبير اقدر عليها ما هو
 سفيان ان يكون الرقة لو وجد كغيره كغيره **اقول**
 الكلام في موضع الاستنباط ويعلم بالتفحص ولما ذكره فيعلم بالنظر

لا يبره في القسم الثاني بحججه قوله الواحد لا ينسب اليه

اليها فينبغي ان يكون مقتولا بالرواية **قول** يبره بالسطح لانه في
 اوانه للكبر وفي غير اوانه للداء **اقول** جعل الكبير منا عيبا لا يبره
 عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض للكبر لم يبره **اقول** لم يجعل
 الكبير عيبا منا بل جعل القوط عيبا لانه لم يعلم انه للداء او للكبر لانه
 لم يعلم اوانه او في غير اوانه حتى لو علم انه اوانه ينفى ان لا يكون عيبا
قول ان شري كوما فانما عنده فقطع عاره فوضعا على الارض ثم
 واجه عيب الكرم قال لو لم ينقص القطع فلا رقة **اقول** ينفى
 لا يكون لها الرقة لولا التزايك منفصلة متولدة وهي تمنع الرقة
 كما مر ولم يفرها خلافا ولكن يظهر من هذا ما بين **اقول** الاما
 المشتري ليس عيب حتى وجد عيب الكرم والى
 استبان سفيان يبره على البائع اذ الامان للغيره لقرار المشتري
 فاما اقطف المشتري ثماره فوضعا على الارض ثم وجد الكرم
 فاداو الرد عليه مع الثمال والعرض ان العطل لم يبره الامان
 لامتناع البائع عن القول ايضا ولعل انه المراد من قولهم
 ان الزناك المنفصلة المتولدة لولا ان يندفع المبيع لا يبره

لا يبره في القسم الثاني بحججه قوله الواحد لا ينسب اليه

فاذا انفصلت فان كان نفس الانفصال عنه يورث العيب كالموت
 في بنات آدم يكون ما نحا وان لم يورث العيب به كالموت مثلا
 فان ملكك الزبالة كانت مائة لتفقد المبيع مع الا ان يرضى
 وان كانت الزبالة موصوفة بعينها فان رد البيع مع الزبالة فيسقط
 لا يمسح عن القول لعدم التقيد والعيب واذا رد المبيع دون الزبالة
 فيبقى ان يمتنع عن القول بالنقصان الا ان يرضى به فيرد عليه هذا
 ما سألني وانه علم **قوله** حليب البقر فهو ماء شرب اولاً
 لا يمكنه الرقابة عماؤه ولا مع اللبن لانه انفصل فلا يمكن فيه العقد
 فيه تبعاً للبقر في الاصل وقبل اقاله يترتب ان ذكره مكرراً خبراً
 زبادي كند وبيع وهدنا ان يرضى به يرد شوه **اقول** في البيع
 لا يمكنه الى زيادة شئ **اقول** هذا اذا لم يرضى الباع بالرد
 سيرة من النحاة واذا زيد اللبن فيه يكون بيعاً جديداً لا اقاله
 ولا يمكن الاقاله مع وجود طريق البيع التام لا ينافي ما اراد
قوله لو باع بعضه لا يرجع بنقصه او الدوا امتنع عن صحة المبيع
 بفعل مضمون فصار كما باع الا انه لا يرضى حتى ملكه **اقول** في

يرجع بنقصه طلباً او الدوا امتنع فيه من جهة الباع على ما مر
 بيان قطع الثوب انه يرجع اذا المشتري يرد الا ان الباع لا يرضى
اقول رد الكحل من حيث مجموع امتنع من جهة المشتري بكليته
 بفعل مضمون فاذا امتنع الرد في الكحل فبما ضد البعض حكم الكحل
 بخلاف قطع الثوب فان المشتري يرضى بالرد مقطوعاً كحكم احواله
 والباع يمتنع من القبول لتفقد العيب كالحادث من القطع **قوله**
 ولو كحل بعضه لا يرضى عندا في بعضه فيما كحل ولا يرضى ما بقي
 بعضه وعن ابي يوسف يرجع بنقص ما كحل وعنه البيع روايتان
 في رواية يرجع بنقصه الا انه لا يرضى الباع وفي رواية يرد
 وان لم يرضى الباع **اقول** الرواية الاولى تؤيد ما مر من كماله
 في بيع البعض **اقول** قدر قدر الفرق بين الكحل والبيع بالرضا
 الاصل من اشتراء الطعام الاكل دون البيع على المبيع قوله
 ولو صدق من اشتراكم ان يرضى عيبه لم يرد الا برفقاً يبيع ولو كحل
 في النار قدوة ما يرضى عيبه لم يرد له اذ يدس في النار كماله
 الدوا بنقصه كدوا **قوله** الدوا يرضى بالنار لانه اذا

الا ان يكون قبل الذوب **اقول** يحتمل ان يكون المراد من الحد يترى
 لا بمعنى آمن والمراد من الانتقام انتقام من لا انتقام هو المراد
 في لا بد والاعتراض بالذنب والفضل لان او قال القدر ومن النار
 يعسقا حانه فينتقض طرعه فيحتمل ان يكون بالفكر وهو النسب
 الصا كما مهمه بهذا المعنى ويحتمل ان يكون المراد الحد يد بمعنى آهت
 ولا يفسد الذهب والفضة ولا يتم انتقامها الساعى طرعه ليكون
 تفاوت الوزن ولهذا يعطى الذهب على الصياغ بوزن و يوفد منه
 بهذا الوزن فلا يورث الى النزاع **الفصل السادس**
والعشر من فبا يبطل العقد قوله
 ولا كور تعلمى الكتاب به بالشرط وبطلانها سد اقول هذا الكلام لا يتم
 على اطلاقه لانه لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة مع الكتاب
 ويبطل الشرط في هذه الصورة لم يبطل الكتابة لفك الشرط
اقول القائل ان يبطل الكتاب بشرط فاسدة مطلقا
 وفي الاستحسان يجوز بيعه كما لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج
 من المدينة مع الكتاب فيقال لم يفتق العقد ويحتمل ان يكون المراد

يبطل بشرط فاسدة مطلقا ان شرط بان لا يعلى لخاله اقال كانت
 عبدي فلانا باللفظ لم يخرج من المدينة يبطل كماله السحر لا بد
قوله حلف للفقهاء في حلفه الى حلفه لا حيث لم يعزب الشك
 من اليوم فاقصى وكذا لا يكلمه الى عشرة ايام وظل العاشر وكذا
 ابا تروجت الى عشرة سنين وطلعت العاشر وكذا الواجر الى خمس
 سنين وطلعت الخامسة كذلك فانه فان اقول هذا في الف
 اصل الى صوم كما هو مذكور في الامداد بدرهم الى عشرة وكذا
 مخالفة ما في عامة الكتب من ان الغاية في الاجارة لا تدخل لان الصدور
 الغاية فكانت لمدة الحكم ويمكن ان يكون فيه روايتان ويمكن ان يكون
 عدم دخوله في الاجارة الى رمضان والدخول في الاجارة الى خمس
 سنين والفارق هو العرف **اقول** هذا على اصله الى حلفه ايضا
 اصله الى حلفه ايضا ولا ينفقه لا يتم سبعة من قيتين احدهما ان الغاية
 لم يكن قائمة بنفسها بل يكون قيامها بالمعنى كالعشرة والخمسة وخمسين
 تدخل في المعنى وان كانت قائمة بنفسها سواء تناهوا واما صدر الكلام
 او لا اليوم المحبس وشروط لا تدخل حكم المعنى وانما بينهما وان تناهوا واما صدر الكلام

الغاية الا انه لا يكون غاية للمغيبات نفس الامر وانما يكون غاية بواسطة
 الى الكلام كما عرف في آية الوعد فانه داخل في اليد ويكون الاستقاطعا
 ورايا وكذا في اشياء الجوار الى الغد يكون الغد غاية في الكلام دون قبل
 فاذا باع بالجنار مطلقا يكون مقتضيا للتأخير وكذا فيفسد السعة بخلاف
 ما اذا باع بأجل مطلق يصح السع ويكون غاية للمتكلم غاية مطلقة ونظر
 الى مطلق الاجل وهو نصف يوم او ثلثه ايام او شهر او سنة فبقي ذلك في التأخير
 فاذا اختلف في مقتضى دينه فمقتضى التأخير يكون ذكر الى خمسة فبيننا ولها
 صدر الكلام فتدخل وكذا في الحارة لان حطتها يقتضي السعة
 ايضا ولهذا نفرد ان لم توجع معلوم وكذا اقله لوقال له علي بن
 من درهم الى عشرة فالحيد او اقل ضرورة لا بد ان المحذور عليه
 والختم في خارج لانه لما اقر بالوجوب والزم صدق درهم لانه لما قال
 من درهم يتحمل ان يكون ثمانية الذم فاذا قال الى عشرة يكون خارجة
 فلا تنسأ ولها صدر الكلام ويكون غاية في الكلام لا قبل وان سلم
 تنسأ ولها لكن قيامها ليس بنفسها بل بقبولها كما لو قال انا في سبعة
 الى سبعين فكذلك الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر مرله اعرفا

فلا تنسأ وله صدر الكلام فظهر ان ما ذكره ممهنا كقولنا على اصله
قوله بخلاف الخلف في يوم الخميس فلهذا اقال اذا لم يقتضي
 طالع الجوع من يوم الخميس ان لا يدخل الخميس على غاية وهي
 يدخل لولا ان يكون غاية اخراج بخلاف الخس او وقت البيع بها
 وبدون الخاس لا يتحقق الخس اقول بهذا يستقيم على مدبر
 الى يونس ومحمد بن الاعلى مدبر الى صمد على ما قدر في مثله لا توار
 بقوله عال من درهم الى عشرة يدخل العشرة عندهما لما ذكر من
 الدليل ولا يدخل العشرة عندهما لان لعدم تناول الصدور ولكن
 لا في ١٢ دوايتان غاية البيوت يدخل دوايت الخس تناول
 لكن نظام الرواية لا يدخل للمعروف فغاي هذا استغنى ان يكون ^{انتها} التنازل
 في كل واحد من مبداء يوم الخميس **قوله** الخس ^{اليوم} الخمس
 وان لم يكن غاية لزمان قضاء الدين الا بالتمكلم الا ان قيامها بنفسها
 ومنه الا انه دخل تحت حكم الغيبا فيستقيم على مدبر الى ١٢ كما قدر في الخس
 الاولى **قوله** الغاية لو كانت غاية قبل تكلم لم يعبث منه البسطة
 من هذا الخابط الى ذلك واكملت السمع الى راسها انه دخل تحت الغيبا

يقض

ولم يكن غاية قبل تكلم فلو لا تناول الما صدر الكلام فكذا لا يدخل نحو
 اعتوا الصيام الى الليل فكيف لمه الحكم ولو تناول الما صدر الكلام ^{الغاية}
 كذا الى المرافق فيدخل المرفق اقول — الغاية بكلمة الى في مبدئها الى
 والصوم السمكة وتاجيل الدين وقوله فتنظر الى اميرة لم يدخل
 المغيا والغداة فوله قرأت من قوله الى آخره وقوله فتنظر من ما بين واعم
 الى ما بين وقوله اشترى من مائة الى الف تدخل في المغيا والمرفق
 يدخل في الغسل عندنا خلافا لزمه الى قوله ولم اجد في كتب الاصول ^{الزوجة}
 اصلا صائبا كافي يخرج عن هذه الفروع المستبينة خالصة ^{منها}
 فان حاصل البردوي ان الغاية لو كانت قايمة بنفسها لا تدخل كالليل
 في الصوم الا ان يتناول الما صدر الكلام كرفق في الف والالف فلا كفا في الالف
 وهذا يتكرر في ظاهر الرواية في تاجيل الدين اذا الغاية لم يتخلف مع
 ان المصدر يتناول **اقول** يمكن ان يقال كذا لا يدخل الغاية في تاجيل
 لا قضاء مطلقه نصف يوم او ثلثة ايام او شهر على ما سبق في ذلك لا يدخل
 الغاية في تاجيل الدين ^{الاستدراك} في تاجيل الدين فلا اشكال في ذلك ^{اصل}
 انما ان قال والله لا يكلم الى رجب فالغاية لا تدخل في المغيا لكونها قايمة

بنفسها

دخول خبرانية الما صدر الكلام في باب الزهر

بنفسها فلا شك في الاعلى رواية الحسن فان الغاية يدخل في المغيا
 في روايتها وان قال الى خمسة فلا اشكال في رواية ايضا لكونها قايمة
 قايمة بنفسها وشكل في ظاهر الرواية لكونها داخل في المغيا
 فيجب ان يقال ان تاجيل السبع في الاشكال ويمكن ان يكون الزهر
 باعتبار خصوصية الغاية حتى لو قال والله لا كلني السمكة الى
 واسمها ينبغي ان يكون الغاية خارجة **قول** وحاصل كشف البردوي
 ان المصدر لو تناول الغاية يدخل ولو قايمة بنفسها كرفق والآلاف
 كعشر ومذايب كل يدرى السمكة فانه كرفق كما مر مع انه لم
 يدخل وكذا يشكل عامر من تمام الحاية وتمام الالف **اقول**
 الظاهر ان الاستثناء في قوله لو كانت قايمة بنفسها
 لا تدخل كالليل في الصوم الا ان يتناول الما صدر الكلام منقطع
 لان بين التناول وبين كونها قايمة بنفسها منافاة لانها ^{الغاية}
 لو لم يكن موضوعا للغناء مع ما قبلها لم يكن تناول المصدر وايضا
 ايضا الظاهر ان المصدر اخذ حاصل كشف البردوي من قوله لو باع
 خيارا الى رجب يدخل الغاية او المصدر يتناولها فاستوف

في قوله ولو قايمة بنفسها عن غيره لان وجب قايمة بنفسها ولا
 يكف غايمة قبل التكلم ويكون حاصل البرزوه ان الغاية لو تنادى
 المصدر كمرقن فيكون غايمة لا للتناول لا للغاية بنفسها لكن تنضم
 مقدمه مسلمه عند اي مذكورة من غير مرقن شرط لدخول الغاية
 وهي ان لا يكف غايمة قبل التكلم في لا يتشكل راس السيمكة كقولنا
 غايمة قبل التكلم وكذا لا يتشكل بالكامه والالف وان كانت قايمة
 بانفسها الا انها غير غايمة قبل التكلم وقوله الى بانه والالف
 ليس كاسترا او العاكس قايمة بنفسه دون الحايمة والالف
 اذ هما متقدمان بما قبلهما في الاحاد وتامل **قوله** وحاصل
 ان الغاية لو كانت قايمة بنفسها تدخل وتنادى لها المصدر
 كمرقن والافلا فكيف في الصمم وهذا يشكك في السيمكة
 فانه كمرقن كما مر مع انه لم تدخل وكذا يشكك في الجوار فانها دخل
 مع انها قايمة بنفسها **اقول** مر له لو تنادى لها المصدر ولم
 يكن غايمة قبل التكلم فيه دخل ولا يفتح فلا يتشكل في السيمكة
 وغايمة الجوار كما مر من **قوله** فان قيل انها غير قايمة بنفسها

في السيمكة وفي قوله
 في الجوار كما مر من قوله

بكال

على تقدير تسليمه يشكك نظامه الدوائية في تاجليل اليمين او الغاية
 لا في خلافه وايضا هذا الضابط بخلاف الاولين لانه جعل المرفق
 والليل مما ليس بقايمة بخلاف الاولين وكذا اسرار الضوابط المذكورة
 في غير ما في الكتب لا يخرج عن الخلل **اقول** قد عرفت في حاصل البرزوه
 ان الغاية لو كانت قايمة بنفسها لا تدخل كالليل في الصوم الا ان تنادى لها
 الطاهر ان هذا الاستثناء منقطع وان قوله الا ان يتناولها مصدر الكلام
 كمرقن استثناء منقطع ولا مجال للاتصال لما عرفت في المناقاة
 بين كونها قايمة بنفسها وبين التناول وقد عرفت ان حاصل
 كشف البرزوه ان الغاية لو تنادى لها المصدر كمرقن يكون مثالا
 للتناول لا للغاية بنفسها من المناقاة فيكون مرجع القول
 على اصله من كودبي قبل ذلك مسلمه عند اي صوره من هذا ما
 لمعنى المقال والله اعلم بحصه الحال **الفصل السابع**
في تصرفات القول
 وصاحب الاب لوعده لا كافيا لا ينبغي للفقهاء ان يغزله فلو غزله قبل
 يقول **اقول** الصوم عند من انه لا ينزل لانه مخصوص وهو

اشتق من القاء فكيف يغزل وينبغي ان يغنى به لفك
 وقضاة الزمان **اقول** كونه اشتق من القاء محل حيث اذا القى
 ينبغي ان يكمن كذلك على انه يجوز ان يجد الاشتق والاعد والاكفى
 منه فير مصلحه فيغزل وينصب ذلك الاعد غاية ان لا ينصب
 او في عد لا من وصية فالوجه ان يغنى على هذه التفصيل والتميز
الفصل السابع والعشرون في احوال الزوجات
قوله ولو اقرب بنة ولما بنت مودة فالما للنتها
 المودعة لها اقول مدانة ذات الزوج ظاهر احكام يكن منكرة
 ولا معتدة ينبغي ان يكون الحال لهما اذ لا الزام على احد فثبت
 نهما من المقررة في حقها على ما ذكره السدائيه وغيره وقيل
 لا يثبت هذا ايضا **اقول** ظاهر يومهم ان البنت منكوحة
 ولا معتدة بالفعل فجمعا ان يكون بينهما زوج سابق
 وان لم يكن منكوحة ولا معتدة بالفعل فيقدم على المقر لها وان
 كان موافق لغيرها زوج مودعة فيكاه بها ومعتدة منه فكونها
 مودعة الولاء منها يمكن لتقدمها على المقر لها كما لو اسيبت

فولدت

فولدت واد الاسلام على ان افعال النكاح كاف حلالا امر باعلى الصلاح
 والمشهد ان الزنا لا يكمن سببا لبقوث النسب او اقربا للزنا و
 اما اذا ادعى الولد فيثبت بها النسب وان لم يثبت النكاح به
قوله ولو ترك ثلث بنين فاقرا احدهم بزوجه الميت فانه
 يعطيه نصف ما في يد اقول فيه نظر **اقول** وجه النظر ان
 نصيب الزوج من اربعة وعشرين سنة وعلى نصف ما في يد
 ومدة ثمانية اربعة فينقص من نصيب الزوج جزاءه والجواب
 ان المقر انما اقر ان حق الزوج من اصل الزكة مثل نصيب
 احد البنين وانكر الباقي فنصار نصيب الزوج مثل نصيب المقر
 وهو نصف ما بين **الفصل الثامن**
النكاح من قول ومبابة مترجمة بدو سرهما وجماعهما
 وسلمها كذا لم يحل لا اشتغالها بهما وبارعكس لعودم اشتغالها
 بهما وبارعكس وعلى هذا الرمي اقول فيه نظر او الذي
 للزوج والجماع لا مشغولة بها **اقول** اذا اسيبت
 باي السرج والجماع يجب ان على ظهر الفرس والرسى او في ظهر العرس

امة رضى الفرس اذا سئل عن الفرس لا يجاب على السؤال والجماع
 بل اذا اجاب احد فقد ينسب الى السام فظهر ان المراد ما ذكره لا
 ما ذكره المصنف **قول** جازية المشقة على غير الواجب وكذا القول
 والصدقة اذ القبط شرطانها كما لهجة قوله في الصور التي استد
 هذه المسألة على جوازية المشقة على غير الواجب وقد مر في
 زياد اية قاف خا ان الاستحالة على غير المومل تمنع صحة الهبة
 سواء كان حلك الواجب او غير **قول** يظهر من هذه التقدير
 فيها روايتان عن ائمتنا لا تدفع ولا تشاء بينهما **قول**
 ولو ادعى وادى وصالح على بيت بينهما لم ير عند الاقرار ولا
 عند الانكار اذ المعتبر من غير حقة وهو على دعواه في البتة
 خلا الصالح على بعض دينه **قول** لو ادعى شاة فصالح عاصمها
 يخرج الى حال جاز عند اى يوسفه فعلى طه اسعى ان يجوز الصالح
 في حقه الدار عند اى يوسفه ايضا **قول** الصور من الزوائد المنقولة
 وقت الدفع فلا يستحق المصحح الا بالبيت فلا يكون المعقوض
 عين صحة خلاف البيت فانه لم يرض الزوائد بل من الاصل **قول** لو طعن

في ارضها
 في ارضها
 في ارضها

في ارضها ادرك اكثره والا فلا حتى لو في الارض الفنى من القطر فباع
 منها فانه منى فلو كان المدرك ستمائة منى او اكثر جاز البيع والا فلا
قول منظر اذ بعض اصحاب المذكور ان المدرك لو كان اكثر من
 خمسمائة منى واقل من ستمائة يسفى ان يكون اذ المدرك اكثر منى
 غير وقوله والا فلا يعنى ان لا يكون لو اقل من ستمائة منى وفيها
 تدافع **قول** انما مرادنا على طبع الفشل لا على طريق الحصد
 يحتمل ان يكون المراد ان المدرك اكثر مما بعد الا فلا لا يعيد ولا
 بالمائة في لا تدفع **الفصل الثالث والثلاثون في البيع**
الفصل الثاني **قول** امر قنا باباى او قال قتل نفسك ففعلت
 ولو امره بان يلاو قال مولاه فالتف لم يرضه الا امره بان يلاو او
 يقتل صار عاصبا او لم يعمل في ذلك الفعل واما بالامر بالطلاق
 مولاه لم يرضه عاصبا لانه واما صار عاصبا لقنه وهو لم يملك ولما
 واما المملوك حال المولى بفعله **قول** مسئلة تدعى خلافه وهى
 لو امر قن غنى بالطلاق قال رجل يغرم مولاه ثم يرض على امره الا
 صار مستولدا للمقنى فصار عاصبا ويملك الجواب بانه لا ضمان على العق

لا على مولاه في اطلاق مال مولاه فلا رجوع على الامر بخلاف اطلاق مال
غير المولى ويمكن ان يكون في المسئلة روايتان **اقول** يمكن المناقشة
بانه ان كان الغصب موجبا للضمان في ضمن الصودع يلزم ان
يكون مشتركا بينهما لزوال المال كد وثبوت يد الفاعل في المقتضى
فيكون امر الغاصب اكرا كما هو المال كد وانه لم يكن الغصب موجبا
فلا ضمان في شئ منها سواء تلف مال مولاه او مال غيره ويكفي الضمان
مقتضى المصلحة في الامر منه كالسلطان والمولى للعبد ولا يكفى الامر بالغاصب
الكرام وموعد الضمان واعتبار الغصب في مال مولاه لا في مال غيره
بعد الامر وفي غير ذلك الا انه يستند الى وقت الامر في غير مقتضى
قول بعث بقدره الى البتة على يد رجل فجاء بها اليه وقال
بعثها ولا ان اليك فتلك البتة ردت اليها الى مالكها فاني لا اقبلها
فذهب بها فحكمت ضمن البتة لانه لما جاء بها الى البتة والامر
فصار البتة رامينا وليس للمودع ان يودع اقوال **نظم**
اذ لم يتبدل ويمكن ان يجاب تمام سجي في فتاوى فاف فان وضعت
ثوبان في دار فراه رب الدار فافده منى **اقول** عدم قبول

انا بعثه عند صاحبها والضمان في الغصب بافان ملك
غيره بفعله لا يكون عدم قبوله حتى لو لم يرد لا يضمن **قول**
غصب دابة قيمتها عشرة فزادت حتى صارت قيمتها اذبح
فان تلفها الغاصب فعند اى يوم يضمن قيمته يوم غصبه الا ان لا يضمن
له ان يضمن قيمته يوم الاطلاق او يوم بيعه وتسليمه ثم قال ومن لان
اثبات الخيار بين الاقل من المال والكثرة حتى تخفى واحدة من
باطل **اقول** يمكن ان يجاب بان القيمة قد يكون يوم الغصب
اكثر وقد يكون يوم البيع والاتلاف اكثر فتخير باعتبار ذلك
صحيح ففرضه بيان من القاعدة الكلية التي يعرف بها جواب السؤال
المذكور وغيره لا جواب من الصورة خاصة **اقول** الاغراض واراد
على صورة المسئلة والجلاب لا يرى فيه وان كان بيانا للقاعدة الكلية
وموظف ولو كان مكان البيع في الام قتل فالملك مخير ضمن قيمتها
يوم غصبه او يوم قتله لان ضمان القتل يجب على العاقل ويمكن احابه
عليهم بخلاف البيع والاتلاف **اقول** العاقل منها بمنزلة المتكدر

ثم قال كذا في السبع ايضا بين تضييق الغائب يوم غيبته وتضييق
 قيمة يوم قبضه فلا فرق بينهما الا على قول من يرى موجب الخطأ
 على الجأزة ابتداء ثم ينتقل الى عاقلة فيلزم القائل قد مضى يوم قبضه
 ابتداء بخلاف الباع فافترقا **اقول** للمقتل من حكم محض للمعاقلة
 لا اشتراك في الباع ولا المشتري ولذا يحل المالك بين المقتل للمعاقلة
 الا انه لا يوجد التخيير بالنظر الى ما هو مخصوصه او لا معنى للتخيير
 بين الاول والاكثر في بعض المواضع يضمن قتل يوم غيبته
 بعضا يوم قبضه **قول** ليس بولاية وهو المشتري بخلاف الماء
 فينزع ويضمن على الواج المشوم فلما انفصل عن الثوب لم يضمن
 لغدو الى وفا بترعه وفيه نظر بدليل مسئلة الحرم لو لم يخط فغير
 فلبس ثانيا لو نزع على قصد اللبس بتجدد الجوارح لم يترفع والا
 بتعدد الجوارح فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ بترعه على قصد اللبس
اقول ان الثمان انما يلزم بالتعدي لا بقصد التعدي فاذا زال
 التعدي في الوديعة عاود الى ان فاق خلاف خراء المحرم فانه اذا تعدد
 الجنابة تعدد الجوارح والفعل بتعدد ما ينقطع وقصد الى اخر ثانيا

اما اذا لم يتعدد القصد وانقطع الفعل ثم وجد لم ينقطع
 حكما ولو وضع الثوب سكنت ولم يقل شيئا ضمن ايضا ولو قال
 لا اقبل الوديعة والمسلم بالايدياء اذا القبول عرفاه لم يثبت
 عند الرد صرحا **اقول** دل هذا ان البقار لا يصير موهبة حتى
 من بعض ما مع رجل الى البقار او يبيع بها فينبغي ان لا يضمن البقار
 قد مر خلافه في بيان الغصب **اقول** قال من املك الثوب لا قبله
 وبه يخرج الثمان من عهده بخلاف ماله البقرة فانه قال من املك
 لا جنبي او يمتد الى الرسالة بما يصل اليه فلا يخرج عن عهده الثمان
قول ولو طلبها ربا وقال المودع لا يضمن احضارها الا ان
 فتركها فخرج فهذا ابتداء ايداع او عزله بطلبه بالترك صار مودعا
 ابتداء **اقول** ينبغي ان يكون ابتداء ايداع لو صدق المودع والا
 فينبغي ان لا يجعل تركها ايداعا على ما سيجي مسئلة الطلب في
 ايام الغنمة **اقول** لو تركها بعد الطلب زمان الامن فالغالب
 فيها السلامة فيكون ابتداء ايداع فحكم حكم سائر الودائع وانما
 في ايام الغنمة والغالب فيها الغارة فمراد به حفظه بنفسه

في هذا القول
 لا يضمن البقار
 الا اذا كان
 موهبة

فتركها عند المودع ينبغي العمد بإيصالها اليه فلهذا ذكر قال
 لو عجز عن رد ما بعد أو لتضييع الوقت والا فوجب عليه الحفظ
 والحمل والرد والايصال الى صاحبها ضايق الوقت ولو
 بعد رجحانها ولو باعتبار عدم الايصال بشرط التصديق في قوله **قول**
 ان المتأجر او المستفيد لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ
 عن الضمان على ما عليه الفتوى ففي هذه المسئلة ينبغي ان لا يبرأ
 بالطريق الاولى **اقول** ليست هذه المسئلة من اشباه مستأجر
 او مستفيد خالف ثم عاد بل مسئلة غاصب استأجر المقتصد
 وقدمه هذه الفصل ان الغاصب يبرأ بحج والعقد غير
 ذكر الى الاخر في جواب البراءة بلامرية **اقول** والحي قد اصاب
 ان الاخذ بعد التساؤل للعارية والاذن وبعد عقد الاجارة
 وقبل وقتها يعني عليها لا مطلق الغصب بطريق الاولى
 يبرأ الضمان **قول** استعار ثوبا ليكره انفسا معينة فكتب
 ايضا اخرا ضمن اذا ارض يتفاوت بالرفق والصلابة **اقول**
 ينبغي ان لا يضمن لو كرر مثل المعينة او ارض منها كما لو استأجر

للمالك متى نزعها فان لم لا يضمن لو حمل مثل المستفي في الطراد
 اخف منه **اقول** ان سلم قياسه بالاجارة ينهم الجواب عن التعليق
قول صبي استعار من صبي شيئا فدفعه لغيره الدافع ولو كان
 ما ذونا يبرأ الاخذ لعنه آخره وضمن الدافع لتلف تسليمه
 ولو كان الدافع مجعرا ضمن كل منهما اذ الدافع غاصب والاحد غاصب
 الغاصب **اقول** لو اراد بالمالك من ما ذونا ان يتجلى الى هذا الدافع
 فينبغي ان يضمن كل منهما ولو اراد الاذن في هذا الدافع ايضا
 ينبغي ان لا يضمن الدافع ايضا او المالك استعار شيئا فدفعه
 ولزم الصبي المجهول الى غير حاله رعاية ضمنه الصبي الدافع وكذا الاخذ
 لما **اقول** يحمل ان يكون ما ذونا بالاستعارة فينف فقط في الدافع
 الى غير فقد خالف امر المالك وهو موجب الضمان في حق نفسه
 دون الاخذ منه لاخذ ما ذونه **قول** للمحققين ان يبرأ
 بالرمي قال قاضي خان هذا عند ابي يوسف ومحمد ومالك وعلى هذا القول
 وفي العدة المرتقن لو سافر بالرمي او انتقل عن البلد لم يضمن
 وكذا العدة الذي في يده الرمي قال غياث الدين في فصوله المذكورة

يخالف ما ذكره فتاوى القاضية **اقول** يحتل ان ما ذكره العدة
 في المسحور وما ذكره قولهما فلا اشكال **اقول** **القول**
 والى محيى **قول** لو كان المستاجر حاريا فاشتغل بحمل الهدما
 فضاء الاخر لو غاب عن بصره فاشترى عماد الدين فوضعه
 عند ايمنه ان يضمنه مسئلة الفتوى لو غاب عن بصره فليس له
 عند الافتاء **اقول** يمكن التوفيق بان هذا يكتم فيما لا يروى
 في الاشتغال بحمل الهدما فغاب الاخر بلا ضرر ولا يضمنه الفتوى
 فلا يترك عليه الاصل المذكور **اقول** الاشتغال بحمل الهدما
 مستبعد جدا عند اهل الموانع لضرر الوقوف بالحمل عند انقضاء
 فالاولى ان يحمل على الرواية **قول** ولو استاجر لغيره
 شعير محمد خنيفة برضنه وقيل في رواية ابن ولوجله
 اقترع برضنه اذ البرمثل كمل الشعير نقل على الدابة من الشعير
 ومعه ولو يملك وزنه الشعير **اقول** سفي ان يملك
 رواية ابن لانه خمسة اقترع بر اقل وزنه من بر بوزن عشق
 اقترع شعيرة ضمنه الاقل وزنه او كان فيه رواية ابن لانه

في الكفر وزنا ولا يكون فيه رواية ابن **اقول** ان اراد ان يلزم ان لا يبرأ
 من الضمان لتقتضي الاختلاف في المسئلة الاولى فهذا لا يقتضي
 الرواية الصريحة وان اراد ان يحل ان يوجب الرواية في هذه المسئلة
 بعينها فهذا غير مسلم اذ لا يجب على المجتهد ان يجتهد وبعده في كل
 موضع **قول** بعث بقر مع رجل الى بقر فقال البقر
 ردتا الى ربها فانه لا قبلها فذم فهلكت ضمن البقر لانه
 لما جاء الى البقر انتهت الامر فصار البقر امينا وليس للمودع
 ان يودع **اقول** **سفي** ان لا يضمن اذ لم يقبل فلم يبرأ
 فيؤتى فيما من فيما يضمن فيه المودع فيما نقل من الذخيرة
 من انه لو وضع ثوبا عند رجل وقال من ذاه وبيع عندك وقال الرجل
 لا قبله ببيع **اقول** قدمت هذه المسئلة من تزييع السؤل اليه
 والجواب عنه من انه عدم قبوله انما يعتبه عند صاحبه لا عند
قول لو يملك الاخير الولد في عياله فلو بعته بيده قال الطواويس
 لو كان البقر مشتركا ضمنه لا لو خاصا وقال مهروية ضمنها
 وقال تميم بن الحرسي قال الطواويس لو خاصا لا لو مشترك

اقول الاول قرب اذا الخاص يرد كيد المالك حتى لا يثبت
 ما تلف بفعله بلا تعدد خلاف المشترك **اقول** الثاني ان
 على الاجرة المشتركة ان يرد كلا يدعي على صاحبه ولو اشترى من
 فلو شرط ان يرد بنفسه على كل فرد فهو يكون غير اجدا فلاح
 عن نوع **قول** ولو شرط على الراعي دفع ما ضيف ملكه فلم يرد
 فملك سعى ان يبرأ اذ في هذا شرط الضمان فيما مات صنف ان
 وثمة لا يثبت شرط الضمان على الامير باطل وقال عماد الدين في
 فصوله وعندنا ان يرفع هذا الشرط لما قرأ في مثل من الحفظ و
 كان شرط عليه غاية ما وسعه من الحفظ فيجوز فلولم يرد في فقه
 في حفظ شرط عليه وخرج من هذا جوابا ذكر ان الشرط انما
 على الامير اقول الظاهر ان الدعي ليس من الرعي فلا يدخل في العقد
 فهو متبرع في التبرع فلا يثبت واول ما فيه انه لا يثبت عن المشترك
 بالشك **اقول** حاصلا ذكر عماد الدين شرط دفع ما ضيف ملكه
 شرط له وسعه وهو الحفظ المكنى للرعي وهذا مخرج ما علم ولا
 كما في به البايعين فسق ان يرفع بشرط الضمان على الامير ^{على وجه}

مشروع والا يلزم ان لا ضمان عليه قطعا بالتقصير والتعدي
 والكلام فيما لا يبرح صوته وهذا معلوم عند اهل المواساة **قول**
 ذرع بثلثة فاستاجر احدى لينقل الحصيد فدفع الى
 لينقلها فهلك عنده وكان العرف بينهم ان يستأجر احدى
 ويستقله ملوا وشريك يبرأ المستاجر لانه كغيره من شريك و
 المستاجر ان يعير فما لا يتفاوت فيه الناس واهل الحصيد
 مما لا يتفاوت اقول على هذا قوله العرف بينهم كذا في
 مستدرک لاجابة اليه **اقول** فائدة التقييد بالعرف ان
 المورع يعرف بالعرف يستعمل المستاجر حمان في جمع الحصيد
 حتى لو لم يكن معروفا لنعوم ان المستاجر انما يستعمل الحمار في
 حصته فقط لانه اجمع وكذا لا يقيم مسئلة المستأجر
 ان يعير فما لا يتفاوت فيه الناس لانه انما يجوز في حصته شريكا
 فقط دون حصته وحصته شريكا **قول** نبي ثوابا وركنا بينه
 ولم يرقه عاربه فرفق قد مر في ضمان الاجير ان مؤنه الرق على الا
 المشترك ان وكبح وفيه اختلاف فعند مرجع مؤنه الرق

الى الاجبر كما يشهد به الامثلة المذكون فيما بعد والصريح البرسم
 بيزيد المال والاغا وقع اليه وان كان المراد نقص المال يدفع كدحي
 من حاله مطلقا لم يتم مسئلة الاجابة بدون العذر اصلا **قوله**
 سراحا فجلت منه ثم فربطت نفسها او فعلت شيئا كروا
 وغير متقاة السقوط الجنين والفتنة ميتة استحقها بيعة
 فوقع له بها وبغيره يقال للمساوي قتلتم المتكذرا ولو
 ولد من هذا الرجل وهو لا ولد مخور والجنين المحرم مفعلة
 فاوقع المتكذرا او افدا بغير الجنين وانما شرط صحة القصد للقبير
 متقوية في السبب ليست مما شتره الاثلاف بل هي حسيبة
 الى والاعا يوجب الفمان بوصف النورى قول اذا اخذ الفقة
 ينبغي ان يكون للمساوي ان ربطا بغير الجنين اذ قيام البدل
 كقيام المحبة لعم كما هو كذا ذكره ولد مخور قتل **اقول** لاقية
 للجنين ولهذا الاشياء في جنين الحول لا ان الفقة تلبس بالدفق على
 ظلاف القياس حراد بما منع عن الهاء ولا يعاين على ولد مخور
 منفصل **قوله** سقط بشئ عملة فاعلى عاقلتها

درم ودرم

وقتا على طلبة العلم بالارزهر بخزانة الدهن

خمسمائة درهم ورضع في سنة لو ادته ابا او غيره ولولا عاقلة
 ففى حالها سنة قال عماد الدين في فصوله حصل من الجمل ان الفقة
 يجب على ابا على رواية على عاقلتها رواية وهو المختار اقول
 انهم كثر ما يقولون كس عليهم ويريدون على عاقلة او غرضهم في
 امثال هذه المواضع بيان الوجه من النظر لا بيان محله لكنه
 معلوما في موضوعه فعلى هذا يجوز ان يراى العاقل بما ذكره الا
 تصرح بان مرادهم نفسا لا العاقله وتعالى اراد نفسها
 على ان لا عاقله للبع عند بعض المتأخرين منهم قاض خان لا بناء على
 المختار على سبيل ما هو وجه العاقله **اقول** في قوله ولولا عاقله اي
 ففى الهاء سنة كيف يمكن التاويل بان يراد على عاقلة فثبت
 ما قال عماد الدين لا مرية **قوله** آتيا فادعاء رجل واقوان الفقة
 له فدفع اليه بلا امر القاض فذلك عند فاسحة آخر بيعة ضمن
 ايتحاتاء يرجع الدافع على القابض اقول هذا بصحة لوجه
 مضنا او غير مصدق اما الوصدة ووجه سقى ان لا يرجع لعمه
 اما القابض مستحق والمستحق مبطل كما اقر المدعيين

فدفع الدين الى الوكيل ثم حلف الدين وانكر التوكيل فانه يدفع الدين
ثانيا ولا يرجع على الوكيل بالدين لو مالكا **اقول** ان شاء الله تعالى
لتصرف مال الغير كذا ذكر فيكون منزه غاصب الغاصب ويرجع الدافع الا
ولو بالاقرار لشك في الشرع باقراره بخلاف الاقرار بالوكالة القففي
فاما الموكلة لوكيل الوكالة ومضى اليه الدين ثانيا بكون المدفوع
اليه جاهلا ويكون امانة عنده فاذا انكر امانته ولا يدفع مال الغير
الى اجنبي حتى يضمن ويرجع اليه بما دفعه **الفصل الرابع**
في الاحكام والقواعد
في الهداية ولا يقع الطلاق بمنزلة النائم ومضى عقلا ببيع وولي
والابليس بالخطيئة لا روى عن النبي انه قال ستاء امر عمر
شربة ما كدت امتدى الى اعم فاضرت به كرم الغد فقال
ما ذكرك على عجة وزبيب لا يظن بان عمر سقى ما لا يشرب
حراما فدل انه لا لاقول قوله بمنزلة النائم لا دل على ان السكر
حلالا وشبهه بنوم وخوم وكذا ما كدت امتدى اولوم يحل
لما فعل ابن عمر وبقية الشارب على حصة السكر به

اقول التسبب بالنوم لا يستلزم الحل او يكون
يكفي وجه التسبب بالنظر الى ان القمار مكر منها لا يخلو
واختيار وهو سبب وقوع العتق والطلاق واما انكر
من الجن فاعتبر افعاله زبيرا له كما حرموا به والجرأة على
بخلاف الكرامة عيب مخالف للنقي ولا يلزم من حرمة السكر
حرمة ما به السكر لقوله وم حرمة الخمر عينيها
والسكر من كل شراب ويجل سكراني زبيرا على انه حرام ايضا
حصل بحسب مزاجه من غير وقوف على حصوله قبل
استعماله حتى لو عرف ان عمره انه يسكر به مكسواه ولكنه
ظن انه يتحمله بلك **قول** صدقة الوكالة فقال للديون
انا اقيم بينه عليك فاني اخاف ان يقع عندي فيضعني
ربه فله ذلك **اقول** الاصل هذا يدل على جواز اقامة
البينة في كل اقرار يتوقع الضرر من غير المقر ولو لا بينة
فيكون هذا **اقول** هذا مما يدل على ما ذكره اذا كان الحكم
بالقياس ولا يوجد الاحتياط في مقابلة بعض المواقف اذا كان

او كان هذا الحكم بطلاناً فلا يدل على الاصل اليك **قوله**
 كنت قبضته في جيبه الموكل وهو فوته اليه لم يصدق اذا
 عملا يملك الشاؤ وكان متها في اقرا و قد انزل موت
 اقول على قيس هذا ينبغي ان لا يصدق وكيل يقتضي
 او عارية لو اقر بعد موت موكله اني كنت قبضت في جيبه
 وهو فوته اليه وقد مر انه يصدق **قوله** الظاهر ان هذه الوكيل
 بقبضه الذي وثق المبيع دون الوضعية والعارية والا يكون
 فيه اختلاف اصرح ولا يلزم اتحاد اوكام الوكلاء لجواز
 لواحد منها قصد صيته فيختص بها الحكم دون غير **قوله** وان
 غسل اليد معط لا سمي هذا في قول ابي حنيفة وبه ثبوت
 كالاكثر **قوله** المراد من آية التيمم قوله ولم يجد ماء الآية
 عدم القدرة على الاستعمال سواء عدم الماء حقيقة او وجد ولم
 على الاستعمال للبحر فاذا اخرج عن غسل الاكثر فهو حكم الكحل فاذا
 سمي بكونه ممثلاً بآية التيمم واذا مسح بالاكتر وغسل الاقل لم يسل
 شيئا من آية الغسل والتيمم ظاهراً فلهذا قال سمي وسقط

غسل الصلح عندنا كالف العرج عن غسل الرقل فانه في
 حكم الغسل **قوله** ولو قدر على القيام كذلك ما روجها اليها
 فهذا اول خلاف الواحترق وما بعد الموت ما ليس على
 الزوال اقول من ادرك العمل بالخبر بالراي وهو العارية
 على القيس على احد الادلة الثلاثة ومنه ينبغي ان لا يكون **قوله**
 قد يقر في الاصل ان القيس الصلح يقدم على خبر الواحد
 لما بين الراوي من الخلفاء الراشدين والعباد له ولعل
 من امن فيهم ولهذا عمل القيس الصلح دون الاثر **قوله**
 ومبارح فان ولا مال له ولم يترك في التيمم لم يسل اليه
 في ثلثها وبه تبين ان استحقاق الورثة وثبوت ملكهم
 على حال الموت ولا يستند الى اول المرض اذ لو استند الى
 لبين ان اليه وجبت ثلثا لدار شيئا من ثلث اليه الاية
 ان من اشترى دارا وموت فيها ولما استغنى آخر غايب
 ثم اذ المشتري وهب الدار من رجل ثم ان التبع الاثر اجد
 الدار بالشفقة بطلت الحجة لانه في سابق ومنه لا يسل

فعلم انه لم يأت بحد كذا سابق اقول هذا بناء فيما قالوا من
 ان حقهم يتعلق بما له في مرضه وايضا لا يلحق صحتهم لما صح
 نقصهم في الثلث اذ مورثهم في تصرفه ملكه فلا ملحق لغيره
 فيه فكيف سقم **اول** حال هذا يرجع الى وصيته بالثلث
 حتى لو كان سوانا يخرج من الثلث يكون المنة صحتها
 فيكون ايجابا بعد الموت فلهذا يجوز نقصهم بما زاد على الثلث
قول والدفع ان الشقة يتحول الصفة فيها الى الشفع
 ولذا الاحتياج الى العقد المبتدأ فاستند ملكه كذا في الوارث
 اذ ليس من شأنه ان يوجب الاستثناء فاقصر اقول **لا يستند**
 بناء ما روي في كتاب الاجازة من ان صحتهم لا يتعلق بمناخ مال او
 لا يبقى بعد موته حتى يتصور التعلق عند ذلك ثم يستند كحما
 في الاموال المذكورة على الاستثناء **اقول** المنة كما لا قراره المكن
 محو على الوصية في حكمها حكم الوصية وهي تثبت بالنقص
 مخالفا بالقياس كما بينه مؤلفه **قول** رجع في نص الوصية
 جار بقضاء اذ لا قال في شرح الحيل هذا يدل على ان الرجوع

انما ادنوه كما
 في الاموال

في المنة

في المنة بلا قضاء فصح المنة من الاصل لا بمرتب اذ لو كان
 بمرتب مبتدأ لما جاز للشيوع فان ولي فيه اشكال وهو ان الرجوع
 لو كان فسخا للمنة من اصل وصي ان يبطل الهبة في البس
 لانه كان وصي نصف المنة ابتداء ونظير الشفعة التي مرت
 انما فائدة ذكره الزياكات ان الشفع لا يوافق نصها
 بطلت الهبة في البس اذ هو الشفع عند زوال ملك الباس
 قبل ثبوت ملك الشفع فينتج الشفع مما وقت الزوال
 فيبطل الهبة للشيوع اقول جعل الرجوع فسخا من الاصل
 بمرتب مبتدأ الفروع التصحيح فيقتدر بعد ثبوتها ولم يظهر غير ما
 فلا يلزم ان يبطل التبرع البس فلا اشكال **قول** المنة للهبة
 الشيوع الابتدائي لا الشيوع الطارئ كما قرره موضع
 فلا اعتبار به **قول** رجع ومقتضى المنة ثم رجع فيه بلا حكم جاز
 من الثلث ولو حكم جاز ولا شيء لورثته من وصي له وهذا ان الرجوع
 فصح عند محمد مطلقا رواية الى جعفر في رواية فصح لو حكم عند
 ج ويدر لورثته وعلى وجه الى يوسف في مطلقا وادرك في جواب

111

في صف المسألة مما انه فسخ على كل وجه يوافق رواية الى صحتها
 محمد بن اقول على رواية الفسخ مطلقا سفي ان يعبره الرجوع
 من كل حال يرجع بحكم ادبونه وعلى رواية التفصيل سفي ان يعبره
 مما التث لوررج بلا حكم ومما الطر لوررج بحكم **اقول**
 هذا لم يندسنا زيدا معننا به مما ذكر قبله الاكتفاء **اقول**
الفصل الخامس في التلويح على ما لا يقع
 لو كان البيتان في القدم بسقف واحد صاحب الطابقين
 لو كان في القدم يسقفين وفي القدم ان لا يخط احداهما وراء
 منذ الوقت كيف كان يجعل اقصى الوقت الذي كونه الناس
 في القدم ويبني عليه الامر فعلى ما في رواية الصنفين يحتاج الى
 ومما ان مسألة البني بريد البناء يمنع الآخر من الصنفين
 من الخواج الاصلية وفي مسألة الاصل يمنع عن الشمس والريح
 وذا من الخواج الزائدة اقول يمكن ان يكون ما في الصنفين
 على رواية غير الظاهر فلا حاجة الى الفرق **اقول** الدخول يختلف
 باختلاف العمل فمنه نعرف الحكم في ملكه لغير عدم وصوله

الشمس

الشمس والشمس لا يسمع دعواه ومن منه وصول الصنفين
 يسمع لعدم الانتفاع بدونه والمسألة انما يحل على اختلاف الروايات
 اذا كانت واحدة بعينها **قول** اصحابه بالقسم بناء وآخر
 لا بناء فيها ففتح ذو البناء في جدار كوة ليس في السقف
 منو بين سطحه و سطح جدار بيتا فان جدار البيت
 بين السطحين لا يحل عليه ولو اراد منه على الصنفين ولم يقع به
 عليهم لو كانا على السطح لا يمنع اذا استويا في الفور على فيكون
 ما تقدم فذكره وموقع ما ذكر البناء كوة في سفي ان يقال في
 الصنفين ولو يقع به في دار جدار الا ان محمد بن محمد
 في السقف في حق المتن عن الكوة مع ان به صاحب الكوة يقع
 في السقف اقول يمكن ان يكون منه الكوة على ظاهر الرواية وهو
 القياس ومنه الصنفين على غير الظاهر فيقولون بغيره في كل
 منها جوابا في الاخر **اقول** مسأله في ما ذكر البناء كوة ومنه
 بناء صاحب السقف متفرعان على القسم ومنه البيتان
 ومنه السقف بين السطحين من غير البناء على السقف ولعل

المتنوع

على القسمة خصوصية ليست في الشراء فالحق ان كما يجوز تقسيم
كل واحد منها في المجموع بحسب حصة كذلك يجوز تقسيمها في
حصته بعد القسمة فلا يلزم الاكالة في الحكم **قوله** شعبة
الى جان فلما جاز قطعها لتفريع موانع قالوا هذا على وجهين
فلو امكن تفريغ بشد التسبب الى الخلاء او تفريغ بعضه
بشد بعضه فلم ان يا قدر الخلاء بالشد لا بالقطع فما كان
واما ما لا يمكن تفريغه الا بقطع فالاول ان ينادى بها منقطع
ينفث او ياذن له ولو اذني برفع الى القاف فيجمع على القطع ولو لم
يفعل ايجاز كذا وكذا وكذا قطعها بنفسه ابتداء ولو قطع
غير محمد ليس القطع من محل لغيره اعلى منه او سفلا لنفع من لا
لم يفسد ولو كان القطع مما محمد اخر انفع فيه ضمن حمله اقول
لو كان القطع من محل آخر انفع سفي ان يفسد مع التفريع
والافسحى ان لا يفسد **اقول** القطع لدفع الضرر الى
انما شرع للتفريع ولو تفرد القاطع عن موجب الشرع
ضمن والنظر انما هو لدفع الضرر لا القطع مع وجود
الانفع

مطلقا

مطلقا والمراد من قوله فلو قطع من محل آخر اعلى منه انفع الخ
هو وجود التفريع مع الانفع فكيف يقدم العاقل ان يقطع
غيره بدون حصول مقصوده سيما لا يوجب الشرع ولو قطع
بدون التفريع فينبغي ان يفسد لعدم احباب الشرع **قوله**
ولو اجر البيت والدار من واحدة اراد المستاجر ان يعطيها
في داره ليدخل لا يمنع من ذلك لقيام المستاجر مقام الموصر
ولا يبقى للموصر طريق فيكون المار واحدا فلا يبريد الشريك
اقول سفي ان لا يجوز بل اذن الموصر **اقول** سوف الكلام
من اوله الى منها يقتضي ان يكون المانع اصل السكنى لغير
في الحال اذ في الحال وفي هذه الصورة لا ضرر لهم اصلا فلا
يتمكنوا المانع فلا دخل لاذن الموصر في هذه المسئلة **قوله**
قال صاحب مجمع النوار لسال المجمع من انهم قوم بنيت قبة
يتر من اعلاها ودوابهم وطرس على اشجارهم الا ان
ليسهم حتى اصل النهر فارادوا رباب النهر كونه على تلك القبة
وفيه خرابها قال لم ذكر قال وسالته عملة قناة خالفتها

اشجار لقوم را در ب القناه ان يعرف قناتها من هذا قول
محمدا آخر ليس كذلك اذ الاشجار التي على حافته من شرب هذا
النهر اقول من المسلمين تدافع يمكن توفيقها باقليم
حقه اصل النهر لانه **اقول** فيه تدافع اذ قوله خالصة ينسب
ان يكون الاشجار التي على حافته من شرب منها اذ معناه ان
صاحب الاشجار حتى من هذا النهر ويمكن ان يكون القناه خالصة
بما يكون طامع افوق الارض ويمكن ضبطه واصلاحه لهم وهذا
لا ينسب من شرب الاشجار من ينفذ بالارض بخلاف نصيب الله
فان اهل القرية الثانية حادث لاصح لهم اصلاحه وان يحمل
هذا على التحول والنقوش في النهر كيف شاء قال المانع عن الشقة
وسقى الدواب لما قال محمد بن الحسن له المانع او المجد والماء
غير **قوله** سيجي ارضه بنت من عروقه ارض اخرى ولو سقاه
رب الارض فانته هو له ولو بنت بنفسه فهو رب الشجر لو صدق
رب الارض انه من عروقه سيجي ولو كذب صدق اقول
مرانه لو عرف انه من عروقه فهو رب الشجر بلا تفصيل سقي

اقول هذا فيود سدي التفصيل اذ السقي والابنة
يعتني سبب اليد لرب الارض والمدعى طوبى الشجر فلو صدق
انه لا نزاع فيه وان كذب صدق مع يمينه خلاف ما سبقت
فانه بنت خارجة عن ملكها فان عرف انه من عروقه حكم له و
لا احتياج الى التفصيل **قوله** سالت محمد بن شجرة في داري
بنت من عروقه اخرى في دار جاري قال لك ان تعلمها
اذ بنت من شجرة اقول هذا على اطلاقه يعتني عدم التفصيل
ايضا **اقول** يجب ان يحمل انها ان عرف بنتها عن عروقه
سيجي او صدق انها منها يدل عليه قوله سيجي في داري
من عروقه اخرى في دار جاري مغبرة فيها اشجار
محمدا على وجهي لعدم ما كونهما بنتا قبل ان يملك الارض
مغبرة على وجهي فلو كانت الارض مملوكة فاشجارها ملك
ملك رب الارض فلا ان يفتح بها وباصلاحها ما يشاء او يملكها
من الارض لم يصير مغبرة لشغلها بملك رب الشجر ولو
لا ملك وانما اهل القرية مغبرة قال الاشجار باصلاحها على

وهو

على حالها القديم وثانيها كونها ثابتة بعد اتخاذها مقبرة و
 مدعى وجهين فلو لم غارس في الغارس لانها ملكه ولو لم
 يعلم غارسها فلتعاقب امرها فلو راي بيعها وحرف ثمنها الى عمارة
 المقبرة فلم ذلك اذ لو لم يعلم غارسها فهي في حكم الوقف لا يرى
 ان شجر بنت في ملك رجل ولم يعرف غارسها فهي لرب الملك كذا
 هذا **اقول** في كونها ثابتة قبل الوقف لو كان ذلك الارض ملكا
 فينبغي ان يفضل او الغارس مقدم على رب الارض كما مر
اقول المراد من التفصيل كونه باقية على الملك ولم يرد وفقا
 بالنسبة واما اذا كانا ملكا لغارس مدعى الملك فقام مدعى وقفا
 ولا حاجة الى التفصيل معنا وان المدعى الغارس ممكن
قول اهدم حائط بينهما لو بنى اهدما بلا الف من شريك قيل
 عريضة كما مر لا يرجع ويكون متبرعا و **قيل** في عريضة
 وكذا عن محمد وموافقه لف للثبوت وضع الجذوع على حائط
 ولا يتوصل اليه الا بالبناء جمع الحائط فكان مضطرا للبناء
 فلا يتبرع كما لو غير هذه فبني اهدما **اقول** ان الفتوى

الصل السادس والثون
 في سائر الخطا ٤٥

على

على ان شريكه بغيره وبشيء تحقيقه **اقول** الظاهر واول هذا البحث
 الى آخره لو كان عليه حوله بان يكون عليه جذوع كان لصاحب الجذوع
 حقان حق الانتفاع بنفسه لا لشرالك الملك كما لو لم يكن عليه
 جذوع وصح هو وضع الجذوع عليه والرجوع انما يكون باعتبار
 حق الشئ دون الاول وموصوله لا ملك له كما في العلو والفساد
 ولا يمكن التوصل اليه الا بالبناء حتى لو قسم العريضة وبني كل منهما
 حصته لا يتوصل الى حصة له فهو وضع الجذوع على حائط الجبر
 انما يكون باعتبار اشتراك الملك وان كان للشئاني مدخل فيه على ان
 الجبر مختلف فيه ولا يجب على القاض ان يحكم به في لائمه ما ذكره المحقق
قول دارهما او بينهما فبني اهدما لم يرجع على شريكه لئلا يفسد
 حائطه وداره واما الدار والبيت فلان بينهما يقدر على القسمة
 والبناء في نفسه لو كان البيت كسرا احتمل القسمة واما الحائط
 ار له به صحوا اذ يمكنه القسمة واما البني فلم يرد اخذها
 اما ار له فيه حجة طصوحتها متقنا بها فبناها ازاله فلو لم
 شريكه به بغيره فلا طريق هو المطالبة فصار تركها متبرعا **اقول** مر

ان الحولة لو بنى الحابط برجع لانه مضطر اذا لا يتوسل الى صفه الآبه
فكذا البئر مع ان الشريك يجبره ايضا لو طالب فيسبغني ان يتجدد
حكما او يكف عن كل من المبتدع والرجوع وهم في كل منها نظر الى
الدليلين **اقول** المطلوب منها احياء الملك المشترك ولا اعتبار
طهارة كل منهما لاحقا زائدا كوضع الخدوع على الجدار فلو طالب
شريك بجبر فاذا انكره اطلب اليه كيمت مبر فظهر الفرق بينهما
وبين وضع الحولة **قوله** طاعة لهما انفق احدهما في مرضها
بلا اذن الاخر لم يكن مقبولا اذا لا يتوسل الى انتفاع نصيب
الآبه اقول سفي ان يكون هذا على تعصيل قدمته **اقول**
هذا مبني على انه لا يقبل القسمة حتى لو كانت قابله لهما بان يكونا
صحاء يكون الامر على خلاف ذلك كما مر **قوله** شري نصف
بارضة جاد وشريك يابيه ولو اشتراه بغير ارضه افني بحوان وبعضهم
افني بفساد له الشراء يقع على عهده فيطالب المشتري
بعده فيتضرر البائع فيما لم يبيع وما النصف الاخر فصار كبيع
جدة في سقف وفي المحط سفي ان يحوز هذا الشراء فلا يقع على

مدد

مدد لدخول ارضه فلا يتضرر بابعه وشركة المشتري كسائه
بارضة اقول ينبغي ان يعطى بانه لو شري النصف بارضه او بشراء
ولم يذكر ارضه سفي ان يجوز لدخول ارضه الاعلى متر **اقول**
الظاهر من قوله شراء بغير ارضه اي شري نصف الحائط انه لم
يدخل ارض نصف الحائط لكونه منفقا صرحا ولا يعارضه الدلالة
او اللسان في يجوز ان يطالب المشتري مدده وان لم يقع البيع
عليه فكيف يجوز ان يعاسي على قوله كسائه بارضة او بدون ذكر
ارضه فصان المسئلة لم يتعرض لهما لان مدد المسئلة
لم يتوقف عليهما **الفصل السابع والثلاثون في**
مسألة قوله الفرس هو الخيل العنة والبرذون هو الخيل
العجي ومعنى قوله لا يبر من قتل قبلا فلا خيلة صلب العرنية
فيلغى ذكر العنة ويبقى الخيل وهو بيع العجي والبرذون قد خلا
في التنزيل وقيل انه البرذون يقع على الفرس الا يركب
البرذون يسمى فارسا ولم يسمه الا يبرذون ركبته ويقال فلانا
كذا وكذا من الفرسان ولو بعضها عرابا وبعضها بريد فليس
البرذون

البرذون

في التنزيل والعبارة الاولى اصح اقول العبارة الاولى على اطلاقها
 لا تضع لانه صفة المضاف قد يكون للتحقق في سبغ ان لا يبلغ
 كما قال عبيد المصنوع اجماره وذكره غيرهم **اقول** من تأمل حاله في التنزيل
 ولا فطما فيها حكم كلف لغو الصفة في الاضافة او الغرض تحصيل
 على الحرب ولا يلاحظ فيها ولا يخطر بباله ان مركبه عزه او برودون ^{بها}
 من اسقط راكبا فله مركبه تاقل والله المالك **قوله** من صلبه
 على فرسي فله كذا فانه على العواب لتفاوت الفرق في ثلث الفرس
 اسرع واقدرة على الاتباع فلهذا اختلفت في العواب اقول قوله
 كان الامام قال من قاتل رجلا فله كذا يقتضي ان يكف نزل للعا
 رجلا وان لم يكن له فرس صلافا لظاهره انه ليس كذلك **اقول**
 مر له الركب بعد المسقط الركب من فرسه او كان رجلا
 اعد للسلام فنزل رجلا فقد المسقط او الرجل الحزين
 فيردوا الاتهام على الحرب في لا يدرى الرجل ابتداء **قوله** من قتل
 قتيلا فلا برودة فقتل رجلا على عزه لم يكن له اذ البرودون لا يطاق
 على العزى كمال فلم يدرى اقول هذا يستقيم على ما توهم من عبارة

اختارها

١٢٩
 اختارها بعض المشايخ واما على ما مر من العبارة الاولى الاصح
 فسعى ان يكف في العبارة اذ معنى قوله لا يبرودون من قتل قتيلا
 فله خيله العزى فليخو ذكرا العزى ويبيع الخيل ويبيعها على ما مرته فخر
 في التنزيل باسم للذي يعني الاحسان اذ انقل الا على نزل الا في
 استنادون العزى اذ العزى من عوز جيد عالما اذ انقل
 بالادنى بقى على القاص ولا ينسأول الا في **الفصل الثامن**
والثلثون في كلمات الكفر قوله
 روى الطحاوى عن الحسن بن احمد واصحابنا انه لا يخرج الرجل من الايمان
 الا بحج ما اذله فيه ثم ما يتقن بازرق يحكم بهابه وما يشكره ريق
 لا يحكم بهابه اذ الاسلام ^{الشيء} لا يبرول بسكره ان الاسلام يعالج
 ينبغي للعالم اذ ارفع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير اهل الاسلام ^{معنى}
 بوجه الاسلام المالك اقول قدمت هذه لتبصر ميزانا فيما نلت
 في هذا النظر المسائل فانه قد ذكرنا بعضها انه كفر مع انه لا يكفر
 على قهاس هذه المقدمة فليست **اقول** لا وقوف حقيقة الكفر
 بل يدرك الحكم على الدلائل واللوازم البينة كالخاذا الجحيم والازكار

وشذ الزار وليس فلسفة الكفار واختلاف العلماء فيه مبنى عليه
 فمن قال انما صدر من المؤمن لازم بين الكفر بحسب العرف والاستعمال واللفظة
 يحكم به والا فلا وسنين في مواضع ان شاء الله **قول** قال اري الله الجنة
 كقولنا لو قال من الجنة اقواله قوله اري الجنة ينبغي ان يكفر لوجوبه
 ظروفا لله تعالى لا لوجوبه فالنفس واللغة هما **قول** المتبادر العرف
 واللفظة ان الطرف لوقوع الفعل مع مفعوله لا القاعده فقط فانما
 المقصود من الخبر قوله رايته لا مرة القصد في البراءة بكفره
 في القدر والسير فقط لا الرأى فيه فيكون بينا بالنظر الى الفهم
 والعرف واللفظة بخلاف ما اذا قال رايته لا مرة القصد والمسيب
 في العرف واللفظة ان مبدء الرؤية هي المسجدة والرأى ولا ينظر الى حال
 المرتضى بحسب استعماله قبل بعضهم عن قال لا مرة لهما الصلوات
 لما تخافني الله تعالى فقال لا قال شئني ان لا يكفر بهذا القدر لو الظاهر
 انهم لا لا يخاف مع صعبه الخوف لولاه لما عصيانه ووجه آخر انما
 لانه كرم عليه فلا يحكم بكفره قايلا الا اذا قال على وجه الاستهزاء ولا
 اقول على هذا فيما مر من قوله حالة الظلم ارضا ان غي ترس فقال لا

اقول لا يخفى انه المثل الاحتمال
 ان يكون في اللفظة حكم
 حكم في المعنى
 المعنى في قوله اري الله الجنة
 كانا وجه توجبه التلخيص
 ووجه لا يوجب خطا في المعنى
 يميز ان ذلك وجه جعل الامر
 على الصلوات وعدم التلخيص
 على اوجه اخرى ولم يفتقر
 احداهما تنظير في اللفظة
 والآخر في المعنى

ينبغي ان لا يكفر لوم يعلم على وجه الاستحسان **اقول** الظاهر ان قوله في
 حالة الظلم يعني لا تنظم على فان الله فاكر على ان يافقني حتى منك فان
 لم يضر ما ضده منك ولا يخاف منه فقوله لا انكار للقدرة والخوف
 بخلاف قوله لما تخافني الله بترك الصلوات فانها مع الله تعالى
 لا لانه عليه اذ فحق لله موقوف اليه يعق لمن يشاء ويعز من يشاء
 العباد لا يستطعون الا برضا صاحبه فانهم الفرقا ويكفر الناس به
 دون الفارس بحسب العرف والاستعمال **قول** لا اريد ان يرد
 رويته فهذا كذا **قول** ان رضوان الله اكبر من الشرف قال الله
 ورضوان من الله اكبر ذلك هو الغور العظيم كذا في سورة مريم
 من الكشاف والجنة من جنس الثواب فيكون رضوانه اكبر فعل
 هذا رؤيته اكبر من الجنة فينبغي ان لا يكفر بطلب الاعلى واولاده
 ويؤتى حاد كرمي ان الدنيا حرام على اهل الاخر والاخر حرام على
 اهل الدنيا وكلامها حرامان على اهل الله تعالى **اقول** قياس على الرضوان
 غير صحيح اذ فيه تغويف الى الله تعالى وهو المناسب لكل خواص
 وعولم واراهة الرؤية بدو ارادة الجنة بخالف التغويف

قوله جاء عن مجلس المعلم فقال من يفتي على الاتيك بما يقولون
او قال من المجلس علم في كذا او قال علمها وركاثة ثم مدنتان
كده فخذ الحكمه كذا قوله قوله ما يفتي على الايمان الى اما لو
سمع في مجلس لا يتيسر على كل احد من كثرة الفوائد والرياضات
والجماعات على من الانبياء وبعض السلف فقال وتوطينا
ومتواجعي عن مناه وبنقضاء لاعل سبيل الاستحقاق والاعمال
ان لا يكفر **قوله** ماد ك وان كان صحاحا كنه بعيدة الا على علمه ما
ذكر في الواقعين **قوله** ولو قال انه وقت ك سيم سدر شرفه
كجا به كذا ايضا وفي المتأخرين لو غنى في قاضي البلدة لا يكفر
غرضه ان وقت الافذ كان يتواضع ولا يعان ولا يطالب
الغاضي وليس في انكار الشرع واستخفافه فينبغي ان
ان لا يكفر وان لم يعن قاضي البلدة **قوله** ان ما يتبادر من العرف
والاستعمال فيهم اعل ان هذا الكلام انما يستعمل في موضع
بلا ريبه ولعل مرادهم ههنا هذا
قوله شد زنا را على وسط او وضع عليها

تقيام

عليها على كنه كنه قول انما ان يقول كنه كنه
ان يكون على نية اعتقاده كنه والافلا او الاصل ان لا يكفر
والسلام راجع الى الاقرار والاعتقاد **قوله** قد عدا مثل مدح
من لوازم البينة للكفر ومن التزم هذه اللوازم باختياره كنه
بحسب الشرع وحدار احكام هذا الفصل كذا من هذا البديل
قوله عن الماتريدي ان من قال لطان زماننا انه عاك كنه
لانه جابر يقيم ومن سمي الجور عد لا كنه قال بعض المشايخ لا لا
تاويل اذ يمكن ان يقول ادوت انه عادل غيرنا او نقول انه عاك
عن طريق الحق **قوله** هذا نص على ان محروما كان التاويل مع الكفر
وعلى هذا سفي ان لا يكفر في مواضع كثيرة **قوله** ان ساوي
الطرفان سفي ان لا يكفر وان تخرج جانب الكفر واحتمل التاويل
فسفي ان يتعين بالقربة الحالية او المقابلة او بالعرف والاستعمال
فيضفي ان يحكم بالكفر لا منشاء العوام عن مظان التهمة ولو اكتفى
بمحرومات التاويل لجاز العوام ولا يبا لغت عنه **قوله**
ولو قال اهل الجور لمسلم اسجد للملك والافضل ان لا يسجد

ولو اراد ان يسجد بنسبة النجاسة فالافضل ان يسجد فحذف كونه
 حائرا من سجدة لطان كرميا لا يكفر هذا في الكرم اما لو سجد بنسبة العباد
 له اذ لم يحضر اليه كذا قول اذ لم يحضر اليه سفيان لا يكفر اذ العباد
 الا بالنسبة فحيث العبادية يكون للنجاسة والتكريم وانما لم يذكر
 المتبادر من السجدة ان يكون للعبادية ان كان مالا مستحقا وان يوزن
 بها التكريم يكون له من الاصل لما يوزن به وان لم يوزن بها شيئا بان لم
 يحضر اليه في قلبه قد سبق الاطاعة بان يسجد للعبادية **بجمل** على المتبادر
 الاصل فيحكم بلواذ بها وان لم يكن موصوفه حقيقة فيكون موصوفه النية
 وعدمها سواء في حكم الشريعة **قوله** لو سقي ولده الخ اول مرة فما
 اقرباؤه ونسبه والدرهم او كذا فيه كذا قولوا اعتقدوا انه
 حسن ومباح كذا ذكرنا لو اعتقدوا انه قبيح وحرام وفعلوا
 مع ذلك سفيان لا يكفر وانما به الفرية والرضا بالمعصية ولو معصية
 لا كذا **قوله** الظاهر انهم فعلوا ذلك لجعلهم وتقليد لهم لغريم ولا يستند
 شيء الا لما اقدموا على ذلك وتلفوا لهم على طريق المعصية ولعل الخ
 دليل يقتضي الحكم بالكفر ولم نقف عليه **قوله** سئل عما روي

اذ هم انهم راوا بالبصرة يوم التوبة وروي ذلك اليوم بمكة فقال اني
 قتلت من اعتقد جواز كفارة من المعجزات لان الكرامات اما انما
 لا تجوز ولا الكفر او لا سفيان لا يكفر ولا يستعمل لانه
 لا من المعجزات اذ المعجز لا بد فيها من التحديد ولا يتحدى من
 فلا معجزة وعندها مل السنة يجوز الكرامة **قوله** سئل عن عواذ
 عما روي عن ابيهم لعنه لو كان اني قتلت بكفرة فانا اجتمعا فلا
 اطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف بكفر وعلى هذا ما حكاه جهم
 طارزم ان فلانا ان كان يصلي سنة الفجر كوازم وفرضه بمكة
 وقد ذكر علماءنا ان ما موصوفه المعجزات الكبار كاحياء الموتى وقلب
 العصا حية واستقامة القوس وسباع الجمع من الطعام القليل **قوله**
 الماء من بين الاصابع لا يمكن اجزاءه يطيق الكرامات للوحي وطبي المسألة
 من قبيل المعجزات لقوله لم ذوبت في الارض ولو جاز الغنى ايضا لم
 يبق ما يبره التحقير لانه كالاسراء بالجسم وذلك خاصية عدم فله
 ابن القائل ان ما نقل عنه صحيح لقوله من حسن المعجزات الكبار ان
 جنس الكرامات للوحي لا يستعمل انما يكون بالنسبة الى قول من جوز طبي المسألة

من جنس الكرامات للمولى لا من جنس المعجزات الكبار المحنفة بالانبياء
الفصل التاسع والثلاثون في المنقاة
قوله الاعتناق اذا وهب نزول به الملك والرق جمعاً فينظران
 تاثيرهما في زوال الملك قصداً او يزول ضمناً وتبعاً لزوال الرق فعلى قول
 ابي صبيح تاثير الاعتناق في ازالة الملك قصداً وابتداءً وفي ازالة
 الرق ضمناً وتبعاً وعندهما تاثير الاعتناق في ازالة الرق قصداً
 وابتداءً وفي ازالة الملك ضمناً وتبعاً ووجه قولهما ظاهر وهو ان
 لما كان عبارة عن الصنف الاعتناق عبارة عن اثبتت القوة بان
 اثبات العتق وهو لا يتجوز باجماع بين اصحابنا واثبتت القوة يكون
 بازالة الصنف الذي هو الرق فلو تجوز بالزم محال لانه اذا اعتنق
 البعض ثبت العتق في ذلك البعض او الاعتناق فعل متعد لازم
 العتق ولا وجود للمتعدي بدون لازم كذا لا يحقق بل انكسار
 فاذا ثبت العتق في ذلك البعض فلو لم يثبت في سائر الابواب يتجوز العتق
 وقد بينا انه لا يتجوز اقول لم يثبت غير انه قال لا يتجوز باجماع
 بين اصحابنا وهذا دعوى بلا بيلك ولا استدلال ولا يستحق مثل بياناً

اقول

اقول لما بين ان الاعيان اثبتت القوة الحكيمة التي لا يتجوز
 اذ لا معنى لاثبات الحكيمة في بعض الاعضاء دون البعض ^{العتق} العتق
 في جميع الاعضاء باجماع بين اصحابنا ولو لم يتجوز يلزم المحال وهو
 انفكاك لازم عن المعلوم فقد ثبت ان الاعتناق لا يتجوز والوجه
 لم يثبت الاعتناق بما فتراه ولو لم يكن خالفهما وتنفى عن ازالة
 الملك وهو متجوز بلا ريبه ولا لم ان ازاله بعض الملك في العتق
 العتق الذي ازاله كل الملك حتى ثبتت القوة الحكيمة في العتق
 يلزمه الولاية وجه ازالة السهائ **قوله** ويوضح قوله عمى اعني
 شقها من كل عيب كلف عتق بقیته والان انما يكلف
 كحصيل ما ليس كاصل اقول هذا البسط واليسر لم
 يزل الاستنباط او حاصله ان العتق لا يتجوز وفاقاً والاعتناق
 يتجوز عند ابي صبيح لا عند هذا فكل من اذ يلزم ان يكون
 البعض جزءاً عن الكل او العتق لا يتجوز وفاقاً فتمام الاستنباط
 ولم يزل يما قرره مع قوله عمى كلف عتق بقیته يدل على ان العتق
 يتجوز وهذا باي ان لا يتجوز عند علمائنا **اقول** ازاله بعض الملك

131
 131

في القن جرأ والعل لا يوجب وجه المصلحة والحرمة انما يتحقق
 عند زوال المكروه والاصل ان هذه النزاع مبني على
 تعبد الاعتناق كما قررنا ادلا **قول** ادعى مال لنفسه ثم قال
 انا وكيل فلان لم يكن متناقضا اذ يجوز ان يضيف الوكيل
 مال الغير الى نفسه وقت الدعوى اما لو قال انا وكيل فلان
 ثم اضاف الى نفسه بصفته متناقضا اذ الانسان لا يضيف مال
 نفسه الى غيره **اقول** يمكن ايضا الثاني اضافة
 مال الغير الى نفسه فلا تناقض فينبغي ان يكون مفصلا
اول الكلام كقولنا واخره مخرج في الاول فاذا اضاف
 اولاً الى نفسه يجوز لرجوع الحق الى نفسه وان مخرج الوكالة
 ثانياً وهذا يوافق العرف واذا اضاف الى الغير ولا فخذ
 اضاف الحقوق اليه واذا اضاف الى نفسه فقد يرجع الحق
 الى نفسه فهذا تناقض مخرج وهو معنى قوله اذ الان لا
 يضيف مال نفسه الى غيره اذ الاهتمام فيه اتم وهذا المسألة
 قد سبق الكلام فيها في فصل التناقض **قول** ادعى فلان

لو كان

بوكالة ثم ادعى فلان لغيره وكالة مخصوصة فيه لا يقبل ويصير متناقضا
 والدين في هذا الحكم كالعين وقد مر جنسه في فصل التناقض
 اقول المتوفيق المتقدم يمكن ايضا **قول** ان لم يفسد زمان سبي
 الدعوى لم يقبل لئلا الوكيل مخصوص في عينه من جهة زيد لا يفسد
 الى غيره وان مضى سبها زمان في ان يحل دعوى الثاني على الملك
 المطلق علم انه لو ادعى انه لفلان ثم ادعى لفلان آخر وكالة
 مخصوصة فبمضي على انه سراه منه مسعى ان لا يقبل لعدم دعوى
 شراء فلان منه **قول** ان الاب لو اتفق مال ولزم على نفسه
 خسران له وادعى ان اباه كان مؤثرا وقت الدعوى وانكر الاب
 يعتبر حال الخصومة فلو كان معسرا وقت الخصومة صدق والا
 اعمل الى ظاهره والظاهر يوجب للدفع لا الاستحقاق وهذا
 كما في ابيات التحقيق اذ سبب الضمان وهو ان لا يقال للغير
 نائبه يعني فلا يعارض الا بيقين مثله مسد الاستحقاق لا بظاهر
 مسعى ان لا يفسد الاب **قول** لو كان الاب معسرا وقت النزاع
 تملك ملكا ابنة بقدر اكله لقوله نعم وما لك لا يسر فلا اخبر

مكر استيناف فسمع ان يهدى في قوله والاستصحب دليل
 الدفع كحس الطائفة امثال هذه المسائل والصادر ان الالب
 منك الضمان للتلقي والقول للثبات لا يدل استحقاق كما ظن
قوله ميزان شوق الى طبع الاعظم لا يعرف حاله فادعى انه
 محدث فيقطع فقال رب الميزان موقوع ملوكا كان الماسا ايل
 يوم الخصومة ترك كلفا له ما موقوع شوقه ولو لم يكن
 سالا يومها فلا بد من سعة على انه مبيد او كان بيديا كبر
 فحات وهو كذا فوره او شراو بذلك المسير اقول لو علم
 انه كان في قبل ذلك سعي ان يصدق رب الميزان بسلا يومها
 كما انه **اقول** لو علم انه كان في قبل ذلك فاما باقرا ذكر
 المدة في ابا البنية فاذا ادعى انه طارث فلا بد من البنية على قدمها
 ولا كلف المدة على عدم القدم فلا يكون من قبيل الاستصحاب
الفصل الرابع في معنى خطل المختر
والبحر قوله او دعي عينا عند رجل ونجد الموضع وهذا فبر في الموضع
 على الايداع وعلى قيمة يوم الجور ولو قالوا لا تعلم قيمة يوم الجور

٢٥
 نعالم قيمة يوم الايداع وهي كذا يقضى عليه بقيمة يوم قبضه حكم الايداع
 وان قالوا لا تعلم قيمة اصلا لا يوم الايداع ولا يوم الجور فاما يقضى
 بما يقدر من قيمة يوم الجور كما في الغصة او شهد بقيمة يوم الايداع
 لا الجميل يقضى بقيمة يوم الايداع وان قالوا لا يعرف قيمتها اصلا
 يقضى بما يقدر قيمتها اصلا يقضى يوم الايداع وهو الصواب اقول
 قالوا وان قالوا لا يعرف قيمتها اصلا يقضى بما يقدر قيمتها يوم الايداع
 لكان قبلي ما ترفكاه فهو من الكاتب **اقول** اذا مات المودع بقيمة
 بالوضع فلا مجال لا لقرار المودع والوارث لا يعرف الوارث
 اصلا فكيف يقدر قيمتها يوم الجميل وانما يستفاد العلم
 الا بصاع صفة يوم الايداع فيناسب الاقرار وشار الى ما ذكر
 بمقتضى الصواب واقرار الوارث بعد الاقرار بقيمة لا يعتبر ^{القبض}
 تجميل المودع على ما سبق واصل صيغة المسئلة ادعى على رجل
 على وارث ان والى المدة اقبط مني كذا بصناعة وبينه وذكر
 قيمة ومات قبل روق الى الجمل او صار دينه بركة **قوله**
 كنية افر سجل فلان كتب هذا السجل عني ومضمونه حكمي فطعنوا

وقالوا قوله مضمون حكلي كذب وخطا، لان مصنفه شيئا، التسمية
 وحكاية دعوى المدعى والتكاذب فيه وشبهه وكذا وكذا ليس
 بحكم القضي وانما حكم بعض مضمون السجل فينبغي ان يكتب ومضمون
 حكمي لا تحت عيني اقول سفي ان يصح والايضا، مثلا فاذ
 ذكر الكل وارادوا فيهم مجازا فلا كذب ولا اخطاء، ومثله مشار
 لا كسب **اقول** السجل للالزام ولا يمكن الالزام بما يحتمل اذا
 طعن الخصم بالالزام انما يحصل بحجة قاطعة **قول** مشتركة
 عنان وراسن بالما كذا وكذا وخطاه وجعلاه في يد هذا
 احضر جمع وان هذا الذي هم شري به هذه الاموال المشتركة
 كذا في الكرايب وبيع الكرايب كذلك انما يثبت الملكية فوجب
 عليه له اء حصته من هذه الدنيا فردا المحضر بعل ان الدعوى
 وقعت في الدنيا بغير الملكية وموقفية فدعواها والبينة عليها
 بلا احضار عنها لا يسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا كورة
 المحضر بهذا لان احضار النقال انما يثبت شرط الاستلزام اليه الدنيا
 وكما لا يمكن الاستلزام لان بعضها يشبه بعضها كذا لا يمكن التمييز **اقول**

ان اعدوا الشركة وحصول مال الشركة بقدر ما لقاه من الدنيا
 الملكية يكون امانة وان انكر يكون مضمونا عليه ودينه ذمته
 فلا يحتاج الى احضار **قول** ادعى عليه انكر كفلت له زوجي
 بمهرى عليه كفالة متعلقة بفرقة بيننا واجت صمانك
 في محل الصمان وقعت الفرقة بيننا ان الزوج جعل امرى
 بيدي على انه متى غاب عني شهرا طلع نفسي بئنا وغاب
 وطلعت نفسي بذلك الامر وصرت كفيلا لي بمهر فلزمك اداؤه فبرئت
 على جميع ذكرك فافتوا بصحة المحضر والقضاء على الكفيل بالظهر وقالوا
 وهو قضاء على الزوج بالفرقة لانها ادعت على الكفيل امره
 اليه الاثبات امر آخر على الزوج وهو جعل الامر بيدينا وتظليتها
 نفسها بحكم ذلك الامر عند تحقق شرط فينقض الكفيل ضمما للزوج
 وهذا اصل محمد في قواعد الشرع قال وهذا مشكل عند راف
 المدعى شيئا بالفرقة على الغائب كما لم على الحاضر والمدعى الغائب
 ليس بسبب لثبوت المدعى على الحاضر بل هو شرط وصلة لا سبب
 خصماء الغائب عليه عامة المشايخ **اقول** قد نزل هذا الاشكال

في الفصل الخامس في القضا على الغائب ونقله جوابه صاحب
 البردوي ونية القضا فارجع اليه **قول** واصغر الام في
 انها امره شرائه من فلان وطاعها واجبه والامة تنكح وشهدوا
 انه شرائه من فلان فيقول يبيع الدعوى في حق الملك لانه وجوب الطاعة
 وقيل لا يبيع الدعوى وهو الصحيح لاننا لم يشهدا بملك الباي لانفا
 ولا دلائل وبدونه لا يقضى بالملك للمشتهر **اقول** مرة المحررات
 ان الباي لو كان معلوما يقبل في فعله من ان يبيع الدعوى و
 يقضى بالملك للباي معلوم **اقول** قد بين في المحررات ان
 ان الامة قد اقرت عند البيع وتسليم الثمن الى الباي فهذا يدل
 ان الامة اقرت بملكها الباي دلالة وهي يمكن مع كون الباي معلوما
 بخلاف هذه المسئلة ايضا ان ما في محررات الباي ان كفاه بالخلف
 المذكورين من انكره وذكره اذا كان الباي معلوما على سبيل
 وجوان على الاطلاق محل بحث منكر **قول** ادعي انك سرت كذا دما
 وقال خصم ان حلفت اني سرت فانا اعطيك مثله فحلف المدعي واعطاه
 خصمه ان حلفت اني سرت فانا اعطيك مثله فحلف المدعي واعطاه
 خصمه ان حلفت اني سرت فانا اعطيك مثله فحلف المدعي واعطاه

خطا ثم اراد المدعي عليه المسترد او ما دفع اليه كيف اخطى فيه قال في
 ان اعطاه نصفه والتم نصفه صليا من دعوى المدعي واقر انه سرق
 فعله اعطاء الباي لاستردا وما دفعه واحطى خطا بنصفه بناء
 على غير المدعي ووفاء بما قال فلا يلزم شي فله استردا وما اعطاه
 وقيل لا الاستردا في الوجهين اذ المدعي لا يستحق بيمينه شيئا على المدعي
 عليه بنفي محمد اذ انضا حيا ان حلف المدعي والمدعي ضامن في المال
 المدعي فالصحيح باطل **اقول** اصد الوجهين ان اقر انه سرق فعلى
 هذا يستحق ان يصح الصلح على ان المدعي ثابت بقوله فلا حاجة
 لقوله الاستردا واذ في الوجهين **اقول** معنى قول النسي في اعطاه
 سرقا ما هو ذمما قوله مهتولا فانا اعطيك مثله لانه بالنسبة
 اعطاه النصف بل كلامه ان حلفت فانا اعطيك مثله فقط في يظهر
 وجه الاستردا واذ في الوجهين كيف لو قضا حيا واقر كذلك
 ولا وجه للاستردا واعطاه السليقة لانقطاع النزاع بالصالح
قول قال كذا هذا يدي التي واقرت انه ملكي وبعد شرائه
 من ابي فعليه تسليمه الي فكاك فيه اجوبة جملة **اقول** النسي

بنفسه وقال فيه وجوه فلهذا ان المدعى يدعى الملك لنفسه
وان ادعى انه اقوت له لا يسمى دعواه ايضا لانه نسبته اليه بالصلح
سببا للملك وهو الاقرار حتى لو نسبته اليه ما يصلح سببا للملك بان
قال هذا ملكي شريفة من ابني قبل ان شرته هذا هج ودعواه اقول
دعوى الكلام لا يسمع لوعلة باقرا بان قال هذا لي لانه اقوت بذلك
وقل سمع اما لو لم يعلم به بان قال هذا لي واقوت بذلك كما هو
كذلك معنا فلا شك انه سماع وفاقا **اقول** انما هو من قوله كان هذا
بيدائي واقوت له ملكي لم يدع الملك لنفسه ولو قدر دعوى الملك لنفسه
ولو قدر دعوى الملك فانما يتبرر بقرينة قوله انه ملكي فينتفع
على الاقرار حتى ان باخذ المص قوله انما لم يعلم انها به بان قال هذا لي
واقوت بذلك كما هو كذلك منا ومجربا المسئلة منا لا يفتقر
تعبدها لانه قد تمت تفصيلها في فصل الدعوى **قول**
صورته ان والدن فلانا آجر مني محذوفا وكذا اجابة طوية
مرسومة ثم مات وانفسخت الاجابة بموته وهاهنا بعبارة
الاجابة وبيان تركته فرد المحض ما لم يذكر قبضه الا اجابة قال

يقبضه

وقد على طلبه العدم بالازمة

يقبضه الاجابة الموجب اليه شي منه دينه تركته بموته اقول
طلب المال ذكر قبضه دلالة فلا حاجة الى تركه كما سيجي بعد ورقين
في حقيقته في محضر الوهيبة ان طلب الاحضار تكذيب الروا **اول**
طلب المال من ابي المحرم لا يستدعي انا موثرة مات وعليه بقية
الاجرة المقبوضة دينه عليه بعد ما انفسخت الاجارة والفرض
اثباته بمحضه فالم يصرح في المحضر لا يثبت على ان مقدار السبب
واجب ليصح دعوى البقية بعد المحاسبة فكيف يكون طلبه
ذكر قبضه دلالة وقوله كما سيجي في محضر الوهيبة لا يحسم عليه لان المحضر
انكر اول اصل الوهيبة واشت الوكيل اقرار المحرم بالوحيبة والرد
الى الكذب نظام الا ان المحرم لم يدع الروا بل ينكرها بخلاف الكلام
ممنها لانه وقع من المدعى في اول دعواه **قول** وقيل ينبغي ان يكتب
صلح الاجارة على ان يزوع المستاجر ما به الا لان كلامه على كلمة
الشرط وذراع المستاجر بنفسه ليس حقا بالعقد اقول
مرانا المحض مفهوم التام ومنهم من يسمي هذا سوالا من من ان يرد
بنفسه او يحاكمه وهذا المفهوم ان المدعى من قضاي العقد **اقول** مراد

بعد شرطان المعد
ما لا ينفك عن العقد

ان لا يكتب في العقد بكلمة على لانا للشرط فيعتق ان يكون قولها
 بزرعة المستاجر بنفسه وشرط لا يقتضيه العقد حتى لو شرط فيه
 ذلك فيعتق ان يكون فاسد الالة كوزان بزرع بنفسه او غاو به ويدل
 على ذلك قوله فيكتب بزرع ما يبدوله وهذا لا يوجب الفاسد لان هذا
 يرجع الى بيان غرض المستاجر لا الى الشرط **قوله** الا ان هذا القول
 عند رغبة غاية الزيادة او الاجارة في الاصل شئت طاعة المستاجر
 الى الانتفاع وكان انتفاع المستاجر بنفسه فرضايا العقد **قوله**
 زراعتة بنفسه الانتفاع والانتفاع هو ان يتمتع بفعله وكذا لا يفتقر
 فلم يكن نفس الزراعة بنفسه فرضايا العقد **قوله** ما يحظر به
 فقول الاجارة شئت طاعة المستاجر الى الانتفاع ان نفس الزراعة
 انتفاع حتى بعد من عليه انه تعبد بالزراعة على نوره الى الغلة
 التي ينتفع بها المستاجر ومقتضى العقد الزراعة مطلقا ولا يسأل
 بما حصل ان حصل حتى لو لم يحصل آفة لم يفسد للبعالة تسليم
 عليه **قوله** ولا ان شرط ما لا يقتضيه العقد انما يفسد اذا انتفع به احد
 التعاقدين وفاقا او تقر به لهما عند احدى يدعيهما لا لو لم ينتفع

به احدهما ولا يقرر لا يفسد العقد كما لو شري طعاما وشرط بالبيع
 ان ياكله اقول — في نظر لانا ان كان نفع لاهدما **قوله**
 المسطوح كتب الفقهاء ان شرط العقد لا يفسده كما لو شري
 طعاما بشرط ان ياكله بنفسه لانه جسد وما لا يقتضيه العقد فيه
 نفع لاهد عاقديه او المبيع فهو يفسد في كل ان يكثر من ذلك
 قوله لو لم ينتفع احدهما ولا يفسد العقد في الايراد **قوله**
 لانا ان كان نفع لاهدما لانه ما مقتضيت العقد **قوله** ومهما
 لا منفعة لاهدما فمد الشرط بالافرا اقول هذا في العامر
 قوله انتفاع المستاجر بنفسه فرضايا العقد حيث جعل في
 هذا الشرط مفعلا لاهدما ونفعا لاهدما فبين كلاهما منافاة
قوله الانتفاع المنفي هذا الانتفاع الخاف عن مقتضى العقد
 ومكتسب من مقتضى العقد فلا منافاة **قوله** ادعى هذا على هذا ان
 اجر من ارضنا محمد ورضاه كذا وسلم الى ثم احدث منه على بلاصة
 فعله قصر بين فود بان لم يذكر فيه اجره وهو يملك ولا بد منه
 لو الاجارة مما غير المال كالم عرا اقول هذا ليس بخلل لما في فصل
 الاشارة

ان قوله سلة نظر قوله وهو يملك وسيجي نظر **اقول** التسليم لا يستلزم
 الحكم وهو ظاهر لفرار لوجه القلبية وهو يملك مما غير الحاكم والخلف لا لازم
 الخصم والتمسك به لدى الحاجب ولا يتم هذا بما يحتمل بل يجب ان يكون
 جهة قاطعة **قوله** الرابع كما في آخر وجعلت حكمي هذا موقفا على
 امضاء القاضي فلان وهو الذي استخلف ويؤخذ مما كونه حكما له المعلى
 بالشيء لا يثبت قبل وجود ذلك الشيء وهذا قدر قوى لو جعل الحكم
 على هذا الوجه لما حصل الحكم مطلقا والكاظم على هذا الوجه فهذا
 يوجب خلافا المكتوب في الحكم **اقول** يدل على هذا على ان القاض لو
 ادعى انه حكم كذا واما المكتوب وقوله سلة من العلم ينبغي ان يسمع
 في مثله ان يكون سلة آخر لفاد الرمان فيبقى ان لا يقبل قوله
اقول هذا ما خذوه **قوله** في قول ابي حمزة لا بد حكم القاضي مما علمه
 آخره ويجعل يعلم وان كان اسنادا في حالة القضاء اما ظاهر
 الرواية فيمكن علم القاضي ان كان في حالة القضاء فينبغي ان يكون الحكم
 منها كذا **قوله** ادعى عليه الف درهم قيمة غير استملاكه بغير
 قوة لانه لم يبيح المستملك ولا بد منه لان من لا يملك ما يبيع بمثل

ومنها

ومنها يضمن بقيمة ولعل هذا العيب يضمنه فلا يجوز دعوى القيمة
 مطلقا ولان من اصله صواب حتى الحاكم لا ينقطع عن العيب ^{بما لا يملك}
 ولما جاز الصالح عن مفسوب تلف على الكثر من قيمة واما ينقطع
 عن العيب ويستدل الى القيمة بقضاء او بتراض فقبله يكون حكم العيب
 فلا بد من بيانه **اقول** على هذا الاصل ينبغي ان يضمن قيمة المثل
 يوم القضاء عند ادم كماله المثل المنقطع او الاصل عند ان ^{القاضي}
 يكون مشروعا مع احتمال الاصل ولا ينقطع الا بقضاء كما في الصلح
اقول اذا لم ينقطع حتى الحاكم عن العيب القبيح اذا سلك مدونة القضاء او
 الرضاء على اصله الى صوابه فهذا لا ينقض تضمين قيمة يوم القضاء كما
 في المثل المنقطع حتى يكون ما ذكره من المثل الرواية وموقفة يوم
 غايته يقول انه استملكه عن كذا وكذا ويحكم القاضي ما ادعاه ان
 ثبت على قيمته يوم الغصب وهو اصل الصلح عن المفسوب على الكثر
 قيمته لا يتوقف على ملاك الغصب لان القيمة حال قيام العيب
 وجوب القيمة ولهذا وجه الرضى والكفالة بالمفسوب بالبراءة الضمان
 مع كل منهما لا يبيح الا بالدين القايمة في الحال ولا بد من ذكر ان القدر

هذا الغير **سرقته** او **بخاره** او **يختلف القيمة** باصلا والبلدان
والمعتبر **قمة** المبلغ في مكان الاتلاف فلا يرمى ببيان **اقول**
والمعتبر **قمة** في مكان الغصب للاتلاف على ما جرى في اثنا المحضر
اقول الظاهر ان مراده دعوى الجناية والاتلاف لا دعوى الغصب
حتى يمتنع ما ذكرى وايضا ما ذكرى من الاصل يخفى بالاتلاف
دون الغصب بل عليه دعوى الاستلاك فلا يرقى ما ذكرى او لا
فيجوز ان يحالف حكم الاتلاف حكم الغصب وما يبيح قيمة **عليه**
وهو لا يختلف غالبا اذ هو في جنس النقص **قوله** ادعى انه باء منه
ثلثة اذ ربح والا طلسي كذلك او قلنسوتين كذلك او سلما اليه
وقبضتها فلزم له اء التمثيل وانكر خفيه الشراء فربما ادعى
على وفق دعواه وكتبوا **استحق المحضر** وطلبوا جوابه فزعم
بعض المتقدمين ان فيه خلا لا لم يذكر فيه ان المبيع ملك البائع
ام لا يجوز ان لا يضمن وباءه بلا امر ولا يوجب عليه مطالبة الثمن
الا ان هذا الزعم لا يوجب خلا لان قوله سلمها فليطرق فعله وتوكله
وقد مر في فصل الاشارة **اقول** هذا الكلام من المصنف قد سبق غير

اللام

الالة لم اجد في الفصل الاشارة ولعل انه يوجد في الاصل ولم
يكتب المصنف هذا الكلام في فصل الاشارة على ان التسليم **الملك**
وهو ظاهر الا ان يقال تسليم حال الغيبة الى الغير اضافة في عليه
ما سلم اليه بقدر الامكان ليعضد صاحبه **قوله** والاشارة ادعى
بمحضر منه ولا بد من التقرض بذكر من حفر واحضر معه فسوف ان يكتب
قاضي هذا الذي اجف من محضر من هذا المدعى عليه لانه يحتمل ان
ادعى عليه غير هذا المدعى او هذا المدعى على غير هذا المدعى عليه ويحتمل ان
ادعى عند غيبته **اقول** ثانياه قوله محضر منه **اقول** فيه احتمالات
وان كانت بعيدة احضر المدعى ضما قاضي هذا المدعى على غير هذا المدعى
اولا لمحضر ضمه او يدون محضر ضمه وضمه منه **قوله** يرجع الى المدعى
او يدعى غير المدعى على ضمه او على غير ضمه ويرجع ضمه منه الى ضمه
الحق ويدعى غير المدعى على غير المدعى عليه محضر منها ويرجع ضمه منه
على سبيل التبدل والاتفراد **قوله** ثم ذكر فيه جملة صفة كذا على
مخذه كي صفة كذا سنة كذا قيمة كذا احضر مجلس الحكم والشار
اليه انه ملكه وحقه قالوا في بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها

لا يحتاج اليه في بيان صفة وسنة وقمة واما الحل فانه
قال واشار اليه انه ملكه وحقه وينبغي ان يقول الى الجمل المحفر
منه انه ملك المدعي هذا وحقه **اقول** لاحتمال ان يرجع الضمير
الى المدعي عليه فليكون الحكم على غير المستهوى عليه او اشار الى الملك
ولا يشر الى الجمل فستدعي ملكه غير هذا الجمل **قوله** ادعى عليه
ان ارسله اليه ببداية ما شاء كذا وكذا ليبيع ان الاخير اصله
فبأن المدعي عليه وقبضه عنه فليزيم تسليم الثمن الى المدعي فانكر
المدعي عليه فبأن المدعي فليلزم منه خلاصته وجهه احداهما ادعى
عليه تسليم الثمن وذكره المدعي ان باعه وقبضه عنه ولم يذكر ان
بأه وسأله الى المشتري وحتم له ان يملكه به الباع قبل
تسليمه فسطر السع قال لم يذكر التسليم لا يبيع دعوى الثمن
والثمن في ان قال فليزيم تسليم الثمن اليه وفيه خلاصته
وجهه احداهما لا يلزمه اذ الثمن امانة عند المدعي عليه لكونه وكيله
في البيع وفي الامانات يجب على المأمين التخليه لما التسليم
اقول هذه المقدمة قد استعملت في مواضع عديدة الا اننا

محمد المدعي عليه البيع والتمس منه صار ديناً في الزمة فلا يكون امانة
عند المدعي عليه فكيف يثبت عليه التخليه بدون التسليم واعلموا ان كذا اذا اقر
بالامانة والوديعة **قوله** ولكن ان الغنى لو كان قابلاً بدلا لغيره كان
متعيناً وفيما يتعين من المنقول انما يستقيم طلب الاضرار للثان في الدعوى
والشهادت ولا يستقيم طلب التسليم **قوله** هذا البيع بناء على ان اللازم
هو التخليه وهذا الوجه الاول لعينه فلا فائدة في اعادته **اقول** التخليه
ليخرج من ملك الامانة يستقيم الاضرار للشهادت والامانة اليه فلا يلزم
الاعاق بل لا فائدة **قوله** محفر دعوى مقدار ثمنه وقبضه وذكر قبضه الثمن
في الدعوى والشهادة جميعاً فربما لم يذكر في الدعوى والشهادة ان
هذا القدر من الثمن هل كان في ملكه يوم البيع **قوله** تقديره ان لم يكن
لم يجر البيع فلا ثمن على المشتري ومنه اليه من خلاصته الحقيقية
لان دعوى الدين صفة لغيره من قبضه الا يري انهم لم يذكروا وقد
الزمني يبيع الدعوى وان لم يذكروا قبضه وانما يبيع المدعي
لان الحقيقة دعوى الدين على المدعي عليه اقول على هذا فيما قرأ
قبل هذا بورق من محفر دعوى ثمن الرهن ايضا يتبعني في الدعوى

لا يحتاج اليه في بيان صفة وسنة وقمة واما الحل فانه
قال واشار اليه انه ملكه وحقه وينبغي ان يقول الى الجمل المحفر
منه انه ملك المدعي هذا وحقه **اقول** لاحتمال ان يرجع الضمير
الى المدعي عليه فليكون الحكم على غير المستهوى عليه او اشار الى الملك
ولا يشر الى الجمل فستدعي ملكه غير هذا الجمل **قوله** ادعى عليه
ان ارسله اليه ببداية ما شاء كذا وكذا ليبيع ان الاخير اصله
فبأن المدعي عليه وقبضه عنه فليزيم تسليم الثمن الى المدعي فانكر
المدعي عليه فبأن المدعي فليلزم منه خلاصته وجهه احداهما ادعى
عليه تسليم الثمن وذكره المدعي ان باعه وقبضه عنه ولم يذكر ان
بأه وسأله الى المشتري وحتم له ان يملكه به الباع قبل
تسليمه فسطر السع قال لم يذكر التسليم لا يبيع دعوى الثمن
والثمن في ان قال فليزيم تسليم الثمن اليه وفيه خلاصته
وجهه احداهما لا يلزمه اذ الثمن امانة عند المدعي عليه لكونه وكيله
في البيع وفي الامانات يجب على المأمين التخليه لما التسليم
اقول هذه المقدمة قد استعملت في مواضع عديدة الا اننا

104

واما لم يذكر قدر الدين **اقول** حرج القبض في الدعوى الشرعية
 حيث قال شراف و قبضه فيقول الدعوى الى الدين المقدور فلا يثبت
 الى بيان وجود الرضى عند البيع واما ما سبق فانما ذكر القبض في
 الاقرار والتمسك عليه ويحتمل ان يكون كاذبا في الاقرار او يكون
 وجود بعض الدين بعد العقد فتعذر الجمع فلا يلزم التمسك لنفسه
 البيع كما سبق **قوله** ادعى انه له على الحاضر على انبتها كذا عدلية
 جينة قد مضى فهكذا اقرنا فعلى الحاضر اداء نصف مائة
 ان كان يوجد فلها والا فاداء قيمتها الى وقيل من الايص
 بوجوده اذ ان مدعى العداية كانت دابحة وقت القرض والبد
 منه والثاني انه لم يذكر ان الحاضر وابنتها استقرضتا
 على التوازي او على التفاضل فلا يثبت حتى يتبين على الحاضرة
 او لا يمكن للمدعي اثبات عليها الا بعد رجوعها او لا يصح بوجود
 ولم يذكر الا وجهين **قوله** اطلاق الجمع على التثنية كغيره
 كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما **قوله** ومنها انه لم يقل
 ببلد تور الم شرط نفاذ الحكم جملة كذا في العدة **قوله**



اقول قد مر فيه **اقول** ما ذكره ظاهر الرواية في
 رواية النوازل المصلي بشرط نفاذ الحكم

قوله في
 قوله في